

قضايا النفس

في

النفس

قضايا محكمة النفس في النفسانية موهما وفي جرائم المخدرات
والسودانية ١٩٤٦ - ١٩٥٦ وأهم النصوص القانونية
وتعليمات النيابة العامة والمشورات والتسابير

للأستاذ
راجح لطفي جمعة
وكيل نيابة استئناف القاهرة

تقديم
الأستاذ محمد عطية اسماعيل

مديرية الطب والنفس - ١٩٥٦ - ١٩٥٧

١٩٥٧

قضاء النجاش

في

النجاش

قضاء محكمة النقض في التقاضي محروما وفي جرائم المخدرات
والسلاح من سنة ١٩٤٠ - ١٩٥٦ وأهم النصوص القانونية
وتعليمات النيابة العامة والمنشورات والنسب التورية

للأستاذ
راجح لطفي جمعة
وكيل نيابة استئناف القاهرة

تقديم
الأستاذ محمد عطية اسماعيل

الطبعة الأولى سنة ١٩٤١

ملتزم الطبع والنشر - مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

تقديم

الأستاذ محمد عطية اسماعيل

المحامى العام

تفتيش الأشخاص والنازل وضبط الرسائل من أخطر إجراءات التحقيق الجنائى التى يعنى بها بصفة خاصة المشتغلون بالقانون الجنائى فضلا عن الناس كافة . . . ذلك لأنها تتصل فى الصميم بحرية الأفراد ومستودع سرهم وحرمة مساكنهم . . .

والمساكن فى هذا المقام لا تقتصر على المنازل بالمعنى المعروف فحسب بل تشمل أيضا محال التجارة ولولم تكن مخصصة للحياة المنزلية مادامت أمكنة مبنية — فمكاتب الشركات والمخازن تعتبر فى حكم المساكن بالنسبة لتطبيق أحكام وقواعد التفتيش — كما يعتبر البناء مسكنا ولو كان مفتوحا للجمهور كالقاهى والفنادق .

وقد كفلت الدساتير فى جميع البلاد التمدنية حرمة هذه الأماكن وحرية الأفراد وبينت قوانين الإجراءات الجنائية الأحوال التى يكون لسلطات الضبط والتحقيق حق التفتيش والتعرض لهذه الحرمات والحريات كما رسمت هذه القوانين الإجراءات ووضعت القيود التى يجب أن يلتزمها المحقق فى مثل هذه الأحوال ونصت على البطالان فى بعضها بل وفرضت العقوبات على من ينتهكها بسوء نية .

على أن المشكلة فى بطلان التفتيش ترجع إلى نوع الدفع بالبطلان الناشئ عن مخالفة أحكام التفتيش هل يعتبر من النظام العام أم لا ؛ ولقد اختلفت أحكام القضاء وآراء الفقهاء فى هذا الصدد فذهب بعضها إلى أن القواعد الموضوعية المتعلقة بالحل أو السبب أو الاختصاص تمس النظام العام ذلك لأنها مقررة لمصلحة العدالة لا لمصلحة الأفراد ومن ثم فالبطالان الناشئ عنها بطلان مطلق لعل تلك

القواعد بالنظام العام ، أما الأحكام المتعلقة بالحضور فهي قواعد تنظيمية مقررده لصالح الخصوم فالبطالان الناشئ عن مخالفتها نسبي يزول برضاء الخصوم أو سكوتهم ولا يملك الدفع به إلا من وضعت القاعدة لمصلحته .

ومع ذلك فقضاء محكمتنا العليا يكاد يكون مستقراً على عدم قبول الدفع ببطالان التفتيش من غير ذى الشأن الذى وقع عليه التفتيش الباطل أو صاحب المحل الذى انتهكت حرمة .

وقد ذهب بعض الشراح فى تعليل عدم قبول الدفع ببطالان التفتيش من غير ذى الشأن فى أحوال البطلان المتعلق بالنظام العام إلى افتراض رضاء صاحب الشأن مما يترتب على هذا الرضاء المفترض من أثر يجعل إجراء التفتيش فى مثل هذه الحالة مجرد معاينة عادية لا تخضع لشروط التفتيش وقيوده .

ولما كانت هذه المسائل من الأهمية بمكان وتصل بتطبيق القانون فقد أخذ الفقهاء على عاتقهم وضع معالم محددة واضحة لها كما أن محكمتنا العليا لها آثار عظيمة فى هذا الشأن .

وقد حدثت هذه الاعتبارات بالزميل الأستاذ رابع لطفى جمعه وكيل النيابة أن يقدم لمائلته القضائية والمستغلين بالقانون الجنائى ثمار مجهود القضاء فى هذا الشأن مبسطة ومبوبة يسهل الرجوع اليه والاستفادة منه — فأفرد فى الكتاب الأول من هذه المجموعة قسمًا لبررات التفتيش — الاذن به من السلطة المختصة — حالة التلبس — القبض القانونى — الرضاء ، وقسمًا آخر لإجراءات التفتيش ثم أحكام بطلانه .

أما الكتاب الثانى فقد اشتمل على تطبيقات عملية للتفتيش فى جرائم المخدرات والسلاح فجمع بذلك شتات انبثأت فى هذا الصدد وسهل لأخوانه الرجوع إلى أحكامها وجهده فى ذلك مشكور

الحامى العام

محمد عطية اسماعيل

القاهرة فى ٥ يونية سنة ١٩٥٧

المقدمة

التفتيش عمل من أعمال التحقيق سواء حصل بمعرفة قاضي التحقيق أو بمعرفة مأمور الضبط القضائي (المادة ٩١ إجراءات جنائية) فهو ليس عملاً إدارياً من أعمال البوليس أو الضبط الإداري بقصد البحث عن طرق ومستندات من شأنها فتح تحقيق أو بقصد البحث عن وقوع الجرائم واستكشافها ، وإنما هو من أعمال التحقيق والضبط القضائي الغرض منه جمع أدلة تأييداً لتحقيق مفتوح من قبل أي بقصد جمع الأدلة عن جريمة معينة بعد قيام الاتهام ضد شخص معين .

وقد نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٧ منه وما بعدها على الأحوال التي يجوز فيها لمأموري الضبط القضائي تفتيش الأشخاص والمنازل والشروط اللازمة لهذا التفتيش ، أما في الأحوال التي لا يكون فيها لمأموري الضبط القضائي سلطة التفتيش بمقتضى القانون فيجوز لقاضي التحقيق أو للنيابة العامة حسب الأحوال انتدابهم لإجرائه (المادتان ٧٠ و ٢٠٠ إجراءات جنائية) .

ويبين من استقراء قانون الإجراءات الجنائية بشأن التفتيش أنه إما أن يتم بناء على إذن به من سلطة التحقيق المختصة أو بناء على قيام حالة تلبس بالجريمة كما هو معرف بها في القانون أو بناء على قبض قانوني ، فإذا قام مأمور الضبط القضائي بتفتيش شخص أو منزل في غير الأحوال التي ينحوله القانون فيها حق التفتيش فإنه يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً ، غير أن هذا البطلان يزول إذا كان التفتيش قد حصل برضاء صاحب الشأن ذلك بأن له الحرية في أن يتنازل عن ضمانته لم توضع إلا لمصلحته — وقد بين قانون الإجراءات الجنائية أحكام إجراءات التفتيش بالنسبة إلى المنازل أو الأشخاص كما وضع الإجراءات المسكلة له من تحرير محضر بإجرائه أو تحرير الضبوطات كذلك وضع القانون أحكام من يقوم بالتفتيش

(و)

مت به سلطة التحقيق المختصة بنفسها أو انتدبت لذلك أحد مأموري
القضائي وفي الحالة الأخيرة يستمد المأمور سلطته في إجراء التفتيش من
هذا الانتداب .

وأخيراً نظم القانون نظرية عامة للبطلان في الإجراءات الجنائية أوردها
لمواد من ٣٣١ إلى ٣٣٧ ، وغنى عن البيان أن أحكام هذه النظرية تسرى
على التفتيش باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق .

ولما كنت أشعر بالحاجة الماسة والضرورة الملحة للمستغلين بالقانون والقائمين
على تنفيذه من رجال البوليس وغيرهم بأن يكون بين أيديهم مرجع في قضاء
محكمة العليا واتجاههم في تفسير مواد القانون وتقصى مراحل تطوره بصدد التفتيش
ومبرراته وإجراءاته وجزاء مخالفته أحكامه — فقد رأيت جمع هذه المبادئ وترتيبها في
صورة منطقية حسب صدورها حتى تكون سهلة التناول وقد انتهجت في عرض هذه
المبادئ أن يتناول هذا المرجع الأحكام العامة في التفتيش على وجه العموم
باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق كما عالجت بعض صور عملية التفتيش
في جرائم المخدرات والسلاح — ومن ثم فقد جاءت هذه المجموعة من الأحكام
في كتابين .

أما الكتاب الأول فهو خاص بالتفتيش على العموم ويشمل أربعة أقسام .
أما القسم الأول فهو خاص بمبررات التفتيش من إذن به أو قيام حالة تلبس
بالجريمة أو قبض قانوني أو رضاء بالتفتيش .

أما القسم الثاني فهو في إجراءات التفتيش بالنسبة إلى المنارل والأشخاص
والإجراءات المكتملة للتفتيش من تحرير محضر بالإجراءات وتحرير المضبوطات
وما يتعلق بها .

أما القسم الثالث فهو فيمن يقوم بالتفتيش من سلطة التحقيق أصلاً أو
مأموري الضبط القضائي إذناً أو انتداباً .

ولما كانت إجراءات التفتيش من النظام العام وقد تمين مراعاتها فنظم
نانون جزاء لمخالفة أحكام هذه الإجراءات وتنهض في بطلان التفتيش — فقد

(ز)

أفردت القسم الرابع لمعالجة أحكام بطلان التفتيش فيمن له الحق في الدفع به ومتى يجب إبداءه وما يترتب على إبدائه وآثار البطلان . . .

أما الكتاب الثاني فيتضمن تطبيقات عملية للتفتيش في جرائم المخدرات والسلاح . وقد وضحت في كل منها أركانها والعقوبة المترتبة على ارتكابها .

وقد ألحقت في هذه المجموعة أهم تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة بالتفتيش وجرائم المخدرات والسلاح .

وإني إذ أتوجه إلى المشتغلين بالقانون والقائمين على تنفيذه بهذه المجموعة من فضاء محكمة النقض المصرية على النسق المبين آنفاً — أرجو مخلصاً أن تحوز لديهم حسن القبول .

وما توفيقى إلا بالله — عليه توكلت وإليه أنيب . . .

تحريراً في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧

راجح لطفي صمم

وكيل نيابة استئناف القاهرة

الكتاب الأول

التفتيش

مبدراته — إجراءاته — من يقوم به — أحكام بطلانه

القسم الأول

مبررات التفتيش

الإذن به — قيام حالة تلبس بالجريمة — القبض القانوني — الرضاء بالتفتيش

الباب الأول

التفتيش بناء على الإذن به

الفصل الأول

من يأذن بالتفتيش ونطاق اختصاصه بالإذن

النصوص القانونية :

— المادة ٦٤ إجراءات جنائية (معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ثم بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦) :

« إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجناح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا بمعرفة قاضٍ يندبه رئيس المحكمة لمباشرة . »

— المادة ٦٩ إجراءات جنائية :

« متى أحييت الدعوى إلى قاضى التحقيق كان مختصاً دون غيره بتحقيقها » .

— المادة ٧٠ إجراءات جنائية (معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢) .

« لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون المندوب فى حدود ندره كل السلطة التى لقاضى التحقيق . وله إذا دعت الحال لآخذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضى محكمة الجهة أو أحد أعضاء مأمورى الضبط القضائى بها .

وللقاضى المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة . أو أحد مأمورى الضبط القضائى طبقاً للفقرة الأولى .

ويجب على قاضى التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » .

— المادة ٩١ إجراءات جنائية :

« تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق مفتوح وبناءً على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جناية أو جنحة أو بإشتراكه فى إرتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل فى إرتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة » .

— المادة ١٩٩ إجراءات جنائية (معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢) :

« فيما عدا الجرائم التى يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة ٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق فى مواد الجنح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المواد التالية » .

— المادة ٢٠٠ إجراءات جنائية :

« لسكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكاف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » .

— المادة ٢٠٦ إجراءات جنائية (ممدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢) .

« لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناءً على إذن من القاضي الجزئي » .

— المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية :

« يجوز للحاكم العسكري العام أن يتخذ بإعلان أو أمر كتابي أو شفوي التدابير الآتي بيانها :

١ — سحب التراخيص في إحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت وإغلاق مخازن الأسلحة .

٢ — الترخيص في تفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل » .

الفرع الأول

من يأذن بالتفتيش.

١ - « إن إذن التفتيش الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص على أساس أن له نشاطاً صهيونياً - ذلك لا يقدح في صحة القول بعدم تعلق موضوع هذا الإذن بسلامة الجيوش المحاربة في فلسطين . بل إن هذا القول لا وجه له ما دام الثابت بالحكم أن الإذن قد بنى على ما جاء بتحريات البوليس من أن ذلك الشخص من اليهود ذوى النشاط الصهيونى والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين .
(تنس رقم ١٣٦٤ سنة ٢٠ قضائية في ١٧ / ٤ / ١٩٥١)

وجاء في حيثيات الحكم أن الطاعن يضيف في صدد « بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه أنه قد صدر من الحاكم العسكري اعتماداً على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مع أنه لم يكن هناك محل لتطبيق هذا القانون لأنه إنما يطبق في شأن ما تقتضيه سلامة الجيوش المحاربة من إجراءات سريعة لدرء كل خطر عنها . ولم يثبت في الدعوى أنه كانت هناك مؤامرة ضد رجال الجيش أو أى حركة موجهة إليهم بل كان الأمر خاصاً بالنشاط الشيوعى وحده ولا علاقة لشيء منه بالحرب الفلسطينية وهذا كله يبطل الإذن الصادر من الحاكم العسكري لاختصاص النيابة العمومية وحدها به طبقاً للقانون » .

٢ - أصبح حق الإذن بالتفتيش بمد إعلان الأحكام العرفية منحصراً فى جهتين النيابة العمومية وهى صاحبة السلطان الأسمى والحاكم العسكرى العام وهو الذى يستمد حقه فى هذا من القوانين الخاصة بالأحكام العرفية أما من عداها فليس لهم الحق فى القيام بالتفتيش إلا بإذن من إحدى هاتين السلطتين وكل تفتيش بغير إذن من أيهما باطل ولا أثر له (أسبوط الابتدائية الجنح العسكرية - فى ١٧ / ٢ / ١٩٤٣ المجموعة الرسمية لأحكام الحاكم س ٤٣ ع ٩ رقم ٢٢٢) .

٣ — لمساعد النيابة حق إجراء التحقيق فله أن يصدر إذناً في التفتيش الذي ينتج دليلاً في الدعوى .

(نقض في ١١ / ١٠ / ١٩٤٨ — ١ / ٦٤٩ ص ٦٢١ مجموعة عمر) .

الفرع الثاني

نطاق اختصاص الآذن بالتفتيش

١ — إنه وإن كانت النيابة العمومية لا تتجزأ يمثل أعضاؤها النائب العموى ويعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه إلا أن هذا لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا تكونها خولت هذه السلطة استثناء وحاح فيها محل قاضى التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع يجب أن يعمل كل عضو في حدودها مستمدا حقه لا من رئيسه بل من القانون نفسه هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجموعها وهذا هو الذى تمليه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحتة التى لا يتصور أن يصدر أى قرار أو أمر فيها بناء على توكيل أو إناية بل يجب كما هو الحال فى الأحكام أن يكون من أصدرها قد أصدرها من عنده هو بإسمه ومن تلقاء نفسه ومتى كان الأمر كذلك وكان القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يمين لكل منهم مقر لعمله فإنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل المصنوخ خارج الدائرة التى بها مقره وإلا عد متجاوزا لاختصاصه ومن ثم فالإذن الصادر من وكيل نيابة بتفتيش منزل متهم خارج دائرته وفى جريمة وقعت فى غير دائرة اختصاصه يعتبر صادرا من وكيل نيابة غير مختص ويكون قد صدر باطلا ويجب استبعاد الأدلة المستمدة من هذا التفتيش .

(نقض ١٣ / ٥ / ٨٨ فى ٢٢ / ٦ / ٩٤٢)

٢ — قررت المحكمة الاستئنافية المبدأ الآتى وقد اقترتها عليه محكمة النقض .
من المقرر قضاء وفقها أن لكل من أعضاء النيابة العامة اختصاصا مركزيا

ممينا يباشرة عمله دون سواء وهذا الاختصاص يحدد على حسب الأحوال إما بقرار من وزير العدل أو بقرار من النائب العمومي وثابت بلا نزاع أن اختصاص وكيل نيابة المخدرات بالقاهرة لا يمتدى بمدينة القاهرة فلا يجوز له أن يباشرة أى عمل من الأعمال التى خولها القانون لأعضاء النيابة إلا فى مدينة القاهرة أو كان المتهم نفسه يقيم بالقاهرة فإذا لم يكن المتهم ولا الواقعة الجنائية المسندة إلى المتهم قد حصلت فى هذه المدينة فيكون وكيل نيابة المخدرات قد تجاوز اختصاصه القانونى فى الإذن الذى يصدره بالتفتيش ويكون التفتيش الذى ترتب على هذا الإذن باطلا بطلانا مطلقا. أما القول بأن النيابة لا تتجزأ فلا يعنى فى هذا المقام لأن المقصود بعدم تجزئة النيابة هو عدم تجزئتها داخل نطاق الاختصاص المركزى المحدد لأعضاء كل نيابة .

(نقض ٤٢ / ٦ / ١٢٨ فى ١١ / ١ / ١٩٤٣)

٣ — التفتيش الذى يصدره وكيل نيابة عن منزل متهم يقيم بجهة غير واقعة فى دائرة اختصاصه يقع باطلا .

(نقض ٤٩ / ٧ / ١٩٨ فى ١٩ / ٤ / ٧٩٤٨)

٤ — رئيس النيابة وكلاء النيابة الذين يعملون معه بنياية المحكمة الكلية مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابعين لها — الأول بناء على حقه الواضح فى القانون والباقون بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح وإذن فإذا أصدر وكيل النيابة الكلية اذن التفتيش بناء على الطلب المقدم باسم رئيس النيابة لا يكون قد أخطأ .

(نقض ٤٩ / ٧ / ١٩٨ فى ١٩ / ٤ / ١٩٤٨)

٥ — ما دام إذن التفتيش الصادر من وكيل نيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه فإن ضبطه وتفتيشه فى دائرة اختصاص

وكيل النيابة الذي أصدر الإذن يكونان سليمين فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فإنَّ التهم يكون عندئذ في حالة تلبس تجيز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة إلى إذن النيابة .

(انقض ١٣١٢ سنة ٢٠ ق في ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠)

٦ - إنَّ وكلاء النيابة السككية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة السككية التي هم تابعون لها وإذن فالإذن الصادر من وكيل النيابة السككية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة السككية يكون صحيحاً صادر ممن يملكه .

(انقض ١٣٠١ سنة ٢١ ق في ٢٨ / ١ / ١٩٥٢)

٧ - أن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة السككية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة السككية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصاً بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلاَّ بنهي صريح .

(انقض ٩٠ سنة ٢٢ ق في ٢٥ / ٢ / ١٩٥٢)

٨ - إنَّ قرار النائب العام بنصب أحد وكلائه المعينين بأحدى النيابة السككية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي نوب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة المعين بها في الأصل ما لم يكن قرار نديه ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التي نوب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي وإذن فمضى كان الحكم قد أسس قضاءه ببطالان التفتيش على أن وكيل النائب العام بنيابة الزقازيق السككية الأمر به أصدر أمره أثناء مدة نديه للعمل بنيابة بنسدر الزقازيق في إحدى فترات الأجازات الصيفية وأن قرار النائب العام يندبه في هذه النيابة الجزئية يجعله مختصاً بأعمال وظيفته فيها دون سواها فإذا هو أصدر أثناء فترة نديه للعمل بها أمراً بتفتيش منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقازيق

لجريمة وقعت في دائرة هذا المركز فانه يكون مجاوزا اختصاصه متى كان ذلك فان الحكم لا يكون مخطئا .

(نقض ١٢٩٨ سنة ٢٣ ق في ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٣)

٩ — إن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك إلى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل فإذا كان رئيس نيابة بنى سويف قد انتدب وكيل نيابة مركز بنى سويف لاصدار أمر بالتفتيش في جريمة وقعت بدائرة مركز ببا فإن الندب هو في حقيقته ندب جزئي يملكه رئيس النيابة .

(نقض ٤ سنة ٢٤ ق في ٢٢ / ٢ / ١٩٥٤)

١٠ — متى كان التهم إذ دفع ببطلان التفتيش قد اسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة السكاية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التي تقع بدائرة النيابة الجزئية التي حصل فيها التفتيش وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائما بأعمال رئيس النيابة فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٢ / ٤ / ١٩٥٤)

١١ — متى كان التهم قد اسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به غير مختص بوقوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى وأن الضابط الذي باشره غير مختص كذلك بأجرائه وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة التهم وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التي يقيم التهم بدائرتها وأن الضابط الذي باشره مختص كذلك بوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل به إذ قرر الحكم ذلك فانه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٠٥ سنة ٢٤ ق في ١٢ / ٥ / ١٩٥٤)

الفصل الثاني

مَن يعطى الإذن بالتفتيش

بناء على استدالات — بناء على تحقيق مفتوح

النصوص القانونية :

مبدأ حرمة المنازل :

— المادة ٤١ من الدستور المصرى : —

« للمنازل حرمة فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » .

— المادة ٤٥ إجراءات جنائية :

« لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك » .

— المادة ٥٠ إجراءات جنائية :

« لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لأمر الضبط القضائى أن يضبطها » .

— وتراجع المادة ٩١ إجراءات جنائية .

— المادة ٩٤ إجراءات جنائية :

« لقاضى التحقيق أن يفتش المتهم وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من .

أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة ويراعى في التفتيش حكم
الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

-- وتراجع المواد ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ إجراءات جنائية

الفرع الأول

التحقيق وكتبه ومكانه وبطلانه

النصوص القانونية :

— تراجع المادة ٧٠ إجراءات جنائية .

— المادة ٧١ إجراءات جنائية :

« يجب على قاضى التحقيق فى جميع الأحوال التى يندب فيها غيره لإجراء
بعض تحقيقات أن يبين المسائل المطالب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها .
وله مندوب أن يجرى أى عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم
فى الأحوال التى يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المندوب له
ولازماً فى كشف الحقيقة » .

المادة ٧٣ إجراءات جنائية :

« يستصحب قاضى التحقيق فى جميع إجراءاته كتاباً من كتاب المحكمة
يوقع معه المحاضر وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وباقى الأوراق فى قلم كتاب
المحكمة » .

المادة ٧٧ :

للنيابة العامة والمتهم والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها
ولوكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق . ولقاضى التحقيق أن يجرى

التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة . وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق .
ومع ذلك فللقاضى التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم . ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات .

وللخصوم الحق دائماً في استصحاب وكلائهم في التحقيق » .
المادة ٧٨ إجراءات جنائية :

« يخطر الخصوم باليوم الذى يباشر فيه القاضى إجراءات التحقيق وبمكانها »
— وتراجع المادتان ٩٩١ ، ٢٠٠ إجراءات جنائية .

الأنظمة .

١ — إن القانون — على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنياابة وقاضى التحقيق لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائى هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحضه وما دام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو إستعان في تحريره بغيره .

(نقض رقم ١٤٤٩ سنة ٢١ قضائية في ٣ / ٣ / ١٩٥٢)

٢ — إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النياابة الذى يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذة وكيل النياابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق . ذلك بأن عضو النياابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية .

من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء كان أحد رؤسياه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يقم .

(نقض ٩٨٤ سنة ٢٢ في ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢)

٣ — يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(نقض ٢١ سنة ٢٥ في ٢٢ / ٣ / ١٩٥٥)

٤ — يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق وتقدير قيام هذه الحالة موكل سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(نقض ١٢٠١ سنة ٢٤ في ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

٥ — يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع (نقض رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ قضائيه في ٢٠ / ١ / ١٩٥٦) .

٦ — ما دام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائره الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته .

(نقض ١٧٠ سنة ٢٥ في ٢٧ / ٥ / ١٩٥٥)

٧ — إذا تبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالدفاع الذي يثيره في أن معاون النيابة ليس له قانوناً أن يقوم بأي عمل من أعمال التحقيق وأن الإذن الصادر منه باطل وبالتالي كافة الإجراءات التي بنيت على هذا الإذن باطلة أيضاً فلا يقبل منه أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد أن التفتيش إنما أجرى بناء على

إذن من معاون النيابة ومادام القضاء يبطلان التفتيش للسبب الذي يقول به الطاعن يلزم له مقدمات من وقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(نقض ٢٠٩/٩/٤٣ في ١٩٤٣/٥/٣١)

٨ — لا جدوى للمتهم مما يشيره في خصوص بطلان الإجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي لأن الذي أجراه معاون النيابة من غير انتداب خاص إذا كان الثابت أن محامياً حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من مبدئه وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١١٥٧ سنة ٢٤ ق ١/٢/١٩٥٥)

٩ — معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعاً من مأموري الضبط القضائي فإذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .

(نقض رقم ٣٤١ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٤/٣٠)

١٠ — ليس في القانون ما يمنع النيابة من نذب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أبدأها أحد رؤسياه فإذا كانت النيابة قد نذبت في حدود السلطة التي خولها لها القانون واحداً من مأموري الضبط القضائي لتحقيق مدى جدية التحريات التي قدّمها أحد الكونستابلات وبعد أن اطلعت على هذا التحقيق أمرت بالتفتيش وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رأته من قيام البرر لاتخاذ إجراء التفتيش فلا يقبل من الطاعن ما يشيره من بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لتعلق ذلك بأمور تخضع لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(نقض ٦٣٧ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٧/٥ . وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٦٣٨ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٧/٥)

١١ — دفع نحمى المتهم بىطلان النحقىق ومبا تلاء من إءراءاا اسأنااا إلى عاىم أملكىن النىابة له قبىل الأصرف فى الأحقىق من الإطلاع على ملف الأءوى وعام السماح له بالاءصال بالأمهم . هأا الأفع لا أعل له إا أن القانون لا ىربأ البطلان إلا على عام السماح بغير مقأض لأحمى الأمهم بالإطلاع على الأحقىق فى الیوم السابق على اسأأواب الأمهم أو مواأهأه بغيره أو بالاطلااع على الأحقىق أو الإءراءاا الأى أأرىأ فى أىبأه .

(نقض رقم ٣٦ سنة ٢٦ قضاأىة فى ١٥/٣/١٩٥٦)

١٢ — مأى كان الأفاع لم ىىأ بأألسة المأأأمة ملا ىأیره من طامن على أأأىقاا النىابة فإن مأمه لا ىأأار لأول مرة أمام مأأمة النقض .
(نقض رقم ١٦٧ سنة ٢٦ قضاأىة فى ٩/٤/١٩٥٦)

الفرع الأانى

الأأرىاا والاسأألالاا وأقأىر أأأأها وكفاأأها

١ — ىأأرأ القانون لصأة الأأأأش الذى أأأیره أو أأأن النىابة بأأأأه فى مسكن الأمهم أو ما ىأصل بأأأصه أن أكون هناك أأأمة مأمه أكون أأأأة أو أأأأة وأن أكون نسبة وقوعها من الأمهم عن طریق بلاغ أأأى أو عناصر أأأى أسأفى لأأأرأ أأأأى الأأأىق — فى سبىل كسأف الأأأأة وأأأأ مبلأ اأصال الأمهم بأأأأمة — لأأمه مسكنه ولأأأأه الشأأأأة والنظر فى هأه العناصر وأقأىر كفاأأها موأول للنىابة العمومأة أأأ إأأراف المأأكم الأى لها إا أأأ أن الأأأأش أأ بأأأة مأالفة للقانون الا أأأأ فى أأأأأها بالأأىل المسأأمأ منه .
(نقض ٢/١/٤٣ فى ١٣/٣/١٩٣٩)

٢ — إا ذكر المأأم المأعون فىه فى صأأ الأأأ فى مشروعية الإأأن بالأأأش أنه أأ مأألق للنىابة أولها القانون إناه كلاً ماأ مسوفا لإأأأه وأن

هذا هو ما كان منها في القضية بعد أن استبان من العرائض المقدمة للبوليس ومن تحرياته ومن بلاغ السكو تستابل إلى مأمور المركز وطلبه استئذان النيابة بالتفتيش اتهم الط عن بجرمة معينة هي أنجاره في المخدرات كان في هذا الذي ذكره الحكم ما يبرر اصدار النيابة إذنها بالتفتيش .

(نقض ١٣١/٥/٤٢ في ١٩٤٠/١٢/١٦)

٣ - تقدير كفاية التحريات وجديتها موكول للنيابة تحت اشراف المحكمة (نقض ١٩٠/٧/٤٩ في ١٩٤٧/٣/٣٠)

٤ - إذا كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم أن ضابط المباحث حرر محضرا ذكر فيه أنه علم من التحريات السرية أن المتهم يتجر في المواد المخدرة وطلب من النيابة الإذن في تفتيشه وتفتيش منزله فأذنت في اتخاذ هذا الإجراء وكان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فإن ما يثيره بعد حول حصول التفتيش من أن محضر التحريات الذي تأسس عليه الإذن غير صحيح إذ أن ضابط البواس الذي كاف بإجراء التفتيش طلب اليه الارشاد عن منزله ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض لأنه بفرض صحته لا يدل على عدم جدية التحريات مما قد يتيح لها أن تقضى ببطلان التفتيش دون التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام .

(نقض ١٣٥٠ سنة ١٩ في ١٩٤٩/١٢/٥)

٥ - للنيابة حين تصدر إذنها في تفتيش متهم أن تقدر مبلغ جدية البلاغ عن وقوع جريمة والدلائل على اتصال المتهم المراد تفتيشه بهذه الجريمة ومتى ما أقرت المحكمة النيابة على مارأته من جدية البلاغ فلا معقب عليها في ذلك .

(نقض ١٣٣٧ سنة ١٩ في ١٩٥٠/٢/١٣)

٦ - محكمة الموضوع هي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها النيابة العمومية مبرره لإصدار إذنها في التفتيش فإذا ما هي أيدت النيابة فيما ارتأته من ذلك (م - ٢ قضاء النقض)

للاسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فلا تجوز
المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ٣٦٥ سنة ٢٠ ق في ٢٩/٥/١٩٥٠)

٧ — إن تقدير التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش يرجع إلى النيابة
ومحكمة الموضوع .

(نقض ١٣١٢ سنة ٢٠ ق في ٢٨/١١/١٩٥٠)

٨ — إن تقدير جدية التحريات وكفايتها للإذن في التفتيش أمر متروك
للنيابة تحت مراقبة المحاكم فتمت قررت المحكمة أنها كافية فلا سلطان لاحد عليها
لأنه تقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

(نقض ٣٩٥ سنة ٢١ ق في ٢١/٥/١٩٥١)

٩ — إن تقدير جدية التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش من المسائل
الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع فإذا ما أقرت المحكمة ما ارتأته
النيابة من التحريات المعروضة عليها مسوغاً لإجراء التفتيش فلا تقبل المجادلة
في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ٩٠٠ سنة ٢١ ق في ٣١/١٢/١٩٥١ وفي هذا المعنى أيضاً نقض ١٤٤٩ .

سنة ٢١ ق في ٣/٣/١٩٥٢ ونقض ١٧٠١٠ سنة ٢١ ق في ٢٨/١/١٩٥٢)

١٠ — لمحكمة الموضوع أن تعتبر أن التفتيش وقع صحيحاً على أساس
ما تبينته من أن التحريات والأبحاث التي أسس عليها جدية وكافية .

(نقض ١٥٨٨ سنة ١١ ق في ١٩/٢/١٩٥٢ وفي هذا

المعنى أيضاً نقض ٤١٩ سنة ٢١ ق في ١١/٣/١٩٥٢)

١١ — للنيابة حين تصدر إذنتها بالتفتيش أن تقدر مبلغ جدية التحريات
ودلائها على وقوع جريمة معينة من المراد تفتيشه وإذا ما أقرت محكمة الموضوع

النيابة على ما رأته من ذلك ورتبت عليه قولها بصحة هذا الإذن فلا معقب عليها في ذلك .

(نقض ١٤٤٩ سنة ٢١ قضائية في ٢/٣/١٩٥٢)

١٢ — إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحوزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رأته من جدية تلك التحريات فإن التفتيش يكون صحيحاً .

(نقض ٢٤٣ سنة ٢٢ ق في ٣١/٣/١٩٥٢)

١٣ — ما دامت النيابة حين أصدرت إذن التفتيش قد اعتمدت على تحريات ضابط البوليس مما فاده أنها رأتها كافية لتسوين هذا الإجراء ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ومادام الحكم قد بين بما أورده من أدلة أن التهمة التي حصل تفتيشها هي بذاتها التي كانت مقصوده بالتفتيش . دون غيرها فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(نقض ١٣ سنة ٢٢ ق في ٣١/٣/١٩٥٢)

١٤ — متى كان الحكم قد تعرض لأمر النيابة بتفتيش منزل الطاعن الأول وقال إنه لم يصدر إلا بعد اتهام صريح موجه للطاعنين بإحرازها مخدرات والتجارها فيها أيده أدلة مقبولة وأشار في بيان ذلك إلى التحقيق الذي أجرته النيابة وثبت فيه ما قام رئيس فرع إدارة المخدرات من تحريات في شأن ما وصل إلى علمه من تجار الطاعن الأول في المخدرات وتحققه من أنه يستورد كميات كبيرة من الحشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقق من صدق هذه التحريات وكان ما أثبتته المحكمة من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي

جمعت كانت مما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ إجراءات لتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمعرفة أو بمن تنتدبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية متى اقتنعت بجديته وبفائدة ذلك الاجراء متى كان ذلك فإنه لا يصح النعمى على التفتيش الذى أمرت به بأنه لم يصدر فى تحقيق مفتوح ذلك بأنها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تملك اتخاذ جميع إجراءات التحقيق فى الدعوى سواء بنفسها أو بمن تنتدبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره إجراء من تلك الإجراءات .

(نقض ٥٩٤ سنة ٢٣ ق فى ١٩٥٣/٧/٢)

١٥ — إن تقدير جدية التحريات التى يقوم عليها إذن التفتيش هى مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمن يصدر الإذن وهو وكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رأته من أن بلاغ الضابط كاف لاتصال المتهم بالجريمة واعتمدت فى الإدانة على ذلك كان اعتمادها صحيحاً .

(نقض ٤ سنة ٢٤ ق فى ١٩٥٤/٢/٢٢ وفى هذا المعنى أيضاً نقض ١٤٥٢ سنة ٢١ ق فى ١٩٥١/١٢/٣١)

١٦ — من المقرر أن تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى تقدرها سلطة التحقيق ثم محكمة الموضوع .

(نقض ١١٣ سنة ٣٤ ق فى ١٩٥٤/٦/١٦)

١٧ — استقر قضاء محكمة النقض على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفى لإهدار حرمة مسكنه التى كفلها القانون وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكول لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

(نقض ٥٠٨ سنة ٢٤ ق فى ١٩٥٥/١/١١)

١٨٠ — إن تقدير جديدة التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش مترك للنيابة تحت إشراف القضاء .

(نقض ١٩٦٣ سنة ٢٤ ق في ١١/١/١٩٥٥ وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٢٢ سنة ٢٥ ق في ٢٦/٣/١٩٥٥ . ونقض ٢٠٦٠ سنة ٢٤ ق في ١٠/١١/١٩٥٥)

١٩ — إن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش موكول السلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

(نقض ١١٥٧ سنة ٢٣ ق في ١/٢/١٩٥٥)

٢٠ — لا يشترط في التحقيق التي تجريه النيابة أن يسفر عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية .

(نقض ٤٢١ سنة ٢٥ ق في ٣٠/٥/١٩٥٥)

٢١ — من المقرر أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجديدة الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(نقض رقم ٥٩٧ سنة ٢٥ قضائية في ٢٤/١٠/١٩٥٥)

٢٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات قوية على أنه يحمل مواد مخدرة أو على اشتراكه في الجريمة فلما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدوه واقفاً في الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني وعندما شعر بهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى فتبعه وكيل المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذي فتشه فوجد معه قطعة من الأفيون فإن التفتيش على هذه الصورة يكون صحيحاً في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ومحاولة

الطاعن الثاني الحرب عند رؤية رجال البوايس تتحقق بها الشبهة القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استناداً إلى نص الأمر الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن الأول من ناحية وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مقصوداً على الطاعن الأول فقط ... (نقض رقم ٧٦٠ سنة ٢٠٥ ق في ١٢/٥/١٩٥٥)

٢٣ — تفتيش الاشخاص الذي تباعثه سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تغليبا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول — رعاية لهذه المصلحة العامة — سلطة التحقيق بإجراء التفتيش لاحتمال الوصول إلى دلائل مادية يفيد في كشف الحقيقة (نقض رقم ٧٣٥ سنة ٢٠٥ قضائية في ١٠/١/١٩٥٦).

٢٤ — الأمر الصادر من وكيل نيابة العنف بتفتيش منزل متهم بجريمة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره مادام قد اقتنع بمجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ، ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ (نقض رقم ١١٥٤ سنة ٢٠٥ قضائية في ٣١/١/١٩٥٦).

٢٥ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطاتها التقديرية أهدرت نتيجة عدم اطمئنانها إلى ما تم من

تحريرات أو تشككها في صحة قيامها أصلاً أو أنها في تقديرها غير جدية فلا تثير
عليها في ذلك .

(نقض رقم ١٢٦١ سنة ٢٥ قضائية في ١٩٥٦/٢/٢٠)

٢٦ — متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريرات جدية سبقت
صدوره فلا يؤثر ما قاله تزييداً استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد
انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً .

(نقض رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ قضائية في ١٩٥٦/٤/٣)

الفرع الثالث

التحقيق المفتوح

أولاً — بالنسبة إلى الأشخاص

١ — متى كان التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره
في الطريق فإنه لا يكون هناك محل لاستناد الطاعن إلى المادة ٩١ من قانون
الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل للدفع بمطالان إجراءات التفتيش بمقولة
أن الأمر به لم يصدر في تحقيق مفتوح مادام الثابت من الحكم أن القبض
والتفتيش قد وقعا صحيحين تطبيقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات
الجنائية .

(٨١٧ سنة ٢٣ ق في ١٩٥٣/٧/٩)

٢ — لا جدوى المتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر
التحقيق الذي انتهى بصدور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر
بتفتيش المتهم مسبقاً بتحقيق مفتوح .

(نقض ٢٢٢٧ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/٢/١)

وقد جاء في حيثيات هذا الحكم « أن القانون لم ينص على البطالان في هذه الحالة — أى حالة عدم توقيع وكيل النيابة المحقق على محضر التحقيق — ومع ذلك فإن تفتيش الأشخاص والمحال العامة لا يلزم قانوناً أن يكون بناء على تحقيق إذ يجوز لأمر الضبط القضائي تفتيش المتهم عند وجود دلائل كافية على اتهامه في جنحه من جنح المخدرات كما يجوز له أن يدخل المحلات العمومية بغير أمر من سلطة التحقيق »

٣ — لا يشترط لإصدار إذن التفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق مفتوح مادام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(نقض ٢٤٠٧ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/٢/٨)
ونقض آخر ٢٠٩٢ سنة ٢٣ ق في ١٩٥٤/١/٥

ثانياً — بالنسبة إلى المنازل

١ — إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يكفي لاقتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرّم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة . وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدلائل المستند منه باعتبار أنه إذا فقد البرر لإجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستند منه وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحه أو باشتراكه في ارتكابها . وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق

مفتوح فإنما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جناية أو جنحة ولم يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غلّ يدها احتمال قوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد وإذن فتمت كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه إتخاذ هذا الإجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحاً إذا قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش .

(نقض ١٢٦٥ سنة ٢٢ ق في ١٩٥٣/٦/٤)

ونقض ١٣٦٠ سنة ٢٣ ق في ١٩٥٤/١/١١)

٢ — إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يشترط للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء غلّ يدها احتمال قوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد وإذن فتمت كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل الطاعن بناء على التحقيق الذي أجراه وأقرته محكمة الموضوع على كفاية هذا التحقيق لتسويغ إجراء التفتيش فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له أساس .

(نقض ٦٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٤ / ٦ / ١٩٥٤)

٣ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة وأنه متى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة لم يصدر أمره بالتفتيش إلا بناء على تحقيق أحد رجال الضبط القضائي الذي ندبته النيابة لإجرائه ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الإجراء

وبينت في حكمها العناصر التي من شأنها قيام البرر لاتخاذها فإن القول ببطالان التفتيش وبطالان الأمر الصادر بإجرائه يكون على غير أساس .

(نقض ٦٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٧/٥)

٤ — لا يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات وإنما يترك كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد .

(نقض ١١٩٢ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/١٢/١٣)

٥ — المقصود من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية هو ألا يصدر المحقق أمراً بالتفتيش إلا إذا سبقه إتهام صريح بجناية أو جنحة وأنه لا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص معين وهو ليس وسيلة من الوسائل التي يجوز للمأموري الضبطية القضائية الالتجاء إليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها .

(نقض ٢٤٢٨ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/٢/١٩)

٦ — إن نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ليس فيه ما يوجب أن يتكشّف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية القضائية أو أن يكون قد استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ويكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود البرر لإصدار الأمر بالتفتيش .

(نقض ٢٤٢٨ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/٢/١٩ ونقض آخر

في القضية رقم ٢٠٩١ سنة ٢٣ ق في ١٩٥٤/١/٥)

٧ — إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن قانون الإجراءات الجنائية فيه نص عليه في المادة ٩١ أن من تفتيش المنازل لا يجوز إلا في تحقيق مفتوح لا يشترط

لهذا التحقيق الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات أو أن تكون هذه الأدلة التى استظهرها مغايرة لتلك التى اشتملت عليه التحريات أو غير مطابقة لها . بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(نقض ١٢٠١ سنة ٢٤ ق فى ٢٦/٤/١٩٥٥)

الفصل الثالث

نطاق إذن التفتيش

— بالنسبة إلى الأشخاص والموضوع والمكان والزمان

النصوص القانونية :

— المادة ٤٩ إجراءات جنائية :

« إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة جاز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه » .

— وتراجع المواد ٥٠ ، ٧١ ، ٩١ ، ٩٤ إجراءات جنائية .

الأمم

حكم عام

١ — لا محل لما يقول به الطاعن من أن النيابة تجاوزت في إذن التفتيش الذي أصدرته الطلب المقدم لها فإن للنيابة وهي تملك التفتيش من غير طاب ألا تتقيّد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن .

(نقض ٤٢ / ٥ / ١٣٧ في ١٦ / ١٢ / ١٩٤٠)

الفرع الأول

نطاق الإذن بالنسبة إلى الأشخاص

١ — الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيش الزوجة الموجودة بالمنزل لما في ذلك من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون بذاتها وجعلها على قدم المساواة مع حرية المنارل .
(نقض ٤٢ / ٦ / ١٦٤ في ٧ / ١٢ / ١٩٤١)

٢ — لما كانت واقعة الدعوى على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه أن ضابط مكتب مكافحة المخدرات تبين له أن المتهم الثاني يتجر في المواد المخدرة وأنه ذهب فعلاً لضواحي بلدة... لجلب كمية منها مستعيناً بشخص آخر يحمل له لكي لا يضبط هو متلبساً بها وأنها سيعودان بطريق السيارات الأتوبيس فثبت هذا في محضر تقدم به للنيابة للإذن له بضبط المتهم الثاني وتفتيشه هو ومن يكون معه وتفتيش مسكن كل منهم ومحل عمله فصدر إذن النيابة بالتفتيش وجاء فيه بالنص « ننتدب أحد حضرات مأموري الضبطية القضائية لضبط ... وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يتواجدون بهما معه . . . » وقد قام الضابط بالتنفيذ فأمسك بالمتهم الثاني في سيارة أتوبيس وقتشه وقتش من كان يجلس بجواره وهو المتهم الأول الذي وجد معه مخدر — لما كانت واقعة الدعوى كذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين على أساس بطلان تفتيش المتهم الأول واستبعاد الدليل المستمد منه واعتراف المتهم الأول الذي تلاه بمقولة أن إذن التفتيش المذكور لا يشمل هذا الشخص لا يكون صحيحاً لأن عبارة هذا الإذن صريحة في تفتيش من يوجد مع المتهم الثاني وقت ضبطه وقد وجد الضابط المتهم الأول في هذا الظرف — إن ما قاله الحكم تدعيماً لقضائه من أن كلمة « معه » تعود على من يتواجدون مع المتهم الثاني في منزله ومحل عمله فقط فلا تتحملة عبارة الإذن وألفاظه ولا الظروف والملابسات المحيطة به وقت صدوره .

(نقض ٥٠ / ١١ / ٢٤١ في ٣ / ١١ / ١٩٤٣)

٣ — إذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة مقصوراً على تفتيش منازل الطاعنين وكان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يشاهدوا في حالة من حالات التلبس وقت ضبطهما ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن إلقاءهما للمخدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما لتفتيشهما بنير مسوغ قانوني وكذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطاعنين بأنهما كانا يحملان المخدر المضبوط لأن العثور عليه على هذه الصورة المتقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ أنهما إنما اضطررا إلى إلقاءه إضطراراً عند محاولة القبض عليهما بنير حق .

(نقض ٤٢ / ٦ / ١٥٥ في ١٣ / ١ / ١٩٤٦)

٤ — إن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم لا يصح أن ينصرف إلى تفتيش شخصه فيكون التفتيش الذي أجرى على الطاعن غير مأذون به قانوناً فمن ثم لا يجوز الاعتداد بما كشف عنه من وجود المخدر معه كدليل عليه (نقض ٥٠ / ٦٢٥ / ٨٩ في ١٠ / ١ / ١٩٤٩)

٥ — إذا كانت النيابة بمد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي إذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحاً أيضاً دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .

(نقض ٥٥٢ سنة ٢١ ق في ١٥ / ١ / ١٩٥٢)

٦ — إذا صدر إذن في تفتيش متهم ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كنبه ثم لاحظ أن الزوجة مطبئة يدها على شيء فاجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون — فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة

وزوجها الصادر ضده الإذن لآتمنع من سريانه عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .

(نقض ٨٩ سنة ٢٢ ق في ٢٥ / ٢ / ١٩٥٢)

٧ — إذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كان إذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش وكان الثابت من الحكم . إن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وفشت ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فإن تفتيشها يكون باطلا ويبتل تبعا للدليل المستمد منه .

(نقض ١٧٧ سنة ٢٢ ق في ١٣ / ٥ / ١٩٥٢)

الفرع الثاني

نطاق الإذن بالنسبة إلى الموضوع

١ — إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضاً في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في إجراء التفتيش بحثاً عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها كان عمله باطلاً فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم ثم رائحة الأفيون تنبعث منها ففتشها فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنياً على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها وإنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها وإذن . فإذا كانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازة هذا التفتيش على حق الضابط في البحث عن السلاح الذي كان يبحث عنه فإنه كان عليها أن تقول كلماتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش كان بقصد المخدر لا بقصد البحث عن السلاح لأن تسكتفي في القول بصحته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح وهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

(نقض ٩٨٨ سنة ٢٠ ق في ٢٢ / ١١ / ١٩٥٠)

الفرع الثالث

نطاق الإذن بالنسبة إلى المكان

١ — متى كان لأمر الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك فإذا هو عثر في أثناء التفتيش على علبة اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

(نقض ١٣٠٧ سنة ٩١ ق في ١١/٢٢/١٩٤٩)

٢ — إن المحظور قانونا هو تفتيش الأشخاص والمساكن بنير مبرر من القانون ولا يمكن القول ببطالان تفتيش دكان إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه فقول الطاعن ببطالان تفتيش دكانه إذ أن إذن التفتيش لم يشمل له لا يكون له محل ما دام هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش شخصه ومسكنه .

(نقض ٢٤١/٩/٥٠ في ١١/٢٩/١٩٤٩)

٣ — ما دام قد صدر إذن النيابة في تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في منزل شخص آخر فإن الدفع بجريمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحبه .

(نقض ١٨٣٧ سنة ١٩ ق في ١٣/٢/١٩٥٠)

٤ — متى كان لأمر الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها

فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك — فإذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة ووجد به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه للجهة المختصة .

(نقض ١٧١ سنة ٢٢ ق في ١٣/٣/١٩٥٢)

٥ — إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمراً بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الإذن على اسمهم فإن ذلك لا يعيب الإجراءات .

(نقض ٦٠٦ سنة ٢٤ ق في ٧/٦/١٩٥٤)

الفرع الرابع

نطاق الاذن بالنسبة إلى الزمان

أولاً — احتساب مدة الإذن

المهم :

١ — ما دام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب للتفتيش فوراً فلرجل الضبطية القضائية المنتدب للتفتيش تحير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة بشرط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الإذن فإذا ما رأت النيابة تحديد المدة التي يجب إجراء التفتيش فيها بأسبوع فإن ذلك منها يكون في مصلحة المهتم لعدم تركه مهدداً بالتفتيش إلى وقت قد يزيد على ذلك وليس في هذا التحديد ما يفيد أنها عند إصدارها الإذن بالتفتيش لم تكن هناك قرائن تبرر الإذن بالتفتيش .

(نقض ٤٢/٥/١٣١ في ١٦/١٢/١٩٤٠)

(م ٣ — قضاء النقض)

٢ — إذا صدر إذن من النيابة إلى مأمور المركز بتفتيش منزل شخص على أن يتم ذلك في ظرف مدة معينة فإن هذا يقتضي احتساب مبدأ هذه المدة من يوم وصول الإذن إلى جهة الإدارة المأذونة بالتفتيش فلا عبرة إذن بميعاد وصول هذا الإذن إلى معاون البوليس الذي كلف بالتفتيش إذ إرسال الأوراق إليه ليس إلا إجراء داخلياً متعلقاً بتنفيذ التفتيش الذي أذنت به النيابة ولا تأثير له في الميعاد الذي حددته له .

(نقض ٢٣٥/٩/٤٢ في ١٩٤١/٥/٥)

٣ — أن الإذن بالتفتيش الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٤١ لمدة سبعة أيام يكون سارياً حتى انتهاء يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٤١ لأن القاعدة في احتساب المدة هي ألا يعد اليوم الأول فلا يعد اليوم الذي صدر فيه الإذن .

(نقض ٢٥٨/١٠/٤٢ في ١٩٤١/٦/١٦)

٤ — إذا أصدرت النيابة أذنًا بالتفتيش في ساعة معينة على أن يحصل في خلال ثمان وأربعين ساعة من يوم صدوره فلا يحتسب يوم الصدور في الميعاد طبقاً للقواعد العامة ما دام قد نص في الإذن على أن ميعاد الثمان والأربعين ساعة تبدأ من يوم صدوره لا من ساعة صدوره .

(نقض ٢٤٨/١٠/٤٢ في ١٩٤١/٥/١٩)

ثانياً — امتداد أجل الإذن

١ — إذا كان الإذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة إمتداد لإذن سابق ولسكن كان له مسوغات أخرى غير الإذن الأول وأساس غير أساسه فهذا يجعل منه في حقيقة الأمر إذنًا جديداً ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذي قام عليه وتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور إذن جديد أو عدم صلاحيته فإذا هي قضت بطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لإذن سابق انتهى بانتهاء أجله فإن حكمها بذلك يكون معيماً متعيناً نقضه

(نقض ٣٥٢ سنة ١٩ قضائية في ١٩٤٩/١٢/٥)

٢ — إنَّ انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبه على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

(نقض ٢٤٣٧ سنة ٢٤ قى في ٢٦/٢/١٩٥٥)

٣ — قررت محكمة الاستئناف المبدأ الآتي وقد أقرتها عليه محكمة النقض - صدور إذن من النيابة بالتفتيش في ميعاد معين ثم تجديده بإذن من النيابة إنما يعتبر تجديدًا للإذن القديم إذ التجديد أو الامتداد إنما قصده إعطاء الإذن القديم مفعوله الذي انتهى بانتهاء مدته . والقول بأن الامتداد وقع على إذن زال من الوجود هو قول غير سديد ولا زال الإذن القديم قائمًا وإن كان قد انتهى مفعوله فصدور الإذن بالتجديد أو الامتداد إنما ينصب على مفعول هذا الإذن القديم ومن ثمَّ يكون الإذن قائمًا وما رقع من ضبط وتفتيش تنفيذاً لهذا الإذن صحيحاً .

(نقض ١٩٣/١/٢/٤٨ قى في ٢٤/٢/١٩٤٧)

الفصل الرابع

إثبات إذن التفتيش

الفرع الأول

ضرورة كون الإذن مكتوباً أولاً أصل مكتوب.

١ — يجب لصحة الأمر بالتفتيش أن يصدر كتابةً ومحدداً ولا يكفي الإذن الشفوي إلا من الحاكم العسكري وحده طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ إذ أن إجراء التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة دائمة يعامل الموظفون الأمور منهم والمؤتمرون بمقتضاها ويكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه من النتائج والتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فيجب أن يكون الأمر الصادر به كتابةً — كما يجب أن يكون مشتملاً على اسم المتهم والتهمة المسندة إليه والا كان باطلاً.

(اسبوط الابتدائية الجنح العسكرية — ٢٢٢/٩/٤٣ في ١٧/٢/١٩٤٣)

٢ — يكفي لصحة الإذن بالتفتيش أن يكون ثابتاً بالكتابة لكي يبقى حجة دائمة يعامل الموظفون الأمور منهم والمؤتمرون بمقتضاها ويكون أساساً صالحاً لما يبنى عليها من النتائج وإذا صدر الإذن بإشارة تليفونية فإنه يكفي أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر وليس بشرط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المنتدب لإجراء التفتيش وعلى ذلك إذا كان الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم ثابتاً في ورقة من دفتر الاشارات التليفونية بالمركز وموقعا عليه من وكيل النيابة الأمر فلا محل للدفع بطلان هذا الإذن.

(نقض ١٩٤٣/١٢/٢٠ في ٢٩/٤/٤٤)

٣ — إن الإذن الذى يصدر من النيابة العمومية إلى مأمور الضبطية القضائية بإجراء التفتيش هو من أعمال التحقيق التى يجب إثباتها بالكتابة ويكفى عند السرعة فى حالة ضرورة صدور الإذن بالتليفون أن يكون الأمر مكتوباً وقت إبلاغه لمأمور الذى يندب لتنفيذه ولا يشترط وجود أصل هذا الإذن بيد المأمور لأن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة وليس فى القانون ما يمنع أن يكون الندب إليها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف إلى آخره من وسائل التراسل .

(نقض ٤/٤٦ ، ٥ ، ٦ / ٥١ فى ١٣/٢/١٩٤٥)

٤ — يكفى لصحة التفتيش الذى يجربه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة فإذا كان الثابت أن الضابط الذى أجرى التفتيش كان لديه إذن كتابى من النيابة المختصة بخوله إجراء التفتيش كان التفتيش صحيحاً ولو لم يكن الإذن به بيد الضابط وقت أجرائه لأن القانون لا يحتم ذلك وخصوصاً أن أحداً لم يطالبه بإراز هذا الإذن .

(نقض ٤٦ / ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ / ١١٨ فى ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥)

الفرع الثانى

الخطأ المادى فى إذن التفتيش

١ — متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى ومما أثبتته وكيل النيابة فى محضر استجواب المتهم أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الإجراء وأن كلمة « مساء » التى وردت فى إذن التفتيش إنما كانت وليدة خطأ مادى وقع أثناء تحريره وكان هذا الاستخلاص سائماً للألة والاعتبارات التى أوردتها فى حكمها ولها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فإن الجدل فى صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٠٨٢ سنة ٢٠ ق فى ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠)

الفرع الثالث: ضياع إذن التفتيش.

١ — متى كان الثابت في الحكم المطعون فيه هو أن الإذن بالتفتيش قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوابس وكان هذا الإذن قد اختفى من ملف الدعوى أمّا ضياعه أو لأي سبب آخر لم يكشفه التحقيق متى كان الأمر كذلك وكان الأصل في الإجراءات الصّحة فإن المحكمة لا تكون مخطئة في قولها بعدم وجود وجه للقضاء ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد من التفتيش

(نقض ٤٧ / د ٦٠ / ٩٨ في ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦)

٢ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط البادئ. ولكن لم يمتز على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي أجرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستمد منه ما دامت قد أوردت الأدلة السائغة على سبق صدور الإذن المذكور .

(نقض رقم ٥١٢ سنة ٢٥ ق في ١٧ / ١٠ / ١٩٤٥)

الفرع الرابع: الخطأ في اسم الشخص المراد تفتيشه

١ — إن مجرد الخطأ في ذكر اسم المتهم لا يبطل إذن التفتيش ما دامت شخصية المتهم قد تحددت تحديداً كافياً في هذا الإذن عن طريق تعيين مسكنه المطلوب تفتيشه لأن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقه ما دام هو بعينه المقصود به . (نقض ٤٦ / ٨٤٧ / ٩٨ في ١٠ / ٦ / ١٩٤٥)

٢ — إذا صدر إذن بتفتيش متهم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي قتش فعلاً وذلك من أن المخبر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الإرشاد عن ضابط هذا الاسم الوارد في الإذن ومن إجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم فإنه إذا قبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحاً — وإذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمداونة بعض الأهالي فذلك لا يقدح في صحة التفتيش . وإذا كان الضابط قد قتش جلباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئاً ولكنه اشتبه رائحة بخدر تنبعث من المتهم ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط دخوله فقتش صدره فهذا التفتيش التالي لا يكون إلا متابعة واستمراراً للتفتيش الأول لوقوعه في أثره دون فاصل بينهما في الوقت وبمعرفة شخص واحد فلا غبار عليه قانوناً .

(نقض ١١٣٧ سنة ٢٠ ق في ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠)

٣ — الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه في إذن التفتيش لا يبطل التفتيش . ما دامت المحكمة قد استظهرت أن الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالإذن .

(نقض ٩٩٨ سنة ٢٢ ق في ٢ / ١٢ / ١٩٥٢)

٤ — إن صدور إذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح في سلامة الحكم ما دام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتبه بهذا الاسم في البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به في محيط الجمعية التي ينتمي إليها .

(نقض رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ قضائية في ١٦ / ٤ / ١٩٥١)

٥ — متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسساً على أنه خاص بشخص يفاير اسم المتهم وكانت المحكمة قد تعرضت لما يشبه المتهم في هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فإنها إذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

(نقض ٢٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٢ / ٤ / ١٩٥٤)

٦ — الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الذي حصل تفتيشه في الواقع هو منزل المتهم المقصود بالأمر بالتفتيش (نقض ٦٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٤ / ٦ / ١٩٥٤)

٧ — إن عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه لا ينسب علية بطلانه إذا ثبت أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(نقض ٩٧٩ سنة ٢٤ ق في ٥ / ١٠ / ١٩٥٤)

٨ — إن الخطأ في اسم الشخص المقصود بالتفتيش لا يبطل الأمر الصادر به ما دام من وقع عليه هو بذاته المقصود من إجراءاته .
(نقض ١١٩٢ سنة ٢٤ ق في ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤)

٩ — الخطأ في اسم الشخص الصادر به أمر التفتيش ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به .
(نقض ٢١٧١ سنة ٢٤ ق في ١٩ / ١ / ١٩٥٥)

الباب الثاني

التفتيش بناء على قيام حالة تلبس بالجريمة

النصوص القانونية:

— المادة ٣٠ إجراءات جنائية :

« تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهمة يسيرة وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها . أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

— المادة ٤٧ إجراءات جنائية :

« للمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه » .

— المادة ٤٨ إجراءات جنائية :

« للمأمور الضبط القضائي — ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ويكون التفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ » .

— المادة ٤٩ إجراءات جنائية :

« إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة جاز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه » .

الفصل الأول

صفة التلبس بالجريمة

١ — إن حالة التلبس تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها فإذا ما شاهد ضابط البوليس الجريمة في حالة تلبس عندما ضبط أحد المتهمين يقارف الفعل المكون لها كان له بمقتضى القانون أن يقبض على كل منهم يرى أنه ضالع فيها سواء كان فاعلاً أو شريكاً ثم يفتشه فإذا كان الثابت بالحكم أن الكونستابل لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر لجلوسه بالمقهى على مقربة من المتهمين الآخرين الذين شوهدوا في حالة تلبس بالجريمة يتعاطون الحشيش من الجوزة فإن إجراء التفتيش يكون صحيحاً وتكون المحكمة على حق في قضائها برفض الدفع ببيان التفتيش .
(نقض ٤٧ / ٥ — ٦ / ١١٠١ في ١٨ / ٣ / ١٩٤٦)

٢ — التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها فتى تحقق في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد .
(نقض ٤٦ / ٤ ، ٥ ، ٦ / ٥٥ في ٢٩ / ٣ / ١٩٤٥)

٣ — إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها فإذا كان ضابط البوليس قد شاهد جريمة إحراز مخدر متلبساً بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من الجوزة التي يمسك بها أحد المتهمين وضبط مع آخر مخدراً يحمله في يده ويريد التخلص منه فإنه يكون من حقه أن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة وإذن فإذا كان الكونستابل المرافق للضابط وهو

من رجال الضبطية القضائية قد قبض على متهم ثالث جالس بالمقهى الذى كان الحشيش يحرق فيه ويتماطاء آخرون غيره فى حالة تلبس وفتشه بناء على مارآه من اتصاله بجرمة احراز المخدر وعلى مشاهدته إياه وهو يحاول وضع مادة فى فيه فان اجراءه يكون صحيحا ويصح الاعتماد على الدليل المستمد من ذلك التفتيش فى ادانته .
(نقض ٣٥٦ سنة ٢٠ ق فى ١٧ / ٤ / ١٩٥٠)

٤ — إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ويجوز فى حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فى الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه .
واذن فاذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوناً ضبط متلبساً بجريمة احراز علبه سجائر وهى من المنوعات المأقبة على إدخالها فى السجن باعتبارها جنحة طبقاً للمادة ٩ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالى فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضاً بالسجن هو الذى أعطاه إياها ففتشه وكيل السجن وهو من رجال الضبطية القضائية فوجد معه مخدراً فهذا التفتيش يكون صحيحاً والمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه فى إدانته باحراز المخدر

(نقض ١٠٣٢ سنة ٢١ ق فى ٥ / ١١ / ١٩٥١)

٥ — إن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها
(نقض ١٦٠ سنة ٢٥ ق فى ٣ / ٥ / ١٩٥٥)

الفصل الثاني

صور من قيام حالة التلبس بالجريمة

الفرع الأول

قيام حالة التلبس بناءً على مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن قيام تلك الحالة

١ — إذا شوهد شخص يحمل سلاحاً فإنه يعتبر قابلاً في حالة تلبس بمجنحة حمل سلاح حتى ولو استطاع فيما بعد أن يقدم الرخصة أذ لا يشترط في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة عناصرها القانونية وثابتة على من اتهم فيها .

(تقض ١/٤٧ — ٨/٢ في ٢٩/١/١٩٤٥)

٢ — إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة . ولا شك في أن حركات المتهم من انتقاله من مكانه في السيارة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وإخراجه من جيبه علبة من الصفيح فتحتها وأخرج منها ورقة ملفوفة بين مشيلات لها سلمها لمهم آخر في حذر المريب كل ذلك من المظاهر التي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتقاد بأن العلبة تحتوي على مادة مخدرة ومن ثم يكون المتهم وزميله في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش .

(تقض ٨/٤٤ — ٩ — ٨٥/١٠ في ٢٧/٣/١٩٤٤)

٣ — إن مشاهدة المتهم وهي خارجة في حالة ارتباك من إحدى غرف المنزل الذي تقيم فيه مع زوجها الذي صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث فيه

عن مخدرات ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهي تحمل شيئاً في يدها ظنوه مخدراً تحاول اخفائه كل ذلك يحملها في حالة تلبس بجريمة الاحراز طبقاً لنص المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات وعلى ذلك فإن ضبط رجال البوليس ما كان في يدها يعتبر صحيحاً .

(نقض ٤٣/٢٣/٥٢ في ١٩٤٥/٢/٢)

٤ — لا يسوغ لرجال الضبط اثبات قيام حالة التلبس من مشاهدة الجناه خلال ثقب أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحريتها والناقاة الآداب كما لا يسوغ اثبات قيام تلك الحالة بفعل يخالف للقانون هو اقتحام مسكن بغير إذن قانوني .

(نقض ٤٢/١٠/٢٥٩ في ١٩٤٦/١/١٦)

٥ — إن رؤية رجل البوليس المتهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق من كنهه بل ظنه استنتاجاً من الظروف أنه مخدر لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .

(نقض ٥/٥٠ — ٦/٨٩/٢ في ١٩٤٩/١/١٠)

٦ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يراذقه الكونتابل شاهداً مصادفة أثناء مرورهما شخصاً يجلس أمام محله يدخن في جوزه زعماً أنهما ثما رائحة الحشيش تتصاعد منها فتقدم الضابط منه وضبط الجوزه بمحتوياتها وفي هذه الاثناء رأى الكونتابل المتهم يخرج عابه من جيبه فيبادر واستخلصها منه وفتحها فثر بها على قطعة من حشيش ثم ثبت من التحليل أن الجوزه ومحتوياتها خالية تماماً من أى أثر للمخدرو وأن ما ضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ثم قضت بالبراءة فإن قضاءها يكون سليماً ذلك بأن ضبط الجوزه وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده وهما من إجراءات التفتيش ما كان يسوغ في القانون لرجل الصبعية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة . كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .

(نقض ٣١٨ سنة ٢١ ق في ١٩٥١/٤/٢٣)

٧ — إذا كانت وقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الكونتابل قد شاهد اتهم الثاني وهو يتسلم المخدر من المتهم الأولى وبضعه في جيبه فإن هذا الكونتابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة في حالة تلبس فإذا ما أبلغ ضابط البوايس بذلك وهو أيضاً من رجال الضبطية القضائية — فإن المخدر إذا ما ضبط تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو في حالة تلبس

(نقض ٦١٧ سنة ٢٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣)

٨ — إذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما في وضع يدعوا للريبة فإن من حق رجال البوايس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما فإذا فرّقا عقب ذلك والقيما بلغا فتين قبل الأمساك بهما فإن ذلك يتوافق معه من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة ويكفي لاعتبار حالة التلبس قاعة ويبيع لرجل السلطة العامة احضار المتهمين وتسليمهما إلى اقرب مأموري الضبط القضائي .

(نقض ١٦٠ سنة ٢٥ ق في ٣/٥/١٩٥٥)

٩ — إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجماهير أن يدخلوا وكان دخوله مقصوداً على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه — فإن دخوله يكون صحيحاً — فإذا ما شاهد الطاعن يلقى مخدراً كان له تبعاً لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويقتشه .

(نقض ١٠ سنة ٢٥ ق في ١٩/٣/١٩٥٥)

١٠ — يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(نقض ٤١٨ سنة ٢٥ ق في ٣٠/٥/١٩٥٥)

١١ — يكفي في حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة .

(نقض رقم ٣٠٩ سنة ٢٥ في ٢١/٦/١٩٥٥)

١٢ — يكفي التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك .

(نقض رقم ٧٢٧ سنة ٢٥ قضائية في ٢١/٢/١٩٥٦)

١٣ — مشاعدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه معه اقدماً مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاعدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون .

(نقض رقم ١٨٥ سنة ٢٦ قضائية في ١٦/٤/١٩٥٦)

١٤ — متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالفتيش كاف المخبر بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها ويجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس . بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(نقض رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ قضائية في ٢٢/٥/١٩٥٦)

١٥ — يكفي لاعتبار الجريمة متلبساً بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وعلى ذلك فإن إمساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهراً من تلك المظاهر فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشاً فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبساً بها .

(نقض رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ قضائية في ٤/٦/١٩٥٦)

الفرع الثاني

قيام حالة التلبس

عقب تخلي الجاني عما في جوزته اختياراً

١ — إذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة مقصوداً على تفتيش منازل الطاعنين وكان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يشاهدوا في حالة من حالات التلبس وقت ضبطهما ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن إلقاءهما للمخدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما لتفتيشهما بغير مسوغ قانوني وكذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر — إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطاعنين بأنهما كانا يحملان المخدر المضبوط لأن العثور عليه على هذه الصورة المتقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ أنهما إنما اضطررا إلى إلقاءه إصطراراً عند محاولة القبض عليهما بغير حق .
(نقض ١٥٥/٦/٤٢ في ١٣/١/١٩٤١)

٢ — إن إلقاء الجاني لما في يده على أثر سؤاله عنه بمعرفة رجال البوليس قبل أن يمسك به أحدهم أو يهيم بالقبض عليه يعتبر تخلياً منه عن حيازة ذلك الشيء إن لم يكن تركاً للملكية فيه ويخول بالتالي كل من يده أو يقع بعمره عليه أن يلتقطه ويقدمه لجهة الاختصاص فإذا هم أي رجال البوليس فتحتوا ذلك الشيء فلا يصح النفي عليهم بأنهم أجروا تفتيشاً بغير إذن من سلطة التحقيق ما دام ذلك الشيء لم يكن مع أحد ولا لأحد ولا يمكن أن يعتبر أنهم اعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات وإذا ظهر لهم مخدر فيه فإن من تخلي عنه أي عن ذلك الشيء يكون في حالة تلبس بالجرمة .
(نقض ١٤٦/١/٣ في ١/١/١٩٤٥)

٣ - إذا اتى المتهم المخدر الذى كان معه من تلقاء نفسه على أثر متابعته بمعرفة رجال البوايس وقبل القبض عليه ولم يكن ذلك بناء على قبض أو تفتيش فإنه يصح الاستدلال بالدليل المستمد من ذلك عليه وتفتيشه بعد العثور على المخدر الذى القاء يكون صحيحاً ويصح الاستدلال بالدليل المستمد منه كذلك على أساس التمس بالجرمة بناء على مشاهدة المخدر معه من قبل .

(نقض ٤٨ / ٤ / ٤٧ فى ١٨ / ١١ / ١٩٤٦)

٤ - إذا كان المتهم عندما وقع بصره على رجال البوايس التى أرضا طواعية واختيارا المخدر الذى كان يحمله قبل القبض عليه أو تفتيشه - وتفتيشه انما حصل على أثر ظهور المخدر الذى كان معه وألقاه فان ظهور المخدر معه على النحو المتقدم يعد تلبساً بجرمة احراز المخدر يبرر ما أجراه عليه بعد ذلك من قبض وتفتيش .

(نقض ٤٨ / ٩ / ٢٦٠ فى ١٩ / ٥ / ١٩٤٧)

٥ - إذا كان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان قد تخلى عن الحقيقة وألقاها على الأرض قبل أن يمسك به رجال البوايس ليمناه من ركوب القطار بعد أن رأياه يجرى محاولاً ركوبه دون أن يقدم تذكرته إلى عامل الباب فان تفتيش الحقيقة بعد تخلى المتهم عنها يكون صحيحاً ولا يكون لما يثيره المتهم بشأن بطلان القبض جدوى مادام قد تبين من تفتيش الحقيقة وجود المخدر بها .

(نقض ١٧٣٧ سنة ٢٠ ق فى ١٥ / ١ / ١٩٥٠)

٦ - إن مجرد استيقاف الدوريه الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود لا يعد قبضاً وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الداورية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفيون - ذلك يسوغ ادانتهم فى احراز هذه المادة - إذ أن عثور رجال الداورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن القاه المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(نقض ٤٢٨ سنة ٢٠ ق فى ٣٨ / ٥ / ١٩٥٠)

(م ٤ - قضاء القضاة)

٧ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجل البوليس قادمين نحوه لضبطه وأنها تبيننا أن ما ألقاه أفيون فإن إلقاء تلك المادة يعتبر تخلياً منه عنها ويحول كل من يجدها أن يلتقطها فإذا نحو فتحتها ووجد فيها مخدراً كان المتهم في حالة تلبس بإحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .
(تقض ٩٥ سنة ٢١ ق في ٥ / ٣ / ١٩٥١)

٨ — متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقاها المتهم فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين . وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه

(تقض ٨٤٧ سنة ٢١ ق في ١٥ / ١٠ / ١٩٥١) .

٩ — إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه وإن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها باختياره وطواعية منه فالقبض والتفتيش يكونان صحيحين لحصولها بعد أن أصبحت الجريمة متلبساً فيها نتيجة لالتقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلى عنه صاحبه .
(تقض ١٤٤٦ سنة ٢١ ق في ٢٥ / ٢ / ١٩٥٢)

١٠ — متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول الفرار قبل التماس عليه فإصحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض فإن الحكم يكون سليماً ويكون الطعن بطلان القبض على غير أساس .

(تقض ١٧٠ سنة ٢٢ ق في ٢٩ / ٤ / ١٩٥٢)

١٢ — إذا كان ما أثبتته الحكم هو أن الطاعن عندما وقع بصره على رجال البوليس تخلى طواعية واختياراً عن المخدر الذى كان يحمله والقاء على الأرض قبل أن يقبض عليه أو يقتشه فهذه حالة تلبس بالجريمة تبرر القبض عليه وتفتيشه.
(نقض ٤١٤ سنة ٢٢ ق فى ١٢ / ٥ / ١٩٥٢ وفى هذا
المعنى أيضاً نقض ٤٤٩ سنة ٢٢ ق فى ١٩ / ٥ / ١٩٥٢)

١٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن ضابط الباحت علم من تحرياته أن زيدا يقيم خصاً بالطريق الزراعى ويحرق فيه الحشيش فاستصدر إذنًا من النيابة بتفتيشه هو ومن معه فى الخص ولما قام بتنفيذ ذلك ومعه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة فلما رآهما النهران ألقى الطاعن بمعلقة تبين أن فيها قطعة من الحشيش فالقاء المعلقة فى هذه الحالة يكون تخلياً بإرادة ملقياً عما كان يحزره من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط — وإذن مخان إذا تهما بناء على الدليل المستمد من ضبط المعلقة تكون سليمة.
(نقض ٩٢٣ سنة ٢٢ ق فى ١١ / ١١ / ١٩٥٢)

١٣ — إذا كان رجال البوليس قد شامدوا المتهم فى حالة تدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلقت بمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك الدربة التى كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تتبعه ألقى بالحقيبة التى كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه فهذا يمد تخلياً منه عن حيازتها وتركها لملكه فيها بخول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها للجهة الاختصاص . فإذا ما فتحت ووجد فيها الشئ المسروق فإن المتهم يكون فى حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(نقض رقم ٢٦٨ سنة ٢١ قضائية فى ١٠ / ٤ / ١٩٥٢)

١٤ — إذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالمعلقة التى كانت فى يدها

فإنها تكون قد تخلت عنها: ويكون ممبأحاً للخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها فإذا ما وجد بها مخدرات فهذه حالة تلبس تجاوز الضبط .

(نقض ٦١٦ سنة ٢٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣)

١٥ — متى كان الحكم أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقي بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهى فهذا يعتبر تخلياً منه عن جيازتها فإذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشاً فإن جريمة احراز المخدر تكون متلبساً بها ويكون تفتيش هذا التهم صحيحاً !

(نقض ٢١٣ سنة ٢٣ ق في ١٣/٤/١٩٥٣)

١٦ — إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الطابيط بتفتيش صاحب مقهى بناء على نذبه لذلك من الميابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب صدره ويحط على الأرض عاية فاسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواة تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها فهذا الذي اثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس تجيز للمأور الضبطية القضائية تفتيشه .

(نقض ٦٢٠ سنة ٢٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣)

١٧ — إذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم بمجرد أن رأى الضابط المكاف بتنفيذ التفتيش قادماً إلى مكان جلوسه مع الطاعن التي مالمية التي بها المخدر على الأرض فإن هذا التهم يكون بما فعل قد أوجد الضابط إزاء جريمة احراز مخدر متلبس بها فيسوغ له بصرف النظر عن الأمر الصادر بالتفتيش أن يفتش كل شخص كان جالساً مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده معه في هذا الظرف احتمال اشتراكه في الجريمة .

(نقض ٦٢١ سنة ٢٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣)

١٨ — متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن تحلى بنفسه عن لفافة من الورق في دكان على من رأى من الضابط الذي كان قادماً مع رجاله لتنفيذ

الأمر الصادر إليه من النيابة بضغط المتهمين وتفتيشهم ما فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .

(نقض ٢٠١ سنة ٢٤ ق في ١٢/٥/١٩٥٤)

١٩ — إذا كان الثابت مما هو وارد في الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذي دان الحكم الطاعنة بإحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختياراً بإتقانها إياه على مشهد من الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها أن تطعن في صحة الضبط أو في صفة من أجراه .

(نقض ٧٥٤ سنة ٢٤ ق في ٢١/٦/١٩٥٤)

٢٠ — يشترط في التخلي الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن ارادة وطواعية واختيار فاذا كان وليد اجراء غير مشوع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له . وإذن فمضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأموراً من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فإنه لا يصح الاعتداد ببيانه تخلي وبكون الدليل المستمد منه باطلا .

(نقض رقم ٧٧٤ سنة ٢٥ قضائية في ٢١/٢/١٩٥٦)

الفرع الثالث

قيام حالة تلبس بجريمة

عقب استيقاف شخص للتحري عنه

١ — إذا كان للواضح مما أثبتته الحكم أن رجلى البوليس إذ كانا يمران في دواورية ليلية قد اشتبها في الطلعن اشتبهاً تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبينه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس يادية إذ كان يحمل

في يده السلاح الناري بشكل ظاهر فإن الحكم بإتذانه في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيساً على قيام حالة التلبس لا يكون خطأً .

(نقض ٥١٧ سنة ٢٢ ق في ٦ / ٦ / ١٩٥٢)

٢ - إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكافئاً بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الإتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عند ما رآه مرافقاً للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك إذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم - فإذا كان هذا المرافق بمجرد أن طالب إليه أن يتفقد قد بادى إلى إخراج مخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتنصل من تبعه إحرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف .

(نقض ١٣٠٦ سنة ٢٢ ق في ٣٠ / ٣ / ١٩٥٣)

٣ - إذا مر مأمور الضبط ليلاً بدائرة القسم للبحث عن المشتبه فيهم من لكثرة حوادث السرقات فأبصر بشخص يسير في الطريق وهو يلتفت للخلف على صورة تبعث على الريبة في أمره ثم حاول أن يتواري عن نظر الضابط حق لهذا الأخير أن يستوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل تعيشه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء فإذا تخلى الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك عن بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بإلقائه على الأرض فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يقبل من المتهم التنصل من تبعه إحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها على الأرض وعدم ظهوره فيها ما دام التخلي عنها باختياره .

(نقض رقم ٦٤٩ سنة ٢٥ ق في ٧ / ١١ / ١٩٥٥)

الفرع الرابع قيام حالة التلبس عرضاً أثناء تفتيش قانوني

أو دخول مأمور الضبط القضائي إلى مكان ما بمقتضى سلطته

١ - منحت لأئحة المحلات العمومية لرجال البوليس حق دخول هذه المحلات وتفتيشها لإثبات ما يقع مخلفاً لأحكام اللائحة ولم يحرم عليهم سوى تفتيش الأجزاء المخصصة للسكن فإذا مرّ رجال البوليس عند قيامهم بتفقد حالة الأمن بمقهى لأحد الأشخاص المعروفين بالتجار في المخدرات وبمركبة منه ساورتهم الريبة في أمره فدخلوا المقهى وأبصروه ياقى بشيء في بالوعة تبينوه حشيشاً فبدأوا في تفتيش المقهى والتهمين فهذا يدل على أنهم لم يبدأوا في التفتيش إلا بعد أن رأوا الحشيش أي أن حالة التلبس قد سبقت التفتيش وهو ما يتطلبه القانون ويكون الدفع ببطلان التفتيش لا أساس له .

(بندر النصورة ٢٢/١/٣١ في ٢٢/٦/١٩٣٩)

٢ - إذا أذنت النيابة لضابط البوليس بتفتيش منزل متهم للبحث عن مسروقات وعثر في دولا ب المتهم أثناء تفتيشه على مواد مخدرة يعتبر القانون إحرازها جريمة كان من واجبه ضبطها لا على أساس الإذن الذي باشر التفتيش على مقتضاه بل على أساس قيام حالة التلبس بجريمة الإحراز التي انكشفت له أثناء قيامه بعمل مشروع .

(تقض ٢٣/٢/٤١ في ١٩٣٩/٥/١)

وفي هذا المعنى أيضاً تقض ١٦١/٨/٤١ في ١٩٤١/١/١٥

وفي هذا المعنى أيضاً تقض ١٥/٤/٤٥ في ١٩٤٤/٦/٥

٣ - متى كان التفتيش صحيحاً فإن مأمور الضبط القضائي الذي يشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على كل ما يجده في طريقه أثناء عملية

التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعمداً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى ولو لم تكن وقتئذ محل بحث .

(نقض ١/٤٧ — ٢ — ٨/٢ في ١٠/١٠/١٩٤٥)

٤ — إن العبرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي لها ولكن حقيقة الواقع من أمرها فمضى ثبت لرجال الضبطية القضائية أن محلاً من المحال التي يسميها المسؤولون عنها محال خاصة هو في حقيقة الواقع محل عمومي كان لهم أن يدخلوه لمراقبة ما يجري فيه . ومتى كان الأمر كذلك وكانت حقيقة الواقع أن المحل الذي يديره الطاعن هو محل عمومي فإن دخول البوليس فيه يكون جائزاً ولو لم يكن هناك إذن من النيابة وإذن فلا محل للقول بطلان الدليل المستمد من دخول رجال الضبطية القضائية للنادي ومشاهدتهم الجمهور يلعبون القمار فيه بحجة بطلان الإذن الصادر من وكيل النيابة بالتفتيش لمدم اختصاصهم .

(نقض في ١٩٤٨/٤/٢٨ مجلة المحاماة ص ٢٩ عدد ١/١٧٨ ص ٣٣٣)

٥ — إن لأئحة الجمارك صريحة في تخويل موظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرؤونه على دلائل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة وإذن فإذا كان الثابت أن جندياً من حرس الجمارك قتش المتهم وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فمتر معه على مخدر فضبط هذا المخدر يكون صحيحاً ويصح الاستناد إليه في إدانة المتهم .

(نقض ٥٢٢ سنة ٢٠ في ١٧/٥/١٩٥٠)

٦ — إن المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ توجب على جاويز السجين أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده وأن يتحقق من أن جميع الأقفال والترايبس في نظام تام وأن المسجونين غير موجود معهم أشياء

ممنوعة ولتنفيذ ذلك يجب عليه أن يفتش المسجون شخصيا — وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن جاويز السجين أخرج مساجين إحدى الغرف لتناول الغذاء وعندئذ قام بتفتيشهم فمثر مع أحدهم على قطعة من القماش لفها حول خصيته ووجد بها قطعة من الأفيون فهذا التفتيش صحيح تترتب عليه نتائج هذا المسجون الذي وقع عليه التفتيش والموجود فعلا بالسجين تجرى عليه أحكام لوائح ونظمه .

(نقض ١٧١١ - سنة ١٩ ق في ٢٣ / ٥ / ١٩٥٠)

٧ — إن فتح باب سيارة معدة للايجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية — ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الاجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم — وإذا كان الحكم قد استخلص تخلي المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رأهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال إنه لا يعرف عنه شيئا فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على إدانته الطاعن صحيحا .

(نقض ٨٣ سنة ٢٣ ق في ٣٠ / ٣ / ١٩٥٣)

٨ — إنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إلا أن ذلك لا يقتضي منهم التعرض للأشياء المغلفة غير الظاهرة مالم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة إحرازها في حالة تلبس — فيكون التفتيش في حالة قائمة على حالة التلبس لا على ما للضابط من حق في ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها .

(نقض ١٣١٢ سنة ٢٢ ق في ٩ / ٧ / ١٩٥٣)

الفصل الثالث

ما يترتب على قيام حالة التلبس بالجريمة

من قبض وتفتيش ونطاقهما

١ — إذا شاهد ضابط البوليس الجريمة في حالة تلبس كان له قانوناً أن يفتش،
بغير إذن من النيابة منزل كل متهم فيها سواء كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً وسواء
أشوهه متلبساً بالجريمة أو لم يشاهد
(نقض ٤١ / ٢ / ٢٨ في ١٧ / ٤ / ١٩٣٩)

٢ — يجوز للأمر الضبط القضائي عند مشاهدته متهما بحالة تلبس بجريمة
في دائرة اختصاصه أن يجري كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء
في حق هذا المتهم أو في حق غيره ممن اشتركوا في مقارفتها فاعلين كانوا أو شركاء
وإن كانت الجهات التي يقيمون فيها خارجه عن اختصاصه
(نقض ٢٧ / ٧ — ٨ / ١٤٤ في ١٥ / ٤ / ١٩٤٦)

٣ — متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبساً بها فإن هذا يجوز للأمر
الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت
جريمة التلبس قائمة ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء
وقت معين أو عند العثور على شيء معين ومن ثم فإن الدليل المستمد في هذا
التفتيش يكون صحيحاً
(نقض ١ / ٦٢ في ٢١ / ١٣ / ١٩٤٨)

٤ — إن شتم رجل البوليس رائحة المخدر تنبعث من يد الطاعن ومن ملابيه
يتوفر فيه التلبس كما هو معترف به في القانون وهذا يكفي لسلامة الحكم من

ناحية صحة إجراء ضبط الجلباب ثم تحليله والاستدلال على الإدانة بالدليل المستمد من التحليل

(نقض ٥٠ / ٥ — ٦ / ٩٥ في ١٤ / ٢ / ١٩٤٩)

٥ — من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجذابة تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية

(نقض ١٦١٧ — ٢٠ ق في ١ / ١ / ١٩٥٠)

٦ — إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيداً أن دخول ضابط المباحث المقهى إنما كان لسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلبسون الورق به . وأنه لما دخل رأى عرضاً ومصادفةً زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع فيه بيع الخمر بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعاً إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة — وإذن يكون للضابط أن يجري التفتيش وأن يضع يده على ما يجسده في طريقه . أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بآية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ — فإذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم بإحرازه . (نقض ١٥٨٣ سنة ١٩ ق في ١٤ / ٣ / ١٩٥٠)

٧ — إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قد رأى المتهم وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص انفضوا من حوله لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة فهذه حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه والحكم بإدانته اعتماداً على الدليل المستمد من هذا الإجراء صحيح .

(نقض ٤٢٣ سنة ٢٠ ق في ٨ / ٥ / ١٩٥٠)

٨ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن

استصدر إذنًا من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحوز مادة مخدرة وأن هذا المتهم دله على شخص باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فإن انتقال الضابط الى منزل هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون اجراءً صحيحاً في القانون ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة اخراجه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه .
(نقض ١٠٧ سنة ٢١ ق في ١٩٥١ / ٣ / ٦)

٩ — ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لأى شخص القبض عليه طبقاً للمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للاجادل فيما اذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض أو بعده ما دام هذا القبض صحيحاً في ذاته .

(نقض ١١٦٤ سنة ٢١ ق في ١٩٥١ / ١٢ / ١٠)
(وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٢٤١ / ١٠ / ٥٠ في ١٩٤٨ / ١١ / ٣)

١٠ — إن ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أ كان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتش مسكنه .

(نقض ١٧٥ سنة ٢٢ ق في ١٩٥٢ / ٢ / ١٣)
(وفي هذا المعنى أيضاً نقض ١٧٩ سنة ٢٢ ق في ١٩٥٢ / ٢ / ١٣)

١١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة بضبط متهم حكم بإدائته وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحوز مادة مخدرة وأن هذا المتهم دله على شخص آخر باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فإن انتقال الضابط الى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون اجراءً صحيحاً في القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر مع المتهم

الآخر يكون جريمة احراز متلبساً بها مما يبيع لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .
(نقض ١١٧٨ سنة ٢٢ ق في ١٣/١/١٩٥٣)

١٢ — اذا كان الواضح من الحكم أن شجيرات الحشيش شوهدت قائمة وسط المراع تكون معه جريمة زراعتها متلبساً بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات أن يحضر الجاني ويسلمه للنيابة أو لأحد رجال الضبطية القضائية دون احتياج لأمر بضبطه .
(نقض ٨٤٩ سنة ٢٣ ق في ٢/٧/١٩٥٣)

١٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع التهمة أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعه من المواد المخدرة فقبضوا عليه وتتشوه فمثروا معه على كمية من المواد المخدرة ثم قاموا بتفتيش منزله فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن ونفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحاً .
(نقض ٢٠٤ سنة ٢٤ ق في ٧/٤/١٩٥٤)

١٤ — إذا كان التهم قد قبض عليه أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية لعربة السكك الحديدية محاولاً تسلقها للوصول إلى سطحها وهو مخالفة منصوص عليها في المادتين ٤ ، ٥ من قرار ١٩٢٦/٣/٤ الخاص بنظام السكك الحديدية فإن هذا القبض يكون قد تم صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها أن يحضروا التهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي إذا لم تمكن معرفة شخصيته وإذن فإذا كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من ثم رائحة الأفيون تنبعث من جيب التهم واعتباره متلبساً بإحراز هذه المادة وإدانته تأسيساً على هذا الدليل فإنه يكون حكماً سليماً لا يخالف فيه لأحكام القانون .
(نقض ٥٤ سنة ٢٥ ق . ٢٨/٣/١٩٥٥)

١٥ — إذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرن القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجدي به النفي بأن اسمه لم يكن واردا في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش .

(نقض ٥٣ سنة ٢٥ ق في ٢٨/٣/١٩٥٥)

١٦ — إذا كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبسا بها عندما اشتبه برائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فانه يكون من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .

(نقض رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق في ١/١١/١٩٥٥) .

١٧ — قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين نشاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر النيابة على كل من يقوم لديهم بالدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوه سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا .

(نقض رقم ٧٥٦ سنة ٢٥ ق في ٥/١٢/١٩٥٥) .

١٨ — لا جدوى مما يشيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(نقض رقم ٩٣٢ سنة ٢٥ قضائيه في ٢/١/١٩٥٦)

الباب الثالث

التفتيش بناء على قبض قانونى

النصوص القانونية:

- ١ — المادة ٣٤ من الدستور المصرى .
« لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون »
- ٢ — المادة ٤٠ إجراءات .
« لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك » .

القبض بواسطة مأمور الضبط القضائى .

المادة ٣٤ إجراءات .

« لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى الأحوال الآتية :

أولاً - فى الجنايات

ثانياً - فى أحوال التلبس بالجنىح اذا كان القانون يعاقب عليها لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ثالثاً - اذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر اليه اذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه أو لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف فى مصر .

رابعاً - فى جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدى الشديد ومقاومة رجال

السلطة العامة بالقوة أو بالعنف والقيادة والأنجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب وفي الجنح المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها . .

القبض بواسطة النيابة العامة .

مادة ٣٦ إجراءات

« يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ويجب على النيابة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه » .

القبض بواسطة قاضي التحقيق .

المادة ١٢٦ إجراءات :

« لقاضي التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمراً بمحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره » .
مشمئلات أمر القبض وإعلانه .
المادتان ١٢٧ ، ١٢٨ إجراءات .

القبض في الجريمة التي يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى .

المادة ٣٩ إجراءات (معدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤) :

« فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة لتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة » .

القبض في جرائم الجلسة :

المادة ٢٤٤ إجراءات (معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢) .

القبض في حالة تخلف الشاهد عن الجلسة .
المادة ٢٧٩ إجراءات .

القبض بأمر من محكمة الجنايات .
المادتان ٣٨٠ ، ٣٨٤ إجراءات والمادة ٣٨٤ إجراءات معدلة بالقانون
رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

القبض قانوناً يجيز التفتيش .
المادة ٤٦ إجراءات .

« في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط
أن يفتشه وإذا كان المتهم أنهى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنهى يندبها
مأمور الضبط القضائي » .

الفصل الأول

القبض القانوني

المظام

١ — إذا كان المتهم قد سبق انذاره مشبوها وتوافرت القرائن على ارتكابه جريمة احراز مخدر فإن في ذلك مايكفي لتسوية ضبطه وما يستتبعه من تفتيش ولو لم يكن بحالة تلبس .

(نقض ٤٢/٢/٤٥ في ١٩٤٠/٦/٣)

٢ — إنه بمقتضى المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصه يخضع عساكر البوليس للاجراءات المقررة لرجال الجيش فيما يختص بالجرائم العسكرية وقد ذكر في قانون البوليس نقلا من قانون الجيش الجرائم التي يحاكم عليها الجنود بالطريق الإداري أو بواسطة مجلس عسكري ومن بين هذه الجرائم سرقة العساكر بعضهم من بعض كما ذكر اختصاص الضابط المحكم دار عند تبليغه بجرم وقع ومن ذلك القبض على المتهم ومتى قبض عليه فانه يكون له تبعاً لذلك أن يفتشه ويكون هذا التفتيش صحيحاً .
(نقض الدائرة الجنائية ٤٨/٦/٨ — ٤٩/١٠/٢٢٩)

٣ — إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات قد بينت على سبيل المحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشار إليها في المادة الثامنة وهي ما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجريمة منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد وإذن فاذا كان كل ماوقع من المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعاً فور رؤيته إياه وكان الاذن الصادر من النيابة مقصوداً على والد المتهم دون

أن يشمل هو فهذا القبض والتفتيش الذي تلاه بناء على العثور على قطع من الحشيش في غرفة بوالد المتهم يكونان باطلين .

(نقض ١٠٥ سنة ٢٢ ق في ١٥/١٢/١٩٥٢)

٤ — إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لأمر الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في جرائم الاتجار في المواد المخدرة أو حيازتها أو استعمالها وإذن فمتى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له في الطريق خارجاً من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدراً — فإن ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه وبالتالي أن يفتشه طبقاً لما تقضى به المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(نقض ١١٣١ سنة ٢٢ ق في ٢٠/١٢/١٩٥٢)

٥ — إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي التي تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى قد خوات لأمر الضبط القضائي في أحوال معينة عددها غير أحوال التلبس بالجنيح وتوسمت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ومن تلك الأحوال الجنيح المنصوص عليها في قانون المخدرات نفحات للمأمور المذكور حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه فيها وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطات التحقيق ومحاكمة الموضوع وإذن فمتى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على اللطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بيطـلان القبض وصحة التفتيش — فإنه لا يكون هناك وجه للنعي عليه .

(نقض رقم ٨٤ سنة ٢٣ قضائية في ٣٠/٣/١٩٥٣)

٦ — لا كان لأمر الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٤٦/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بمحاذاة مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق فإن الحكم إذ رفض الدفع ببطالان التفتيش لا يكون مخطئاً .
(نقض ٧٠٤ سنة ٢٤ ق في ٣ / ٤ / ١٩٥٤)

٧ — لأمر الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٤٦/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية إحراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .
(نقض ٦٣٧ سنة ٢٤ ق في ٥ / ٧ / ١٩٥٤)

٨ — إن القانون لا يجيز لأمرى الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط بل أجاز ذلك لهم عندما وجود الدلائل الكافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .
(نقض ١١٤٠ سنة ٢٤ ق في ٢ / ١٢ / ١٩٥٤)

٩ — إن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ولا بالاحضار ولا يصح الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
(نقض ١١٩٩ سنة ٢٤ ق في ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤)

١٠ — إذا تبين أن الضابط الذي قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل السكافية ما يجيز له قانوناً إجراء القبض والتفتيش وفقاً لما تخوله المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى للمتهم من المنازعة في توافر حالة التلبس .
(نقض ١١٩٦ سنة ٢٤ ق في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤)

١١ — إنَّ الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم
لأجراء التفتيش .

(نقض ١٩٦٣ سنة ٢٤ ق في ١١/١/١٩٥٥)

١٢ — لأمر الضبط القضائي عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بجناية مخدر وأن يفتشه
دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ
كفايتها على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .
(نقض ٢٨ سنة ٢٥ ق في ٤/٤/١٩٥٥)

١٣ — إنَّ المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لأمر
الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على
اتهامه في حالات عددها الشارع حصراً بهذه المادة ومنها الجنايات ومؤدى هذا
أن القبض جائز لأمر الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبساً بها أو في غير
حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .
(نقض ٤٤٣ سنة ٢٥ ق في ٦/٦/١٩٥٥)

١٤ — إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب
التهمة في سياره عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول التهمة مع باقي
الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور فهذا الإجراء الذي اتخذوه إن هو إلا
صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض .
(نقض ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق في ١١/٤/١٩٥٥)

١٥ — القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش لا غبار عليه .
(نقض ١٥٨٨ سنة ٢١ ق في ١٩/٢/١٩٥٢)

١٦ — الأمر بتفتيش المتهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم
 لتنفيذ هذا الأمر .
(نقض رقم ٥٩٧ سنة ٢٥ ق في ٢٤/١٠/١٩٥٥)

١٧ — كل ما غوله القانون وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجناح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضاً بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مآدى فحسب .

(نقض رقم ٣٤١ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٤/٣٠)

(نقض رقم ٢ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٤/٢٤)

الفصل الثاني

ما يربطه القبض القانوني من حق في التفتيش

١ - إنَّ رجل البوليس الذي كلفه ضابط المباحث بضبط الطاعن واحضاره تنفيذاً للأمر الصادر من النيابة يحق له عند ضبطه أن يفتشه للبحث عن سلاح خشية أن يعتدى به عليه أو على نفسه إلا أن هذا الحق لا يقوم إلا إذا كان التفتيش قد بُدئ فيه على هذا الأساس فإذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مثلاً صح ضبطه والاستشهاد به . أما إذا كان التفتيش لم يقصد به من الأصل إلا البحث عن مخدر كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه يكون باطلاً ولا يصح التمسك به ويكون الحكم الطعون فيه إذا أجاز إطلاقاً تفتيش كل مقبوض عليه ولو لم يقصد من التفتيش ضبط سلاح معه - يكون قد أخطأ .
(نقض ٢٥٤/١٠/٤٢ في ١٩٤١/٦/٢)

٢ - إنَّ من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانوناً والتلبس بجريمة إحراز المخدرات يخولهم هذا الإجراء في حق كل من ساهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً .
(نقض ١٩/٢/٤٣ في ١٩٤١/١١/١٠)
(ونقض آخر ١١/٥/٤٣ في ١٩٤٦/١٠/٢٦)

٣ - إذا وقع القبض على متهم ولم ينازع في صحته فإن التفتيش الذي يقع عليه ممن خول حق القبض يكون صحيحاً لأنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها للتأمين من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح وكون التفتيش من مستلزمات

القبض يقتضى القول بأن كل ما يجوز التفتيش حتماً منها كان سبب القبض أو الغرض منه .

(نقض ٣/٤٧ ، ٥١/٤ في ١٩٤٥/١٢/٢٤)
(ونقض آخر ٨/٤٦ - ٩ - ١٠/١١ في ١٩٤٥/٦/١١)

٤ - المفهوم من نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الخاص بلائحة السجون أن لفظة مسجون تطلق على المحبوسين إطلاقاً سواء أكان الحبس احتياطياً أو تنفيذياً ومن ثم فلا يقبل القول بإعلان تفتيش الطاعن عند إدخاله السجن إذ كان محبوساً حبساً احتياطياً استناداً على أن لائحة السجون إنما تجيز تفتيش المسجونين الذين حكم عليهم فعلاً لا المحبوسين احتياطياً .

(نقض ١/٢/١٩٤٨ - ٢٣٢/٥/٤٩)

٥ - إن التفتيش الذى يجز به مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » - والقول بأن التفتيش المشار إليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التى ورد بها النص وأحال فيها على الأحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم

(نقض ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق فى ١١/٢/١١٩٥٤)

٦ - لا يصح الاستناد إلى لائحة السجون فى تقرير تفتيش المتهم ما دام أنه لا يوجد أمر قانونى بإيداعه السجن كما تقتضى به المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١١٩٩ سنة ٢٤ ق فى ١٢/١٣/١٩٥٤)

٧ - ليس من ريب فى أنه يجوز لمأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانوناً إلا أن نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ٤٤٣ سنة ٢٥ ق فى ٦/٦/١٩٥٥)

الباب الرابع

التفتيش بناء على الرضاء به

الفصل الأول

شروط الرضاء بالتفتيش

المطلب :

١ - المحكمة الموضوع الحق في إجازة التفتيش على أساس رضاء المتهم مادامت قد اطمأنت إليه ووثقت بأن الرضاء كان حراً وحاصلاً قبل دخول الضابط في المنزل ولكن الرضاء الذي يجيز التفتيش يجب فوق ذلك أن يكون حاصلاً بعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد التفتيش لا يملك قانوناً حق إجرائه ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها ما يفيد أن من أذن بالتفتيش كان يعلم بظروفه وأن النيابة لم تأذن به وأن الضابط لم يكن يملك حق التفتيش وأن رضاء من أذن بالتفتيش وحده هو الذي يجيز للضابط هذا الحق وهذا النقص في البيان يستدعي نقض الحكم .

(نقض ٢٨/٢/٤١ في ١٧/٤/١٩٣٩)

٢ - الزوجة تعتبر قانوناً وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلاً له في غيبة صاحبه فلها أن تأذن في دخوله ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشاً صحيحاً في القانون .

(نقض رقم ١٥٠ سنة ٢٦ قضائية في ٩ / ٤ / ١٩٥٦)

(وفي هذا المعنى أيضاً نقض رقم ١٥٢ سنة ٢٦ قضائية في ٩ / ٤ / ١٩٥٦)

الفصل الثاني

ما يترتب على الرضاء من تفتيش

١ - إن المحكمة التي عنها الشارع من وضع الضمانات والقيود لإجراء تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور واقرتها القوانين وإذن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاشتباهم في أمره واحضروه للمركز قد اعترف بالضابط بحيازته المخدر وأذنه في تفتيشه فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لإجراء التفتيش .
(نقض رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ قضائية في ١١/٢٠/١٩٥٠)

٢ - إذا كان الحكم قد اعتمد في الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عنبر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العنابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الموضوع لعمالها فانه يكون صحيحاً في القانون .

(نقض رقم ٤٧٣ سنة ٢١ قضائية في ١٢/١٧/١٩٥١)

٣ - إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة تفتيش على أن التهمين قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة فكان من حق رجال البوليس أن يسوقفوهما لاستطلاع حقيقة أمرهما وأن التفتيش الذي تلا ذلك كان برضاتهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحجزان مواد مخدرة - فإن ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحاً في القانون .

(نقض ١٠٦٢ سنة ٢١ في ٢٦/٢/١٩٥٢)

الفصل الثالث

إثبات الرضاء بالتفتيش

١ - يكفي أن يثبت الحكم أن تفتيش السيارة تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش وليس بحاجة لبحث أمر توافر رضاء الطاعن (أحد الركاب) بالتفتيش من عدمه إذا كان هذا الطاعن بحسب الواقعة الثابتة في الحكم لم يبد اعتراضاً عليه بدعوى أن له صلة بالسيارة أو بمحتوياتها .
(نقض في ١٦ / ١٢ / ١٩٤٠ مجلة المحاماة س ٢١ ع ١ / ٣٠٣ ص ٦٩٣)

٢ - يكفي أن تستظهر المحكمة الرضاء بالتفتيش من وقائع الدعوى وظروفها ومتى بينت في حكمها الأدلة التي استخلصته منها وكانت هذه الأدلة مؤدية إلى ذلك فلا معقب عليها في رأيها .
(نقض ٤٣٥ سنة ٢٠ ق في ١٤ / ٦ / ١٩٥٠)

٣ - متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضاء المتهم بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
(نقض ١١٨ سنة ٢١ ق في ٢٣ / ٤ / ١٩٥١)

٤ - الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه .
(نقض رقم ٨٢٥ سنة ٢٥ ق في ٤ / ١٠ / ١٩٥٥)

القسم الثاني

إجراءات التفتيش

إجراءاته بالنسبة إلى المنازل — إجراءاته بالنسبة إلى الأشخاص

الإجراءات المكتملة له

النصوص القانونية :

— المادة ٥١ إجراءات جنائية :

« يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر » .

— المادة ٥٢ إجراءات جنائية :

« إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مخطومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى فلا يجوز للأمم الضبط القضائي أن يفضها » .

المادة ٥٥ إجراءات جنائية :

« للأمم الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة » .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك مخضر يوقع عليه من المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

المادة ٩٢ إجراءات جنائية :

« يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه إن أمكن ذلك وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينوبه عنه إن أمكن ذلك » .

المادة ٩٣ إجراءات جنائية :

« على قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأمكنة أو للتفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة » .

— تراجع المادة ١٩٩ إجراءات جنائية .

الباب الأول

من يقوم بالتفتيش أصلاً

الفصل الأول

سلطة التحقيق

الأمم :

— التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية — وقد
خولها القانون سلطة التحقيق — أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه
وأمتعه فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بحفر
تحريرات اثبت فيه علمه باتصال المتهم بالمخدرات وتجارته فانتقل وكيل النيابة
بنفسه إلى عيادة المتهم وفي اثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طالب المتهم أن يتوجه
إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة ان يفتشه فمثر بمحافضة نقوده على ورقتين بكل
منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم باحرازهما وقرر أنه يتعاطاه لزوجيه فهذا
التفتيش صحيح .

(تقضى رقم ٨٣٩ سنة ٢١ قضائية في ٨/١٠/١٩٥١)

انتداب من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه احكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض رقم ٧٨٧ سنة ٢٥ ق في ١٢/١٢/١٩٥٥)

٤ — محل تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون دخول المنزل وتفتيشه بمعرفة رجال الضبط القضائي في الأحوال التي اجاز لهم القانون ذلك . أما التفتيش الذي يتولاه مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فانه يسرى عليه حكم المادة ٩٢ من القانون المذكور التي تنص على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه إن أمكن ذلك .

(نقض رقم ٨٢٤ سنة ٢٥ ق في ٢٦/١٢/١٩٥٥)

الباب الثاني

إجراءات التفتيش بالنسبة إلى الأشخاص

المحور القانوني :

المادة ٤٦ إجراءات جنائية :

« في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يناسبها لذلك مأمور الضبط القضائي » .

وتراجع المادة ٩٤ إجراءات جنائية

الأمم :

١ — إن اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

(نقيض ١٨٠ سنة ٢٢ ق في ١١/١١/١٩٥٢)

٢ — إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته مالا يباح لغيره من الكشف على الإناث وأنه لا غضاظة عند استحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ذاك تقرير خاطيء في القانون .

(نقيض ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق في ١١/٤/١٩٥٥)

٣ — مناط ما يشترطه القانون في تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان

التفتيش من الموضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا فتشت وصدر المرأة هو لا شك من تلك الموضع . وإذن فإذا كان الحكم المظنون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن التقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر التهمة لا يعتبر تفتيشاً لمس مواطن المفقده فيها وقضى بإدانتها اعتماداً على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله مما يعمين معه نقضه .

(نقض رقم ٦٠٥ سنة ٢٥ ق في ١٩/١١/١٩٥٥) .

٤ — مادام الإكراه الذي وقع على المتهم كان بالقدر اللازم لانتزاع المخدر منه فلا بطلان في التفتيش .
(نقض رقم ٤٤ سنة ٢٦ قضائية في ١٩/٣/١٩٥٦)

الباب الثالث

الإجراءات المكملة للتحقيق

النصوص القانونية :

— تراجع المادة ٥٥ إجراءات جنائية .

— المادة ٥٦ إجراءات جنائية :

« توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في خزانة مغلقة وتربط كلما أمكن ويختتم عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله » .

— المادة ٥٧ إجراءات جنائية :

« لا يجوز فض الاختتام الموضوعة طبقاً للمادتين ٥٣ ، ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك » .

الفصل الأول

تحرير محضر بإجراءات التفتيش

الأحكام :

١ - لا يشترط القانون أن يفرد للتفتيش محضر مستقل ويكفي أن يثبت المحقق في محضر التحقيق حصول التفتيش والبيانات الخاصة به وعليه - لا محل للاقول بأن الضابط لم يراع قواعد قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للتفتيش فلم يفرد له محضرا خاصا .

(نقض ٢٤٨/١٠/٤٢ في ١٩/٥/١٩٤١)

٢ - إنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش إلا أن ذلك إنما وُضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب على مخالفته البطلان . ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجري وأنه اسفر عما قيل إنه تحصل منه .

(نقض ٢٣٣/١٠/٤٣ في ٢١/٦/١٩٤٣)

٣ - أن القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .

(نقض ٢١٧١ سنة ٢٤ في ١٩/١/١٩٥٥)

الفصل الثاني

إجراءات تحريز المضبوطات وما يتعلق بها

١ — إن القانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في أحراز مغلقة لم يقصد إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان فتمت استنبات المحكمة أن المخدر هو الذى وقع الضبط عليه فإن ذلك يتضمن بذاته الرد على ما يدعى المتهم من أن المحقق لم يتبع في شأن ما ضبط لديه من مخدر ما قضى به القانون من وجوب وضع المضبوط عقب ضبطه في حوز مغلق بل تركه أيا ما وأجرى وزنه في غيبته .

(نقض ١٥٩/٦/٤٩ فى ١٩٤٨/٢/٢)

٢ — ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل إليها عبث فكل ما يثيره المتهم في صدد تحريز المادة لا يكون له وجه إذ هذه مسألة لا معقب على رأى المحكمة فيها لمتعلقها بتقدير أدلة الدعوى .

(نقض ١٧٣٧ سنة ١٩ ق فى ١٩٥٠/٢/١٣)

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص المضبوطات المتصلة بالجريمة مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(نقض ٦٦١/٨ سنة ٢٤ ق فى ١٩٥٢/٥/١٨)

٤ — إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للتخير أداء مأمورية التى أول عملية فيها هوفض الأحراز — بتخير حضور الخصوم وإن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفحصها إنما قصد

تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولسكنه لم يرتب
على مخالفتها أى بطلان .

(نقض ٤ سنة ٢٤ ق في ٢٢/٢/١٩٥٤)

٥ — إن الهدف الذى قصد إليه الشارع من وجوب مراعاة الإجراءات
الخاصة بضبط الأشياء وتحريرها التى نص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية هو
الاستيثاق من عدم حصول عبث بالمضبوطات فإذا اطمأنت المحكمة إلى ذلك
فيمكن كون قصد الشارع قد تحقق . ولا يقبل إذن الدفع ببطلان الاجراءات بسبب
اغفال هذه الاجراءات . .

(نقض ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق في ١١/١٠/١٩٥٤)

٦ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب بطلانا على عدم مراعاة ما نصت
عليه المادة ٥٥ وما بعدها فى خصوص ضبط وتحرير الأشياء المتعلقة بالجريمة
مما يجعل الأمر مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع فمادامت قد اطمأنت إلى سلامة
الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبطية القضائية فلا يجوز التعقيب عليها .

(نقض ١١٩٦ سنة ٢٤ ق فى ١٥/١٢/١٩٥٤)

وفى هذه المعنى أيضا نقض ٢٢ سنة ٢٥ ق فى ٢١/٣/١٩٥٥

٧ — إن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه فى المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧
من اجراءات متعلقة بتحرير المضبوطات إنما قصد تنظيم العمل والحرس على عدم
توهين الدليل دون أن يرتب على الاهمال فى ذلك أى بطلان وتقدير حصول تغيير
أو عبث بذاتية المادة المضبوطة هو من سلطة محكمة الموضوع .

(نقض ٨ سنة ٢٥ ق فى ١٤/٣/١٩٥٥ وفى هذا المعنى أيضا)

(نقض ١٩٦٣ سنة ٢٤ ق فى ١١/١/١٩٥٥)

٨ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت
عليه المادة ٥٥ وما بعدها فى شأن تحرير المضبوطات مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى

تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .
(نقض ١٢٠١ سنة ٢٤ ق في ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥ وفي هذا المعنى أيضا
(نقض ٤٥٧ سنة ٢٥ ق في ١٣ / ٦ / ١٩٥٥) .

٩ — أن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري
عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق لا يحول دون نديه من النيابة
العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه
بإجرائها كما يجوز لها أن تمهد إليه في وضع المضبوطات في حوز مغلق .
(نقض ٢٠٦٢ سنة ٢٤ ق في ١٠ / ١ / ١٩٥٥)

١٠ — لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت
عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة مما يجعل
الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها
مأمور الضبطية القضائية .

(نقض ١٤٠٧ سنة ٢٥ ق في ١٠ / ٤ / ١٩٥٦)

القسم الثالث

من يقوم بالتفتيش

من يقوم به أصلاً — من يقوم به إذناً أو انتداباً

مأمور الضبط القضائي

النصوص القانونية :

تراجع المواد ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٩٩ إجراءات جنائية .

الباب الأول

من يقوم بالتفتيش أصلاً

الفصل الأول

سلطة التحقيق

الأحكام :

— التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية — وقد خولها القانون سلطة التحقيق — أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعه فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بحفر تحريات أثبت فيه علمه باتصال المتهم بالمخدرات وتجارته فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طالب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفتشه فمثر بحافظة نقوده على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم باحرازهما وقرر أنه يتعاطاه لزواجه فهذا التفتيش صحيح .

(نقض رقم ٨٣١ سنة ٢١ قضائية في ١٠/٨/١٩٥١)

الفصل الثاني

مأمورو الضبط القضائي

١ — التفتيش المحظور على مأمور الضبطية القضائية إجراؤه إلا بترخيص من القانون أو بإذن من السلطة القضائية هو الذي يقع في منزل أو على شخص أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو حرمة الأشخاص أما التفتيش الذى يقع فى شىء كـمـكـتـف أو سـلـة فى الطريق العام فلا يعد باطلا ولو حصل فى غير حالة التلبس بالجريمة وبدون إذن من النيابة .
(نقض فى ٤٤/١/٤٥ فى ١٩٤٤/٤/٢٤)

٢ — إذا دخل مفتش الإنتاج محل التهم للبحث عن سـجـائر أجنبية مهربة ومسرودة من الجيش فإنه يكون قد دخله بوجه قانونى . فإذا هو وجد كمية من السجائر مصنوعة من دخان مخلوط فاشتبه فيها فإن من حقه بل من واجبه أن يضبطها ويرسلها للتـحـلـيل مادام ضبط الأصناف المنشوشة من عمله وإذا اتضح بعد ذلك أنها تحوى مادة مخدرة فإن العثور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل نتيجة تفتيش صحيح .
(نقض فى ١٩٤٤/١/٢٤ بمجموعة عمر عدد ٢/٢٩ ص ٣٨٨)

٣ — إن لائحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفى الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة . والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاماً باعتبار

موظفي الجمارك وعملها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لانفراق بين الموظفين منهم في الإدارة العامة أو في قوة حرس الجمارك والرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لم يزد شيئاً على سلطة ضبط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفتهم بل هو يضاف عليهم صفة مأموري الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم المادية التي ترتكب في الدائرة الجمركية فهو لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ السابق الذكر . وإذن فمضى كان الثابت أن جندياً من حرس الجمارك فتش التهم وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فمثر معه على مخدر فضبط هذا المخدر يكون صحيحاً ويصح الاستناد إليه في إدانة التهم .
(نقض رقم ٥٢٢ سنة ٢٠ قضائية في ١٧/٥/١٩٥٠)

٤ — إن معاون الجمارك له قانون حق تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجمركية .

(نقض رقم ٩ سنة ٢٥ قضائية في ١٤/٣/١٩٥٥)
(وفي هذا المعنى أيضاً نقض رقم ٥٢٢ سنة ٢٠ قضائية في ١٧/٥/١٩٥٠)

٥ — إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في إجراءاته ولا في اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق .
(نقض رقم ١١٠١ سنة ٢١ قضائية في ٢٥/١٢/١٩٥١)

٦ — إذا ضبط التهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونسابل الذي تنكر في زي تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متابساً بها . وإذا كان الذي اتخذ إجراءات التفتيش والقبض على التهم هو أحد ضباط إدارة مكافحة المخدرات وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي جعل ضباط تلك الإدارة من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ

أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها — فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

(نقض رقم ٢١٦ سنة ٢٣ ق في ١٣ / ٤ / ١٩٥٢)

٧ — إجراء التفتيش في نقط التفتيش الجمركية مما يدخل في اختصاص رجال حرس الجمارك .

(نقض ٧٦٣ سنة ٢٥ ق في ٥ / ١٢ / ١٩٥٥)

٨ — نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

(نقض رقم ٢ سنة ٢٦ ق في ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦)

٩ — إن معاوني البوليس وهم أصلاً من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات قد خولوا بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة في جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة .

(نقض ١٤٣٩ سنة ٢١ ق في ٣ / ٣ / ١٩٥٢)

وقد جاء في حيثيات هذا الحكم أن الطاعنين دفعا ببطالان التفتيش الذي حصل بهما لأن الضابطين اللذين قاما بالتفتيش — وهما من رجال الضبطية القضائية — قاما به بتكليف من مراقب المباحث الذي لا يملك التفتيش لأنه ليس من رجال الضبطية القضائية وأن صفة هذين الضابطين لا تخولهما حق التفتيش بغير إذن النيابة — وهي لم تأذن إلا في حالة التابس .

الباب الثاني

من يقوم بالتفتيش إذناً أو انتداباً

١ - يكفي أن يقوم بالتفتيش عند إذن النيابة به أحد رجال الضبطية القضائية سواء في ذلك مأمور الضبطية القضائية الذي طلب الإذن أو غيره من رجال الضبطية شخص من يقوم بالتفتيش

(نقض ٤٢ / ٥ / ١٣١ في ١٦ / ١٢ / ١٩٤٠ وفي هذا المعنى أيضاً
نقض ٤٣ / ٣ / ٥٣ في ١٦ / ٢ / ١٩٤٢)

٢ - إذا ساعد المخبرون رجل الضبطية القضائية في التفتيش فالقول بأن هذا التفتيش حصل بمعرفة المخبرين لا بمعرفة رجل الضبطية القضائية مردود ما دام قد حصل التفتيش على مرأى من رجل الضبطية القضائية وتحت بصره

(نقض ٤٣ / ٢ / ١٩ في ١٠ / ١١ / ١٩٤١)
وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٤٨ / ٩ / ٢٦٢ في ١٩ / ٥ / ١٩٤٧)

٣ - إن التفتيش يكون صحيحاً ولو تم بمعرفة أعوان مأمور الضبط القضائي المأذون به وبمحضوره وتحت إشرافه

(نقض ٤٨ / ٩ / ٢٦٢ في ١٩ / ٥ / ١٩٤٧)

٤ - لما كان الثابت أن النيابة ندبت ضابطاً لإجراء التفتيش بمعرفة أو بمعرفة من يندبه فذهب لتنفيذ الأمر ورافقه ضابطان فبما هو تفتيش أحد المتهمين وكلف الضابطين بتفتيش الباقيين وأثبت ذلك في محضره ولما كان هذا بعد ندباً كتابياً من الضابط المأذون له للضابطين الآخرين وكان هذا الندب ممن يملكه بناء على الأمر الصادر له من النيابة فإن التفتيش الحاصل من هذين الضابطين

يكون صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه مخطئاً ووجب نقضه

(نقض ٢٤١/٦/٥٠ في ١٠/١٨/١٩٤٨)

٥ — مادام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقاً دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحاً إذا نفذه أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية ولا جدوى من القول بأن صدور الإذن بالتفتيش بناء على طلب الضابط الذى قام بعمل التحريات التى انبنى عليها الإذن يجعله منصرفاً عقلاً وحقاً إلى اختصاص طالبه دون غيره بتنفيذه فإن الآذن بالتفتيش لو كان أراد قصر إجراءاته على مأمور بعينه من مأمورى الضبطية القضائية لنص صراحة على ذلك فى الإذن (نقض ١٣٢٦ سنة ١٩ ق فى ١٩٤٩/١٢/٢٠)

٦ — مادام الثابت أن معاون البوليس هو الذى تولى اجراءات التفتيش فلا يقدح فى صحة هذا التفتيش أن الذى عثر على المخدر هو الكونستابل الذى كان معه مادام أن هذا المثور كان تحت اشراف الضابط ومباشرة .

(نقض ٨٧٧ سنة ٢١ ق فى ١٩٥١/١٠/٢٩)

٧ — مادام الطاعن مسلماً فى طعنه أن ضابط مكتب إدارة مكافحة المخدرات هو الذى قام بالتحريات وأنه هو الذى عرض تحرياته هذه على وكيل النيابة فأذن باجراء التفتيش دون أن يخص شخصاً بذاته لتنفيذ هذا الإجراء ومادام الثابت أن الذى قام بالتنفيذ هو معاون البوليس الذى يتبعه مسكن الطاعن فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

(نقض ٩٦٧ سنة ٢٢ ق فى ١٩٥٢/١١/٢٤)

٨ — متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل وقت تفتيش المحل تحت إمرة معاون الباحث المنتدب لإجراء التفتيش وتحت اشرافه فإنه لا يهم مع استظهار تحقق هذا الاشراف أن يكون الكونستابل الذى قام بالتفتيش هو من رجال

الضبطية القضائية أو من غير رجالها مادام لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتدب للتفتيش .

(نقض ١٠٨ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٤/٦)

٩ — إن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق لا يحول دون نديه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق الذي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها كما يجوز لها أن تمهد إليه في وضع المضبوطات في حوز مفاتيح .
(نقض ٢٠٦٢ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/١/١٠)

١٠ — لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وكان لا يشترط مثل هذا التعيين لصحة الإذن بالتفتيش .

(نقض ٤٢١ سنة ٢٥ ق في ١٩٥٥/٥/٣٠)

١١ — إذا كان الحكم قد استظهر تحقق اشراف الضابط المنوط به التفتيش على المخبرين اللذين قلما بضبط التهم وتفتيشه فانه لا يهتم بعد ذلك أن يكون هذان المخبران من غير رجال الضبط القضائي مادام لم يعملوا مستقلين بل كان يساعدهما الضابط المذكور .

(نقض ٥٨٠ سنة ٢٢ قضائية في ١٩٥٥/١٠/١٧)

١٢ — قضاء محكمة النقض مستقر على أن لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه برؤسياه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ماداموا يعملون تحت اشرافه .

(نقض رقم ٥٩٧ سنة ٢٥ ق في ١٩٥٥/١٠/٢٤)

١٣ — مادام الإذن بالتفتيش صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فان التفتيش يكون صحيحا متى نفذه أي واحد من مأموري الضبطية

القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على أمور بعينه لنص على ذلك صراحة في الإذن .

(نقض رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ ق في ١٢/٢٦ ١٩٥٥)

١٤ — لا يقدح في صحة التفتيش أن يكون أحد المخبرين هو الذي عثر على المادة المخدرة مادام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت إشرافه .
(نقض رقم ١١٥٤ سنة ٢٥ قضائية في ١/٣١ ١٩٥٦)

١٥ — لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .
(نقض رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ قضائية في ٢/٢٠ ١٩٥٦)

١٦ — عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش في الإذن لا يبطله .
(نقض رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ قضائية في ٢/٢٠ ١٩٥٦)

١٧ — إذا كان الموظف الذي دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلاحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط .
(نقض رقم ١١٥٣ سنة ٢٥ قضائية في ١/٢٤ ١٩٥٦)

الباب الثالث

مأمورو الضبط القضائي

النصوص القانونية :

المادة ٢٣ إجراءات جنائية (معدلة بالقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ تم بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ تم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤) :

« يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :
أعضاء النيابة العامة .

وكلاء المديريات والمحافظات .

حكمदारو البوليس في المديريات والمحافظات ووكلاؤهم ومساعدوهم مفتشو الضبط ووكلاؤهم .

مفتشو البوليس ومساعدوهم .

مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلاؤهم .

معاونو الإدارة .

مفتشو وضباط المباحث الجنائية .

معاونو وملاحظو وصولات البوليس ،

كونستبلات البوليس الحائزون على دبلوم كلية البوليس

وؤساء تقط البوليس .

العمد ومشايخ البلاد .

بمشايخ الخفرء ،

مأمورو السجن ووكلاؤهم وضباط مصالحة السجن

حكمدارو پوليس السكك الحديدية وضباطه .

قومندان أساس الهجانة وضباطه .

مدير إدارة بوليس الآداب العامة والضباط والصولات والكونستبلات
الذين على دبلوم كلية البوليس في الإدارة العامة وفروعها في المحافظات
الريات .

مدير إدارة المباحث العامة والضباط والصولات والكونستبلات الحائزون
دبلوم كلية البوليس في الإدارة العامة وفروعها في المحافظات والمديريات .

قائد بوليس مجلس بلدى القاهرة والضباط والصولات والكونستبلات
الذين على دبلوم كلية البوليس بالمجلس البلدى المذكور فيما يتعلق بالجرائم التى
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة
هرة أو القوانين واللائح المشار إليها فى ذلك القانون .

الوظفون المخول لهم اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمقتضى قانون
وظفون المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل
القانون .

والمديرين والمحافظين أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى .
بمقتضى مصلحة السياحة .

مدير مكتب مكافحة تزيف العملة وضباطه .

ضباط وكونستبلات حكمدرية البوليس السياحى الحائزون على دبلوم
البوليس .

ضباط وكونستبلات حكمدرية بوليس الجوازات والجنسية الحائزون على
كلية البوليس .

تفتش وضباط وكونستبلات المرور الحائزون على دبلوم كلية البوليس .

مادة ٣٤٨ اجراءات جنائية :

يكون الموظفون الذين يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأمورى الضبط
فيما يختص بالجرائم التى تقع من الأحداث .

الرؤس :

١ - للأمورى الضبطية القضائية ومنهم رجال مكتب المخدرات بل من واجبهم أن يجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تباع إليهم أو يعلمون هم بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويحرروا بجميع ذلك محضراً يُرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت ولهم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة في إجراء تفتيش . أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .

(تقض ١٣١٩ سنة ١٩ ق في ٢٠/٢/١٩٥٠)

٢ - ما دام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما الوجه البحري ومقره طنطا والآخر الوجه القبلي ومقره أسيوط فإن إجراء تفتيش بلد من مديرية الدقهلية التابعة في الاختصاص للفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب مخدرات الزقازيق يكون باطلاً إذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة المرسومة له لأن اختصاص مأمورى الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادتين ٤ ، ٩ من قانون تحقيق الجنايات فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من أجراء من مأمورى الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه كما لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء إدارة عامة لمكافحة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخبرات العامة للمواد المخدرة ما دام قد نص في هذا القرار على استمرار الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الحال مما يقتضيه أن الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق

القانونى من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص كذلك لا يجوز الأخذ بما دار من مكاتبات فى شأن إنشاء فرع الزقازيق وما ذكر فيها من إجماع سريان اختصاصه على مديرية الدقهلية أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم إنشاؤه قانوناً إلا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملاً لجميع أنحاء القطر فإن هذا لا يصح الاعتبار به فى تصحيح الأوضاع مادام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذى رسمه القانون .

(نقض ١٢٨٧ لسنة ١٩ ق فى ١١/٢٨ / ١٩٥٠)

٣ — إنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر فى سنة ١٩٤٧ يصلح أساساً لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالأسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائى وإذن فتمنى كان الثابت بالحكم أن من قام بالتفتيش هو ضابط مكتب المخدرات بالأسكندرية لا واحد من رجال بوليس الأسكندرية الذين تعطيمهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات صفة الضبطية القضائية فى دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لمحافظة الأسكندرية وحكمدارها فهذا تفتيش باطل إذ لا يجوز لضابط مكتب مكافحة المخدرات دخول منزل أحد وتفتيشه ولا يجوز لوكيل النيابة أن يندبه لذلك .

(نقض ١٠١ لسنة ٢٢ ق فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٢ وفى هذا المعنى أيضاً نقض ١٩٥ لسنة ٢٢ ق فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٢ ونقض ١٧١٠ لسنة ٢١ ق فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٢)

٤ — إن القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ قد أسبغ صفة مأمورى الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عنها فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فما دام الطاعن يسلم بأن فرع مكافحة المخدرات قد أنشئ بالاتفاق بين إدارة الأمن العام والإدارة العامة لمكافحة المخدرات فلا يجوز له من بعد أن ينازع فى كون ضباط هذا الفرع لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية .

(نقض رقم ٨٣ لسنة ٢٣ ق فى ٣٠ / ٣ / ١٩٥٣)

٥ - إن إدارة مكافحة المخدرات قد أصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح وصار لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبطية القضائية في كافة أنحاء الدولة فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر في ذلك ألا يسكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبطية القضائية في كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ .

(نقض ٤٢٠ سنة ٢٣ ق في ٢٧ / ٦ / ١٩٥٣ - وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٢٢٢٨ سنة ٢٤ ق في ١٥ / ٢ / ١٩٥٥ ونقض ٤٠٨ من ٢٤ ق في ١٠ / ٦ / ١٩٥٤)

٦ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع مكافحة المخدرات بإعادة انشائها وإسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك فبعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخوّلها اختصاص مكتب الخبّارات للمخدرات المنشأة سنة ١٩٢٩ والذي لم يكن يكسب ضباطه صفة مأموري الضبط القضائية أصبحت منشأة بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص عليه فيه وهو مكافحة المخدرات وتنفيذ القوانين الخاصة بها في كافة أنحاء الدولة فأصبحت إدارة مكافحة المخدرات بموجب هذا القرار وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبط القضائية التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في كافة أنحاء الدولة فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان علي ما يبين من المذكرة الإيضاحية التي قدم بها وزير الداخلية مشروع

القانون المشار إليه ولا يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دام الطاعنان لا يفازعان في أن من قام بإجراء التفتيش هو من ضباطها .

(نقض رقم ٥٩٤ سنة ٢٣ قضائية في ١٩٥٣/٧/٢ وفي هذا المعنى نقض رقم ٨١٧ سنة ٢٣ قضائية في ١٩٥٣/٧/٩)

٧ - إذا كان من قام بالتفتيش ضابطاً من ضباط مديرية الدقهلية تابعاً مباشرة لمديرها وحكمدارها فإنه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية فإذا ندبته النيابة المختصة للتفتيش كان إجراؤها سليماً ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكمдар قد كلف ذلك الضابط بالتحري في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحري في جرائم المخدرات بذاتها سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية أو على وجه الاستقلال عنه لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم ينزع اختصاص مدير الدقهلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشتركين مع ضباط إدارة المخدرات أو مستقلين عنهم مما يدخل في صميم تقديره هو .

(نقض رقم ٨٢٤ سنة ٢٣ قضائية في ١٩٥٣/٧/٩)

٨ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل رؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضفي عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقاً للمادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإذن قاضار التهم إلى مركز البوليس لا ينحول للجأوش النوبتجى القبض عليه ولا تفتيشه .

(نقض رقم ٢ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٤٦/٤/٢٤)

القسم الرابع

أحكام بطلان التفتيش

من له الحق في الدفع ببطلانه — متى يجب ابداء الدفع به — ما يترتب على الدفع به — عبء إثباته — آثار بطلانه — ما يشتبه بالتفتيش .

النصوص القانونية :

١ — عدم مراعاة إجراء جوهري .

المادة ٣٣١ إجراءات .

« يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري » .

٢ — البطلان المتعلق بالنظام العام .

تراجع المادة ٣٣٢ إجراءات .

٣ — سقوط الحق في الدفع بالبطلان .

المادة ٣٣٣ إجراءات .

« في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنيح والجنايات إذا كان لمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحا إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه » .

المادة ٣٣٤ إجراءات .

« إذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك
ببطلان ورقة التكليف بالحضور . . . الخ »

٤ — تصحيح البطلان .

راجع المادتان ٣٣٥ ، ٣٣٧ إجراءات .

٥ — اثر البطلان .

المادة ٣٣٦ إجراءات .

« إذا تقرر بطلان أى إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة

ولزم إعادته متى أمكن ذلك »

الباب الثاني

متى يجب إبداء الدفع ببطلان التفتيش

١ - إذا لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر التفتيش فلا يجوز أن يثار هذا البطلان المبني على وقائع جديدة لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت الوقائع الثابتة بالحكم لا تؤدي إليه .

(نقض ١٨١/٧/٤٢ في ١٩٤٢/٢/٣)

٢ - إذا لم يتمسك الدفاع أمام المحكمة ببطلان اذن التفتيش على أساس أنه صدر دون أن يكون له مبرر من تحقيقات وقرائن فليس له اذن أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض والابرام مادام الحكم في ذاته ليس فيه ما يشير من قريب أو بعيد إلى عدم وجود مبررات قانونية لصدور الإذن بالتفتيش .

(نقض ٥٣/٣/٤٣ في ١٩٤٢/٢/١٦)

٣ - إذا تبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالدفاع الذي يثيره في أن معاون النيابة ليس له قانوناً أن يقوم بأي عمل من أعمال التحقيق وإن الأذن الصادر منه باطل وبالتالي كافة الإجراءات التي بنيت على هذا الاذن باطلة أيضاً فلا يقبل منه أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد أن التفتيش إنما أجرى بناء على اذن من معاون النيابة ومادام القضاء ببطلان التفتيش للسبب الذي يقول به الطاعن يلزم له مقدمات من وقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(نقض ٢٠٩/٩/٤٣ في ١٩٤٢/٥/٢١)

٤ - عدم تمسك الدفاع ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وأثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون جائزاً مادام الفصل فيه يستلزم تحقيقاً في الموضوع وبحثاً في الوقائع مما هو خارج عن سلطة هذه المحكمة .

(نقض ٤٨/١/٤ في ١٩٤٦/١٠/١٤)

أثناء المحاكمة فليس له أن يتمسك ببطلان التفتيش ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة له

(نقض ١/٤٦، ٢، ٣/٢٦ في ١٩/٢/١٩٤٥)

٥ — لا يقبل الطعن ببطلان التفتيش إلا من صاحب المنزل الذي أجرى به التفتيش

(نقض ١/٤٨ في ١/١/٤٨ في ١٠/١٠/١٩٤٦)

٦ — لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره

(نقض ٣٤٣ سنة ٢١ في ٢/٣/١٩٥١)

٧ — ليس لغير من وقع التفتيش الباطل عليه أن يتمسك ببطلانه .
(نقض ٣٩٠ سنة ٢١ في ١٢/١١/١٩٥١)

٨ — إن للزوجة وهي تساكن زوجها وتحتوز المنزل في غيبته من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

(نقض ١١١٧ سنة ٢٤ في ٢٢/١١/١٩٥٤)

٩ — لا شأن للمتهم في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره
(نقض رقم ٩٢٨ سنة ٢٥ قضائية في ٢/١/١٩٥٦)

١٠ — لا جدوى للطاعن من إثارة الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يشه من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يشهر ولو كان يستفيد منه .
(نقض رقم ٩٩٦ سنة ٢٥ قضائية في ٩/١/١٩٥٦)

١١ — لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من التهمين ما دامت لا تمس حقاً له .

(تقض رقم ١١٧٧ سنة ٢٥ قضائية في ١٩٥٦/٢/٧)

١٢ — لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحلها .

(تقض رقم ٣٤١ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٤/٣٠)

الباب الثاني

متى يجب إبداء الدفع ببطلان التفتيش

١ - إذا لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر التفتيش فلا يجوز أن يثار هذا البطلان المبني على وقائع جديدة لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت الوقائع الثابتة بالحكم لا تؤدي إليه .

(نقض ١٨١/٧/٤٢ في ١٩٤٢/٢/٣)

٢ - إذا لم يتمسك الدفاع أمام المحكمة ببطلان اذن التفتيش على أساس أنه صدر دون أن يكون له مبرر من تحقيقات وقرائن فليس له اذن أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض والابرام مادام الحكم في ذاته ليس فيه ما يشير من قريب أو بعيد إلى عدم وجود مبررات قانونية لصدور الإذن بالتفتيش .

(نقض ١٩٤٢/٢/١٦ في ١٩٤٢/٢/١٦)

٣ - إذا تبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالدفاع الذي يشيره في أن معاون النيابة ليس له قانوناً أن يقوم بأي عمل من أعمال التحقيق وإن الأذن الصادر منه باطل وبالتالي كافة الإجراءات التي بنيت على هذا الاذن باطلة أيضاً فلا يقبل منه أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد أن التفتيش إنما أجرى بناء على اذن من معاون النيابة ومادام القضاء ببطلان التفتيش للسبب الذي يقول به الطاعن يلزم له مقدمات من وقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(نقض ٢٠٩/٩/٤٣ في ١٩٤٢/٥/٣١)

٤ - عدم تمسك الدفاع ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وأثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون جائزاً مادام الفصل فيه يستلزم تحقيقاً في الموضوع وبحثاً في الوقائع مما هو خارج عن سلطة هذه المحكمة .

(نقض ١٨/١/٤١ في ١٩٤٦/١٠/١٤)

٥ - يجب على الدافع أن يتمسك أمام المحكمة أثناء المحاكمة بإعلان التبعض أو الضبط حتى يمكن إثباته أمام محكمة النقض لأن الدفوع التي من هذا القبيل يقتضي الفصل فيها تحقيقاً في الموضوع فيجب لذلك عرضها أولاً على محكمة الموضوع حتى يصبح عرضها على محكمة النقض على أساس البحث الموضوعي الذي يتم بمعرفة تلك الجهة المختصة به .

(نقض ١٨ / ١ / ٨ في ٢١ / ١٠ / ١٩٢٦)

٦ - لا يقبل من التهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان التفتيش الذي وقع على منزله بمقولة أن الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد استنفذ مفعوله بتفتيشه مرة . وبذا يكون التفتيش الذي أجرى بعد ذلك قد وقع بغير اذن وذلك لأن هذا الدفع يستلزم تحقيقاً موضوعياً ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحته .

(نقض ١٦٠ سنة ١٩ ق في ١٥ / ١١ / ١٩٤٩)

٧ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان الفصل فيه يستدعي تحقيقاً وبحثاً في الوقائع ،

(نقض ١٦١٧ سنة ٢٠ ق في ١ / ١ / ١٩٥٠)

٨ - ما دام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطلان إذن التفتيش للنش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(نقض ٣٤٣ سنة ٢١ ق في ٧ / ٥ / ١٩٥١)

٩ - إذا كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بإعلان الإذن بسبب ما تقوله في طعناتها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه فلا تجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً .

(نقض ٤٩١ سنة ٢٢ ق في ٣ / ٦ / ١٩٥٢)

١٠ — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقوله عن بطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة فإنه لا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(نقض ١١٧٦ سنة ٢٢ ق في ١٣ / ١ / ١٩٥٣)

١١ — الإدعاء بحصول تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٠٦ سنة ٢٤ ق في ٥ / ٤ / ١٩٥٤)

١٢ — إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع ببطلان إجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض :

(نقض ٥٥٤ سنة ٢٤ ق في ١٧ / ٥ / ١٩٥٤)

١٣ — متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان فإنه لا يقبل من المتهم أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٣٩ سنة ٢٤ ق في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٤)

١٤ — متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الأمر الصادر بتفتيش منزله فليس له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ٦٣٦ سنة ٢٤ ق في ١٤ / ٦ / ١٩٥٤)

١٥ — إذا كان المتهم لم يدفع ببطلان التفتيش أو القبض لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٣٤ سنة ٢٥ ق في ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

١٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش ورافق في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محرزا للتعاطي فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض رقم ١٣٧٥ سنة ٢٥ قضائية ٢٨/٢/١٩٥٦)

١٧ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض رقم ١٤٦ سنة ٢٦ قضائية في ٩/٤/١٩٥٦)

الباب الثالث

فما يترتب على الدفع ببطالان التفتيش

١ - الدفع ببطالان التفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي من شأنها لو صححت أن تمنع المحكمة عن نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها مقتضاه عدم صحة الدليل المستمد من التفتيش فإذا رأت المحكمة الابتدائية ألا تأخذ بهذا الدليل وقضت ببراءة المتهم بناء على ذلك ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تعيّن عليها أن تفصل في الدعوى على ما اقتضاه نظرهما فيه .
(نقض ١٩٠/٧/٢٩ في ١٩١٨/٣/٣٠)

٢ - إذا كان للمتهم قد دفع ببطالان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام بها لم يكن مختصا بها بحسب المكان ولم يقدم دليلا على ذلك فإنه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريبه لمجرد قول المتهم ذلك فإن الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعماله في دائرة اختصاصه .
(نقض ٥١٨ سنة ٢٣ ق في ١١/١١/١٩٥٢)

٣ - إذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على الدليل المستمد من تفتيش غرقتها دون أن يعرض للدفع ببطالان التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .
(نقض رقم ٦٣١ سنة ٢٥ قضائية في ١٢/١/١٩٥٦)

الباب الرابع

عبء إثبات بطلان التفتيش

١ — الأصل في الإجراءات الصحيحة .

(نقض ٢١ سنة ٢٥ ق في ٢٢/٣/١٩٥٥) .

٢ — الأصل في الإجراءات الصحيحة .

(نقض ١٢٠١ سنة ٢٤ ق في ٢٦/٤/١٩٥٥ .
وفي هذا المعنى أيضا نقض ١٣٨ سنة ٢٥ ق في ٢٦/٤/١٩٥٥)

٣ — الأصل في الإجراءات الصحيحة .

(نقض رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ قضائية في ٢٠/٢/١٩٥٦)

وقد جاء في حيثيات هذا الحكم أن الطاعن قد دفع ببطلان التفتيش إذ أن
إذن النيابة بالتفتيش صدر بغير تاريخ ولم يبين اسم المرخص له بتنفيذه . .

الباب الخامس

آثار بطلان التفتيش

الفصل الأول

آثار بطلان التفتيش

١ — متى كان القبض على المتهم باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا إجراء القبض أو التفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد التفتيش من أجله « مواد مخدرة — حشيش ». كان هذا الدليل باطلا كذلك إذ يقضى القانون بأن كل ما بني على الاجراء الباطل باطل .

(نقض ٤١ — ١ — ٧ في ١٩٣٩/٣/٢٧)

٢ — إذا كان التفتيش باطلا لحصوله بعد الميلاد الذي حددته النيابة له وكان أساس الأقوال التي أبدأها الطاعن هو مواجهته بما أسفر عنه هذا التفتيش من نتيجة فإن الدليل المستمد من مناقشة الطاعن على أثر العثور على المخدرات بمنزله يكون باطلا كذلك ولا يصح الاستشهاد به عليه أيضاً .

(نقض ٢٣٥/٩/٤٢ في ١٩٤١/٥/٥)

٣ — إن بطلان التفتيش يقتضي قانونا وجوب عدم التمويل في الحكم بالإدانة على أي دليل يكون مستمداً منه وأدلة الإدانة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضاً بحيث إن سقط أحدها (م ٨ — قضاء النقض)

أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منه لدعم الإدانة ؛ فإذا قال الحكم المطعون فيه ببطلان التفتيش ثم أخذ في الإدانة بالدليل المستبعد منه وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها في تكملة الدليل المستبعد من أقوال الطاعن في التحقيق الابتدائي أو في تأييدها يكون قد أخطأ خطأ يعيبه مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٤٧/٦/٢ — ٢٨٩/١٠/٤٨)

٤ — إن البطلان طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية — لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة وهو لا يعلق بما سبقه من إجراءات .

(نقض ٣٦ سنة ١٦ / قضائية في ١٥ / ٣ / ١٩٥٦)

الفصل الثاني

اعتراف المتهم وصلته ببطلان التفتيش

١ - إذا أدين الحكم الطاعن في ذات الوقت الذي قال فيه ببطلان التفتيش فإنه لم يخطئ في شيء مادام هو لم يستند في قضائه إلى الدليل المستمد من التفتيش الباطل وهو العثور مع الطاعن عند تفتيشه على المادة المخدرة بل اعتمد كما هو ظاهر من مطالعة أسبابه على أقوال الطاعن في التحقيق وأمام المحكمة بأن مخدراً كان معه وفي بيته بعمله ولما كانت هذه الأقول يصح في وما أسفر عنه التفتيش فإن اعتماد المحكمة عليها وحدها بنقض النظر عن التفتيش يكون بمبدأ عن الخطأ .

(نقض ١٢٧ / ٦ / ٤٣ في ١٩٤٢ / ١ / ١١)

٢ - إن بطلان القبض لا يمنع المحكمة من الأخذ في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى متى كانت مستقلة عن التفتيش وكان من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت التهمة فما دام المتهم الأول قد قرر أمام النيابة وأمام المحكمة ان الطاعن هو الذي وضع في جيبه المادة التي ضبطت معه والتي ظهر من التحليل أنها حشيش وما دامت المحكمة قد عدت هذه الأقوال مستقلة عن التفتيش الباطل ولا اتصال لها به فلا تثريب عليها إذا هي اتخذتها دليل اثبات على قائلها وعلى الطاعن أيضاً .

(نقض ١٧٩ / ٨ / ٤٣ في ١٩٤٣ / ٤ / ١٢)

٣ - الدفع بأن اعتراف الطاعن أخذ منه بطريق الاكراه الأدبي لا قيمة له متى تقرر أن التفتيش الذي سبقه قد وقع صحيحاً ومن ثم فيجوز الاعتماد على شهادة من اجراه وعلى ما تفرع عنه من ضبط أشياء وغير ذلك كأدلة في الدعوى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى ضبط المخدر في السكوك

القائم في حديقته ذلك الضبط الذي شهد به رئيس مكتب المخدرات والضابط وباقي رجال القوة الذين كانوا مراقبين له كما استند إلى نتيجة التحليل السكياوى التي دلت على أن المضبوط عبارة عن حشيش أو أفيون فإن هذه الأدلة كافية بمفردها لأن تقوم عليها إدانة الطاعن بغض النظر عن اعترافه ولا مصلحة له في إثارة الطعن على هذا الاعتراف .

(نقض ٤٥/٥/٧/٥٢ في ١٦/١٠/١٩٤٤)

٤ — متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط المخدر معه وأخذه بهذا الاعتراف فإن اغفاله الرد على ما دفع به المتهم من بطلان التفتيش الواقع عليه ذلك لا يخل بسلامة الحكم فإن غاية ما يطلب من التفتيش إنما هو إثبات أن المتهم كان محرراً للمادة المخدرة ومادام هو معترفاً بأحرازها فلا يجدي به أن يكون التفتيش قد وقع باطلاً لتحقيق دليل الاحراز باعتدافه .

(نقض ١٥٧٩ سنة ١٩ ق في ١٩/١٢/١٩٤٩)

٥ — إن بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى أمن وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وبرائة المتهم وكان من بين ما أوردته في أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وحكمها فيه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(نقض ١٦١٥ سنة ٢١ ق في ١/١/١٩٥٠)

٦ — مادام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يعترف فقط أمام ضابط البوليس عقب ضبط المخدر بل اعترف أيضاً أمام وكيل النيابة عند استجوابه مما يفيد أنه لم يكن متأثراً وقتئذٍ بذلك التفتيش فذلك يكفي في الرد على ما يثيره المتهم من أن هذا الاعتراف كان وليد تفتيش قضى ببطلانه .

(نقض ١٨٨ سنة ٢٠ ق في ٢٧/٢/١٩٥٠)

٧ — متى كان الحكم قد اعتمد في إدانة التهم في احراز مخدر على اعترافه أمام النيابة ثم أمام المحكمة بأنه كان يحرز ظرفي الخرطوش اللذين وجدا بهما المخدر فلا يجديهما ما يشيره من جهة بطلان تفتيشه .
(نقض ٣١٩ سنة ٢٠ ق في ٢٧/٣/١٩٥٠)

٨ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت التهم في احراز مخدر استناداً إلى نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وكشف عن وجود المخدر تحت الفراش الذي كان ينام عليه وإلى شهادة الكونسابل الذي أجرى ذلك التفتيش وإلى اعتراف التهم عند استجوابه أمام النيابة بوجود المخدر على الفرن الموجود بوسط منزله ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فبرأت هذا التهم بناء على ما رآته من بطلان التفتيش واسكنها أغفلت التحدث عن الاعتراف الذي كان من الأدلة التي استندت إليها محكمة الدرجة الأولى في إدانته وذلك دون أن تبين الأسباب التي دعته إلى الاعراض عنه فإن حكمها يكون قاصر البيان متميناً نقضه .
(نقض ٣١٦ سنة ٢٠ ق في ٨/٥/١٩٥٠)

٩ — ما دامت إدانة التهم قد أقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش باطل وعلى الاعتراف المنسوب اليه في هذا المحضر والذي أنكره فيما بعد فانها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .
(نقض ١٢٨٧ سنة ١٩ ق في ٢٨/١١/١٩٥٠)

١٠ — ما دام الحكم قد اعتمد في إدانة الطاعن في احراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات القبض عليه وتفتيشه .
(نقض ٢٧٩ سنة ٢١ ق في ٩/١/١٩٥١)

١١ — إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانة التهم على اعترافه بمحايزته للسلاح وذخيره مرتين في محضر البوليس ثم في محضر

استجواب النيابة واتخذت المحكمة من ذلك دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش فان مصاحبة هذا التهم فيما يشير به بصدور بطلان التفتيش تكون منتفية .
(نقض ١١٨ سنة ٢١ ق في ٢٣/٤/١٠١)

١٢ — ما دامت المحكمة قد استندت في أدانة المتهمين الى أقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة في ثوب عربية القطار الذي كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم في هذا الشأن وفندته تفصيلاً سائفاً فلا جدوى لهم مما يشيرونه في صدور بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .
(نقض ٣٢٧ سنة ٢١ ق في ٨/١٠/١٠١)

١٣ — متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصاً آخر قد ألقاه عليه ليكيد له فهذا لا يصح عده اعترافاً منه باحراز السلاح فاذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافاً فانه يكون معيباً مما يستوجب نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة إذا ما استبعد دليل منها .

(نقض ٢٤٩ سنة ٢٢ ق في ١٠/٦/١٩٥٢)

١٤ — أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر عن المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذه الاعتراف الواقعة بالتفتيش بما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها كل ذلك من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وإذن فمتى كان ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل باعترافه بالبوليس إلا متأثراً بالتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش قد استخلصته من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه فانه لا يكون هناك محل لجاداتها فيما ذكرته من أنها لا تطمئن إلى الأخذ بهذا الاعتراف .

(نقض ١٩ سنة ٢٣ ق في ١٧/٣/١٩٥٣)

١٥ — إذ كان الحكم الذي قضى ببطلان تفتيش المتهم قد عرض للاعتراف

المسند إليه في محضر البوليس وقال في شأنه إن اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس لا يكفي وحده في إدانة المتهم إذ أن ما بنى على الباطل فهو باطل فضلا عن أن المتهم أنكر ما نسب إليه أمام النيابة وأمام المحكمة — فإن ما قاله من بطلان الاعتراف قد أرسله رسالا لا يبين منه كيف أنه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى مما يجعله قاصرا واجبا نقضه .

(نقض ١٤٢٨ سنة ٢٣ ق في ٢٢/١٢/١٩٥٣)

١٦ — لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم الذي اتخذت ضده اجراءات قبض أو تفتيش باطلاً ويفصل فيما إذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن ارادة خرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للاجراء الباطل وتقدير المحكمة في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب لحكمها فيه .

(نقض ٢٠٢ سنة ٢٤ ق في ٥/٤/١٩٥٤)

١٧ — لما كان من الجائز أن يكون الاعتراف دليلاً تأخذ به المحكمة ولومع القضاء ببطلان التفتيش وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أن المتهم قد اعترف بأنه باع مواد مخدرة حشيشاً بالأجل وكانت المحكمة إذ قضت ببطلان التفتيش وبراءة المتهم لم تشرف في حكمها إلى هذا القول المسند إلى المتهم وتبين رأيها فيما إذا كان يعد اعترافاً منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهل هو مستقل عن اجراءات التفتيش التي قالت ببطلانها لما كان ذلك فان إغفالها التحدث عن هذا الدليل يجعل حكمها قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

(نقض ٢٠٨٩ سنة ٢٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٤)

١٨ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة وأخذت منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش فان مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون متفقية .

(نقض ١٠٧٥ سنة ٢٤ ق في ١/١١/١٩٥٤)

١٩ — إذا كان الحكم إذ دان المتهم بتهمة احراز المخدر قد اعتمد على الاعتراف الصادر منه أمام النيابة باحرازه قطعة الحشيش المضبوطة معه باعتباره دليلاً مستقلاً عن الأدلة المستفادة من الضبط والتفتيش فلا جدوى فيما ينمى على الحكم من رفض الدفع ببطالتهما .

(نقض ٨ سنة ٢٥ ق في ١٤/٣/١٩٥٥ وفي هذا المعنى أيضاً

نقض ٩ سنة ٢٥ ق في ١٤/٣/١٩٥٥)

٢٠ — إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف الواقعة بالتفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملاساتها ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم المدول عنه .

(نقض ٨ سنة ٢٥ ق في ١٤/٣/١٩٥٥)

٢١ — للمحكمة أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة حرة أو كان وليد إكراه وقع عليه وإذا خلصت إلى أنه صدر منه صحيحاً لاشائبة فيه واعتبرته دليلاً مستقلاً وليس ناتجاً عن الضبط والتفتيش فإن تقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية .

(نقض ٧٨ سنة ٢٥ ق في ٤/٤/١٩٥٥)

٢٢ — إذا كان المستفاد من عبارة الحكم أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى وتقدير الظروف التي أحاطت بصدوره من المتهم قد اعتبرته دليلاً سليماً ومستقلاً عن القبض والتفتيش الباطلين وأن المتهم حين أدلى به لم يكن يتأثر بما وقع عليه بل قصد الإقرار بالجريمة طائماً مختاراً — فإن إدانة المتهم اعتماداً على هذا الاعتراف لا تخالف القانون في شيء .

(نقض رقم ٥٣٧ سنة ٢٥ ق في ٤/١٠/١٩٥٥)

٢٣ — إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه

العناصر اعتراف المتهم اللاحق بمحيازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(نقض رقم ٥٤٨ سنة ٢٥ ق في ١٠/١٠/١٩٥٥)

٢٤ — إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنه هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط ما دام هو غير الذي تولى إجراءات الضبط والتفتيش الباطلين .

(نقض رقم ٥٤٨ سنة ٢٥ ق في ١٠/١٠/١٩٥٥)

٢٥ — إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم على اعترافه الصادر منه في محضر استجوابه أمام النيابة بضبط المخدر معه واتخذ من هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن القبض والتفتيش غير متأثر بهما فلا جدوى للمتهم مما يثيره من بطلان هذين الإجراءين .

(نقض رقم ٦٤٨ سنة ٢٥ ق في ٧/١١/١٩٥٥)

٢٦ — إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها يدل على أنها عولت على اعتراف المتهم بإحراز المخدر في مرحلتين من مراحل التحقيق بما مفاده أنها عدت هذه الأقوال دليلاً مستقلاً عن القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متأثراً بما وقع عليه منه وإنما أدلى به طائماً مختاراً فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان التفتيش لا يجديده .

(نقض رقم ٧٦٣ سنة ٢٥ ق في ٥/١٢/١٩٥٥)

٢٧ — لا جدوى للمتهم من الطعن ببطلان التفتيش إذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند إليه — كدليل مستقل خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش — إلى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس .

(نقض رقم ٩٢٨ سنة ٢٥ قضائية في ٢/١/١٩٥٦)

٢٨ - لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه - أن يأخذ به في إدانة المتهم المعترف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرأ على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .
(نقض ٧٢٧ سنة ٢٥ قضائية في ١٩٥٦/٢/٢١)

٢٩ - تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .
(نقض رقم ١٣٧٥ سنة ٢٥ ق في ١٩٥٦ / ٢ / ٢٨)

٣٠ - من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته واطمأنت إليه لاعتبارات سائفة .
(نقض رقم ٥٢ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٣/٢٦)

الباب السادس

صور تشتيبه بالتفتيش ولا تعد كذلك

١ — التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة السكن اللهم إلا فى أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى يجوز لهم القبض فيها قانوناً . أما التفتيش الذى يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراءات التعرض لحرية الأفراد أو لحرية المساكن فغير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى فإذا كان الثابت بالحكم أن عسكري البوليس لم يفتش شخص المتهم ولا منزله بل كلفه برفع سلة كانت معه فرفعها وفى أثناء ذلك انكشفت الورقة التى تحوى المخدر فإن هذا ليس من قبيل التفتيش الممنوع بل هو من قبيل التحرى عن وجود الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق .

(نقض ١٩١٣/١١/١٥ — ٢٢/٤/٢٢)

٢ — ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن سوابه قبل نقله إلى المستشفى لجمع ما فيها وتعرفه وحصره هذا الإجراء لا يخالف فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملها على رجال الإسعاف الظروف التى يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذى يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع إلى اعتباره عملاً من أعمال التحقيق .

(نقض رقم ٧٣٥ سنة ٢٥ قضائية فى ١٩٥٦/١/١٠)

الكتاب الثاني
تطبيقات عملية للتفتيش
في جرائم المخدرات والسلاح

القسم الأول

جرائم المخدرات

الركن المادى — الركن المعنوى — العقوبة

مرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

الفضل الأول

في الجواهر المخدرة

مادة ١ — في تطبيق احكام هذا القانون تعتبر جواهر مخدرة المواد الواردة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) .

مادة ٢ — يحظر على أى شخص أن يملك أو يصدّر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها أية صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به .

الفصل الثاني

في الجلب والتصدير والنقل

مادة ٣ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة إلى المملكة المصرية أو تصديرها منها إلا بمقتضى إذن كتابي من وزارة الصحة العمومية .

مادة ٤ - لا يعطى إذن الجلب إلا للأشخاص الآتين : —

(أ) مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة .

(ب) مديري الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الأقرباذينية .

(ح) مديري معامل التحاليل الكيميائية أو الصناعية والابحاث العلمية .

(د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللوزارة دائماً الحق في رفض الطلب أو خفض الكمية المطلوبة ولا يعطى

إذن التصدير إلا لمديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة . ويبين في

الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجواهر المخدر كاملاً وطبيعته والكمية التي

يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير وكذلك

البيانات الأخرى التي تطلبها منه وزارة الصحة العمومية .

مادة ٥ - لا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن

مسحب كتابي من وزارة الصحة العمومية للمأذون له بالجلب أو لمن يحمل محله

في عمله .

وعلى مصلحة الجمارك في حالة الجلب أو التصدير تسلم إذن المسحب أو

التصدير من سحب الشأن وإعادته إلى وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود

مختومة على مزيد أخرى ويجب أن يكون إرسالها وحتى لو كانت بصفة عينة ،

داخل طرود مضمّنة عليها وأن يبين عليها اسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته

وكميته ونسبته .

الفصل الثالث

في الاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٧ — لا يجوز الاتجار في الجواهر المخدرة إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ولا يعطى هذا الترخيص لمن سبق الحكم عليه في جناية أو في إحدى الجنح الآتية :

السرقه وإخفاء الأشياء المسروقة والجرائم الماثلة لها التزوير واستعمال الأوراق المزورة .

الجنح المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو بإحدى الجنح المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨ — لا يرخص في الاتجار في الجواهر المخدرة إلا في مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المراكز ماعدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر في المخزن أو المستودع الذي يعد للاتجار في الجواهر المخدرة الشروط الصحية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ولا أن يكون له منافذ تتصل بشيء من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار في الجواهر المخدرة والاتجار في الأدوية السامة في مخزن أو مستودع واحد .

مادة ٩ — على طالب الترخيص أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا متضمنا البيانات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية ومرافقا له الأوراق والرسومات التي يعنىها ذلك القرار .

مادة ١٠ — يمين المحل الممد للتجار في الجواهر المخدرة سواء كان مخزناً أو مستودعاً ، صيدلي يكون مسئولاً عن إدارته طبقاً لأحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين إدارة هذا المحل وبين إدارة المحل الممد للتجار في الأدوية السامة إذا كانا في محل واحد

مادة ١١ — لا يجوز لمدير المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين :

(أ) مديري المخازن المرخص لها في هذا الاتجار

(ب) مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات الأترباذينية

(ح) مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات إذا كانوا من الصيادلة

و كذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المادة ٢١ إلى الأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة

(ب) مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث العلمية

(ح) مصالح الحكومة أو المعاهد العلمية المعترف بها

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة البيمة أو التي نزل عنها إلا إذا قدم المستلم إيصالاً من أصل وصورتين مطبوعاً على كل منها اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالأرقام والحروف

ويجب أن يوقع المستلم أصل الإيصال وصورتيه وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المستلمة مكتوباً في وسطه كلمة (مخدر)

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الإيصال وصورتيه بما يفيد الصرف وتاريخه
(م — ٩ قضاء النقض)

وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المسلم إحدى العنورثين ويرسل الثانية بكتاب موصى عليه إلى وزارة الصحة العمومية (قسم الصيدليات) في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر :

مادة ١٢ — جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها وكذلك المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومحتومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود وإسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف وإسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين إسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها وزارة الصحة العمومية

مادة ١٣ — على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى وزارة الصحة العمومية في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعا عليه منهم مبيّنات الوارد من الجواهر المخدرة بالمصروف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض

الفصل الرابع

في الصيدليات

مادة ١٤ — لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبيّة من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة بالقيود الواردة في المواد التالية

ويحظر عليهم صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبيّة تزيد على الكميات المقررة بالجدول رقم ٤ المرافق

ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج طلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض

مادة ١٥ — يصدر وزير الصحة العمومية قراراً بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبيّة التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وحفظ أصولها والأحوال التي يجب الإخطار فيها

مادة ١٦ — لا يجوز للصيادلة صرف تذاكر طبيّة تحتوي على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها

مادة ١٧ — لا ترد التذاكر الطبيّة المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبيّناً عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبيّة ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختوماً بخاتمها — ولا تصلح الصورة لاستخدامها في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية محتوية على تلك الجواهر

مادة ١٨ — يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمنصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية

ويذكر في القيد بحروف واضحة :

أولاً — فيما يختص بالوارد تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجوهر المخدر وكميته

ثانياً — فيما يختص بالمصرف

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه

(ج) التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية وكذا كمية الجوهر المخدر الذي يحتوي عليه ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى الذي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية

مادة ١٩ — يجوز للصيدليات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المواد التالية للأشخاص الآتية :

(أ) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة

مادة ٢٠ — تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتي :

(أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها

(ب) الكمية اللازمة للطالب

(ج) جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها وزارة الصحة العمومية
ولو وزارة الصحة العمومية الحق دائماً في رفض إعطاء الرخصة أو خفض
الكمية المطلوبة

مادة ٢١ — يجب أن يبين ببطاقة الرخصة

(١) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه

(ب) كمية الجواهر المخدرة التي بصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك
أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة

(ج) التاريخ الذي ينتهي فيه مفعول البطاقة

مادة ٢٢ — يجب على الصيادلة أن يبينوا على الرخصة الكمية التي صرفوها
وتواريخ الصرف وأن يوقعوا هذه البيانات ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة
المصرفة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد
أو بقلم الاتيلين التاريخ واسم الجوهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف
ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها وعلى صاحب البطاقة ردها إلى وزارة الصحة
العمومية (قسم الصيدليات) خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها

مادة ٢٣ — على مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى وزارة الصحة
العمومية (قسم الصيدليات) في الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل
ويوليه وأكتوبر من كل سنة بكتاب موسى عليه كشفاً تفصيلياً موقفاً
منهم عن الوارد والمصرف من الجواهر المخدرة خلال الثلاثة أشهر السابقة
والباقى منها وذلك على النماذج التي تصدرها وزارة الصحة العمومية
لهذا الغرض

مادة ٢٤ — على كل شخص ممن ذكره في المادتين ١١١ و ١١٢ ٦ ٢٩
رخص له في حيازة الجواهر المخدرة أن يثبت الوارد والمعروف من هذه
الجواهر أولاً بأول في اليوم ذاته وفي دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة
بختام وزارة الصحة العمومية مع ذكر المريض أو إمام صاحب الحيوان كاملاً
واقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف في المستشفيات أو المصحات أو
المستوصفات أو العيادات وإذا كان الصرف لأغراض أخرى فيبين الغرض
الذي استعملت فيه هذه الجواهر

المفصل الخامس

في إنتاج الجواهر المخدرة

وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة ٢٥ — يمنع منعاً باتاً إنتاج أى جوهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو استخراجها أو فصله أو صنعه .

مادة ٢٦ — لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الرخصة المنصوص عليها فى المادة ٧ ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها إلا فى صنع المستحضرات التى تنتجها وعلى هذه المصانع أن تتبع أحكام المادتين ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل فى تركيبها الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة

مادة ٢٧ - يمنع إنتاج أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣) الملحق أو استخراجها أو فصلها أو صنعها وتسرى أحكام الفصل الثانى على جاب هذه المواد وتصديرها .

وإذا جلبها أحد المحال الرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة فيتبع في قيدها والإخطار عنها الشروط المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ .

الفصل السابع

في النباتات الممنوع زراعتها

- مادة ٢٨ — تمنع زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) الملحق .
- مادة ٢٩ — يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم ٥ في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع إستثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦)
- مادة ٣٠ — لوزير الصحة العمومية الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أى نبات من النباتات الممنوعة زراعتها في المملكة المصرية وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالقيود التي يخصصها لذلك .
- وله كذلك أن يرخص في جلب النباتات المبينة بالجدول رقم ٥ وبذورها وفي هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثاني والثالث .
-

الفصل الثامن

احكام عامة

مادة ٣١ — يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها كما تحفظ الايضالات المنصوص عليها في المواد ١١ ، ٢٢ ، ٢٦ والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ لمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

مادة ٣٢ — لوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملاحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

الفصل التاسع

في العقوبات

مادة ٣٣ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

(أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص .
النصوص عليه بالمادة ٣ .

(ب) كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً .

(ج) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع جواهر مخدرة أو سلمها ، أو تسلمها أو نزل عنها أو صرفها بأية صفة كانت أو سهل تعاطيها في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(د) كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكل من جلب أو صدر أو نقل أو أحرز أو تبادل أو سلم أو تسلم نباتاً من هذه النباتات في أي طوز من أطوار نموها ، أو بذورها بالخالف لأحكام هذا القانون وكان ذلك بقصد إنتاجها أو بيعها أو غير ذلك مما هو مبين بالفقرتين (ب) و (ج) السابقتين ،
(معدله بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٣) .

(هـ) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة ويكون قد تصرف فيها بأية صفة كانت في غير تلك الأغراض .

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بأي حال على أية جريمة من هذه الجرائم .

مادة ٣٤ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن وبغرامة من ألف .

جنيه إلى خمسة آلاف جنيه كل من وزع أو حاز أو أحرز أو اشترى بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى نباتا من النباتات الواردة بالفقرة (٤) من المادة السابقة أو جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه حاز هذه الجواهر أو أحرزها بموجب تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون على ألا تنقص العقوبة المقررة للمخدرات المحكومة بها لجريمة من هذه الجرائم بأى حال عن الحبس لمدة ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣٥ — يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة

مادة ٣٦ — مع عدم الأخلال بما ورد فى المواد السابقة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من رخص له فى الاتجار فى المواد المخدرة أو حيازتها ولم يمسك الذئقة المنصوص عليها بالمواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ أولا يقوم بالقيود فيها طبقا لتلك المواد او يحوز جواهر مخدرة او يحوزها بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن او تقل عنها بشرط ألا تزيد هذه الفروق على :

١٠ ٪ فى الكميات التى لا تزيد على جرام واحد .

٥ ٪ فى الكميات التى تزيد على جرام لغاية ٢٥ جرام على شرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٢٥ سنتجراما .

١ ٪ فى الكميات التى تزيد على ٢٥ جراما .

٥ ٪ فى الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

ويحكم كذلك بوقف المحكوم عليه عن مزاولة مهنته مدة مساوية لمدة الحبس وفى حالة العود يحكم بالحرمان نهائيا من مزاولة المهنة .

مادة ٣٧ — لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وتكون الأحكام واجبة النفاذ فوراً ولو مع إستئنافها .

ويجوز للمحكّم أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها .

مادة ٣٨ — يحكم بإغلاق كل محل مرخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة أو في حيازتها أو أى محل آخر يدخله الجمهور إذا وقعت فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ .

ويحكم بالإغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة إذا ارتكب في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦ وفي حالة المود يحكم بالإغلاق نهائيا .

مادة ٣٩ — يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صنع إحدى المواد المبينة بالجدول رقم ٣ بالمخالفة لأحكام الفصلين الثاني والخامس كما يحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

مادة ٤٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامه لا تتجاوز مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون لم ينص على العقاب عليها في المواد السابقة ويحكم بالإغلاق عند مخالفة حكم المادة ٨ .

مادة ٤١ — يكون لمدير إدارة مكافحة المخدرات ومساعديه من الضباط والكونسبلات الملحّين بإدارة مكافحة المخدرات وفروعها صفة رجال الضبط القضائي في جميع أنحاء المملكة المصرية وذلك فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٢ — يكون لمفتشى قسم الصيدليات بوزارة الصحة العمومية حق الدخول في مخازن ومستودعات الاتجار في الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الأقر باذينية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها وذلك للتحقق من

تنفيذ أحكام هذا القانون كما يكون لهم حق الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ويكون لهم في تنفيذ أحكام هذا القانون صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالحوال المذكورة كما يكون لهم مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون في المصالح الحكومية والهيئات الإقليمية والمحلية .

ولا يجوز لرجال الضبط القضائي تفتيش المحال في الفقرة السابقة إلا بحضور أحد مفتشي الصيدليات بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٤٣ — يكون لمفتشي وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ ، ٢٩ .

مادة ٤٤ — مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائي المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى هذا القانون وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبي الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة إلى أن يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية .

مادة ٤٤ مكرر — « أضيفت بالقانون رقم ٣٤٥ سنة ١٩٥٣ ثم عدلت بالقانون رقم ٤٥١ سنة ١٩٥٣ » .

مادة ٤٤ مكررا — تصرف بالطريقة الإدارية للأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو يسهلون ضبطها سواء صدر الحكم بالأدانة أو بالبراءة مكافأة طبقا لما يأتي :

أولا : الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ٩ ، ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق .

عشرون مليا عن كل جرام من المائة الأولى .
خمسة مليات عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلو جرام .
ثلاثة جنيهات عن كل كيلو جرام بعد الكيلو جرام الأول لغاية عشرة كيلو جرامات .

مائة وخمسون قرشا عن كل جرام يزيد على العشرة كيلو جرامات لغاية خمسين كيلو جراما .

سبعمائة وخمسون مليا عن كل كيلو جرام يزيد على الخمسين كيلو جراما كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة خمسمائة جنيه .

ثانياً — الجواهر المخدرة الأخرى :

مائة مليم عن كل جرام من العشرين جراما الأولى .

أربعون مليا عن كل جرام من العشرين جراما الأولى لغاية مائة جرام .

عشرون مليا عن كل جرام يزيد على المائة جرام لغاية كيلو جرام .

عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام .

كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة خمسمائة جنيه .

ثالثاً — زراعة النباتات الواردة بالجدول رقم «٥» المرافق جنبيه عن القيراط

أو جزء من القيراط من الفدان الأول « المزروع » فإذا ضبطت شجيرات متفرقة

في جهة واحدة لدى زارع واحد تجمع المساحات وتعرف المكافأة بحسب

مجموع المساحة .

جنبيهان عن كل فدان كامل بعد الأول إلى الفدان العاشر جنبيه من كل فدان

كامل بعد العشرة الأولى .

كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة مائة جنيه .

الفصل العاشر

احكام وقتية وختامية

مادة ٤٥ — يلغى المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش (أبو النوم) فى مصر المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤١ الخاص بمنع زراعة الحشيش (القنب الهندي) فى مصر .

مادة ٤٦ — على وزراء الصحة العمومية والداخلية والزراعة والمالية والاقتصاد والحربية والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

الباب الأول

الركن المادى فى جريمة احراز المخدرات

المعظم

١ — إن مجرد حمل المتهمين للمخدرات مع علمهما بحقيقتها يكفى وحده لإدانتهم ما بفض النظر عن أى إعتبار آخر حتى ولو كان صحيحاً ما يدعيه الطاعن من أن البوليس هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله لأن قبوله أخذه لنفسه مع علمه هذا وحده تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة وكل ما يكون قد سبق ذلك من التدبير لا تأثير له مادام فعل الاحراز قد وقع من المتهم برضائه ولم يكن للتدبير أى أثر فى هذا الفعل الجنائى الذى قارفه المتهم وهو قاصد ارتكابه وعالم بأنه يرتكب جرماً معاقباً عليه .

(نقض ٤٢/٥/١٣م فى ١٦/١٢/١٩٤٠)

٢ — إن كون زراعة الحشيش والحشيشاش معاقباً عليها طبقاً للمرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ لا يمنع من اعتبار الزارع محرزاً لمادتى الحشيش والأفيون المخدرتين وإدانتته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذى يعاقب على فعل الاحراز ذاته مستقلاً عن فعل الزراعة إذا ظهر من التحقيقات أن المتهم هو الذى تعهد الزرع حتى تمام ونضج وأثمر وخذش كيزان الحشيشاش وحصل من كل ذلك على مادتى الحشيش والأفيون المخطور احرازهما قانوناً .

(نقض ٤٢/٥/١٣م فى ١٦/١٢/١٩٤٠)

٣ — إن قانون المخدرات جعل من شراء المخدر جريمة غير مجزئة احرازه ولا يشترط قانوناً فى هذه الحالة حصول التسليم لانعقاد البيع والشراء فالشراء (م ١٠ — قضاء النقض)

يتم بمجرد التماقد عليه إذ لو كان التسليم ملحوظاً في هذه الحالة لكان الفعل إحراراً ولما كان هناك محل للنص على الشراء مستقل عن الإحرار وعلى ذلك بمجرد دفع الثمن لشراء المخدر يعتبر جريمة تامة غير جريمة الإحرار .

(نقض ١٩/٢/٤٣ في ١٠/١١/١٩٤١)

٤ — تسلم المشتري المخدر بعد تمام الإتفاق على شرائه انما يكون في الواقع وحقيقة الأمر جريمة تامة لا شروعاً لأن وصول يده بالفعل إلى المخدر بتسليمه إياه هو حيازة تامة واتفاقه جدياً على شرائه هو شراء تام واسترداد المخدر منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه بناء على التدايير التي وضعها البوليس ليخبط الواقعة والتهم فيها متابسا بجريمة — لا يؤثر على تمام الجريمة .

(نقض ١/٤٧ ، ٧/٢ ، في ٢٩/١٠/١٩٤٥)

٥ — لا يلزم لتوافر ركن الإحرار أن تضبط المادة المخدرة مع التهم بل يكفي في ذلك أن يثبت بأي دليل تظمن إليه المحكمة ويكون من شأنه أن يؤدي إلى هذه النتيجة أن الإحرار قد وقع فعلاً ولو لم يضبط الجوهر المخدر معه فاذا كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن التهم قد دس الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه وبذلك يتوافر ركن الإحرار .

(نقض ٨/٤٤ — ٩ — ٧٣/١٠ في ١٤/٢/١٩٤٤)

٦ — القنب الهندي كما عرفت بالاتفاقية الدولية التي انتهى إليها مؤتمر الأفيون المنعقد في جنيف في فبراير سنة ١٩٢٥ هو الروس المجففة *Sechés* الزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات السكفابيس ساتيفا *Cannabis Sativas* الذي لم تستخرج مادته الصغوية أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة .

(نقض ٨/٤٤ ، ٩ ، ١٠/١٠ في ١٤/٢/١٩٤٤)

٧ — إن محل تطبيق أحكام قانون المخدرات هو عند ما يكون أحد الأفعال المفترض عليها في المادة الثمانية منة واقعاً على الرأس الزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات القنب الهندي بعد إحرار عملية خاصة هي تجفيف تلك

الرؤس لتحويلها إلى جوهر الحشيش ولما كانت المادة الصمغية التي تحتوى عليها
الرؤس المذكورة هي جوهر الحشيش ذاته فإنه يمين تيمناً لذلك أن تطبق أحكام
قانون المخدرات كلما وقعت الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية منه على
المادة الصمغية إذا استخرجت بأي طريقة أخرى فإذا لم يصل الأمر إلى ذلك فإن
الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ وأحكامه الخاصة بزراعة الحشيش
هو الواجب التطبيق ..

(نقض ٤٤ / ٨ ، ٩ ، ١٠ / ٩٠ في ١ / ٤ / ١٩٤٤)

٨ — القنب الهندي (الحشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤس المجففة الزهرة أو الثمرة من السيقان الإناث
انبات الكنايس سائياً .

فالحكم المطمون فيه إذا دان الطاعنين مكثفياً بالقول أنهم زرعوا شجيرات
وأنه تبين من فحصها عند اكتشافها أنها « نبات حشيش كامل النمو في حالة
إزهار » يكون قاصر البيان قصوراً ظاهراً لمدى تعرضه لنوع سيقان شجيرات
الحشيش المضبوط ولتجفيف الرؤس التي عليها حتى يبرف إذا كانت الواقعة بمقاب
عليها القانون رقم ٢١ لسنة ٩٢٨ المذكور حقيقة أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٤
الخاص بمنع زراعة الحشيش . ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من الواجب
نقض الحكم .

(نقض ٤٨ / ٣ / ٨٠ في ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٦)

٩ — للطبيب أن يصف المخدر للمريض متى كان ذلك لازماً لعلاجه وهذه
الأجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في مزاولة مهنته بوصف
الدواء مهما كان نوعه ومباشرة إعطائه للمريض ولكن هذا الحق يزول ويتعدم
قانوناً بزاول علمه وانعدام أساسه فالطبيب الذي يسيء استعمال حقه في وصف المخدر
فلا يرى من وراء ذلك إلى علاج طبي صحيح بل يسكون قصده تسهيل تعاظم
المخدرات للمدمنين عليها فيجوز عليه حكم القانون العام أسوة بنسائر الناس
(نقض ٤٦ / ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ / ١٠٥ في ٤ / ٦ / ١٩٤٥)

١٠ - إذا كان الثابت أن المتهمين هم الذين دبروا جاب المخدر من خارج البلاد وأنهم حين علموا بوصوله خفّوا لتسلّمه ونقلوه بالفعل إلى سياراتهم. فإن كانوا قد استمعانوا في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني ظناً منهم أن هؤلاء سيعاونونهم في الجريمة بتسهيل دخول المخدر إلى البلاد وتوصيله إليهم إلا أن رجال الجيش بدلاً من ذلك قد ابلغوا سلطة البوليس التي طلبت إليهم التظاهر بقبول طلب المتهمين حتى تتمكن من القبض على أفراد المصاّب فإن هذا ليس فيه ما يرفع مسؤولية المتهمين عما وقع منهم عن طواعية واختياراً لا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل البوليس أو تحريضه .

(نقض ١٠٨٠٧/٤٦، ١٠٦/١٠٠ في ١٩٤٥/٦/٤)

١١ - إذا لم يذاع الدفاع أمام محكمة الموضوع في كون المادّة المضبوطة مع المتهم حشيش فلا يقبل منه ما يثيره أمام محكمة النقض من جدل بهذا الخصوص (نقض ٦٧/٣/٤٩ في ١٩٤٧/١٢/١٥)

١٢ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها قديين في المادة الأولى المواد التي جعلها محلّاً للمعقاب على موجب نصوصه ومنها المورفين وجميع املاحه ومشتقاته المستحضرات التي تحتوي على نسبة معينة والكوكايين واملاحه فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال بإحراز الطاعنين لمادتين سلفات المورفين وكاورات الكوكايين اختلط كل منها بمواد أخرى دون أن يعني بيان نسبة المادّة المخدرة فيه مما يبرر معاقبتهم من ناحية عدّة ما احرزاه مخدراً مما خصّه القانون بالمعقاب على الصورة التي جاء بها نصه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(نقض ١٠٢/٩٠٥/١٠٢ في ١٩٤٩/٣/٢)

١٣ - يكفي لأعتبار المتهم محرّزاً أن يكون اسلطاناً مبسوطاً على المخدر ولو لم يكن في حيازته المادّة فإذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه فذلك يكفي في إثبات حيازة المتهم للمخدر .

(نقض ٩٠٥ سنة ١٩ في ١٩٤٩/١١/٨)

١٤ — لا يشترط لاعتبار الشخص حازراً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه وذلك تطبيقاً للمعنى المتعشود قانوناً في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة .
(نقض ١٨٨ سنة ٢٠ ق في ٢٧/٢/١٩٥٠)

١٥ — إن جريمة إحراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ سقوطها بمضي المدة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني فما دامت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .
(نقض ١٠٨٣ سنة ٢٠ ق في ٢٠/١١/١٩٥٠)

١٦ — إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد استخلصت من الأدلة التي ينتها في حكمها أن الطاعن وهو الزارع للنبات قد أحرز المادة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دفعات وتمرضت لما ذافع به من نفى قيامه بالتجريح واستخراج المادة المخدرة وأسنداه ذلك إلى غيره من المارة بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده كما استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وموات على ما شهد به من أن عددها يبلغ الآلاف أن زراعة نبات الخشخاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبيعه كما أن إحراز ما أنتجه من مادة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال الشخصي — فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائناً سليماً في المنطق والقانون .

(نقض ٦١٠ سنة ٢٤ ق في ٧/٦/١٩٥١)

١٧ — إن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاءً مادياً بغض النظر عن الباعث على الإحراز يستوى في ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيداً لشراؤه أو أي أمر آخر طالبت فترة الإحراز أو قصرت .
(نقض ٨٦ سنة ٢٥ ق في ١١/٤/١٩٥٥)

١٨ — إن إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وإذن فلا يفيد المهتمة القول بأن حيازتها المخدر كانت عارضة لحساب زوجها .
(نقض ١٤١ سنة ٢٥ قضائية في ٢٦/٤/١٩٥٥)

١٩ — إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم أن المتهمه هي صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت فإن الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة .

(نقض رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ في ٧/١١/١٩٥٥)

٢٠ — إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .
(نقض رقم ١١١٣ سنة ٢٥ قضائية في ١٦/١/١٩٥٦)

٢١ — الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً طالبت فترته أم قصرت يستوى في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به .
(نقض رقم ١١١٣ سنة ٢٥ قضائية في ١٦/١/١٩٥٦)

٢٢ — لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً لمادة المخدر أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطاناً ميسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه .
(نقض رقم ٤٨٧ سنة ٢٦ قضائية في ٢٨/٥/١٩٥٦)

٢٣ — متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش فإن هذا يكفي لاعتبار المتهم محرراً لمادة الحشيش من غير أن يضبط معه فعلاً عنصر من عناصر الحشيش .
(نقض رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ قضائية في ٤/٦/١٩٥٦)

الباب الثاني

الركن المعنوي لجريمة إحرار المخدرات

الفصل الأول

القصد العام في جريمة إحرار المخدرات

١ — يكفي لتوافر أركان جريمة إحرار جوهر مخدر أن يبرز المتهم الجوهر وهو عالم أنه مخدر مما يعاقب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على إحراره وليس من الضروري أن يكون قد أحرزه بقصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي . فإحرار المتهم للمخدر بقصد أن يسجن تخلصا من متاعب حياته الحرة تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون السالف الذكر .
(أسبوط الابتدائية ٤٥ / ١ / ٤ / ٤٦ في ١ / ٩ / ١٠ ٤٤)

٢ — القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار إليها في المادة ٣٥ يكفي فيه كما هو الحال في سائر الجرائم العلم والإرادة فمجرد الجنائي ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم منه وراء فعلته أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون في شأنه .
(تقضى ٤٨ / ١٠ / ١٠٠ في ١٥ / ١٢ / ١٩٤٤)

٣ — إنه وإن كان القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه وقد تمسكت الطاعنة بعدم علمها بأن المادة التي كانت تحملها وتمت

اقتحام البوايس المنزل مخدرة كان يجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع وتبين في غير ما غموض أنها كانت إلا بد تعلم بحقيقة ما تحويه الصرة المضبوطة معها لاحتمال ألا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على إشارة زوجها أن الصرة لم يكن بها غير ما يجري البوايس البحث عنه من السلاح . أما والمحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أوردته فإن حكمها يكون قاصراً ويتمين نقضه بالنسبة إلى هذه الطاعة .

(نقض ١٥/٢، ١/٤٧ في ١١/٢٦/١٩٤٥)

٤ — إذا تمسك المتهم في جريمة احراز المخدر بأنه لا يعلم أن ما ضبط عنده من المواد المخدرة كان من المتهمين على المحكمة الاستثنائية وقد رأت إدانة الطاعن أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلم الطاعن بأن ما يحزره من المواد المخدرة . أما قولها بأن العلم مفروض لديه وليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن اقراره ما دأمت القصد الجنائي من أركان الجريمة . ويجب أن يكون ثبوته ثبوتاً فعلياً ولا يصح افتراضه افتراضاً قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى .

(نقض ٦٩/٤، ٣/٤٧ في ٦٩/٢/٤)

٥ — إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة احراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها مخبوءة في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم .

(نقض ١٧٢١ سنة ١٩٨٠ في ٢٠/١٢/١٩٤٩)

٦ — إن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً .

(نقض ٢٨٠ سنة ٢١ في ١٠/٤/١٩٥١)

٧ — يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة أن يكون المتهم عالماً بأن ما يحرزه — طال أمد الإحراز أو قصر — هو من المواد المخدرة المحظور إحرازها دون نظر إلى الباعث له على الإحراز .
(نقض ١٣٤٩ سنة ٢٣ ق في ١١/٩/١٩٥٣)

٨ — إذا كانت المحكمة قد استظهرت علم الطاعن بأن ما يحويه الجوال الذي ضبط في حيازته هو أفيون من اعترافه في محضر البوليس بأنه عرض ما في الجوال على المتهم الثاني فأخبره بأنه أفيون وأنه ظل رغم ذلك محتفظاً به حتى يسلمه عند رسو الباخرة إلى رسول المتهم الثالث بعد أن يقبض العطية التي كان قد وعده بها هذا الأخير فإن هذا الدليل الذي ساقه الحكم يكفي لتوفر العلم .
(نقض ١٤١ سنة ٢٤ ق في ٧/٣/١٩٥٤)

٩ — إنه مجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضياً طارئاً أم أصلياً ثابتاً فلا أهمية له .
(نقض ١١١٣ سنة ٢٤ ق في ١١/٢٢/١٩٥٤)

١٠ — إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة المضبوطة ما دام حكمها يكشف عن توافر هذا الركن عند المحرز
(نقض ٢٠٥٩ سنة ٢٤ ق في ١٠/١/١٩٥٥)

١١ — إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصراً متعميلاً نقضه .

(نقض ١٤٠ سنة ٢٥ ق في ٤/٢٦/١٩٥٥)

١٢ — إذا كان ما أوردته المحكمة كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن

ما يحرزه مخدر فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضيومة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن عند المحرز .

(تقض رقم ٨٠٤ سنة ٢٥ ق في ١٩/١٢/١٩٥٥)

١٣ — القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً .

(تقض رقم ١١١٣ سنة ٢٥ قضائية في ١٦/١/١٩٥٦)

١٤ — القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً .

(تقض رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ قضائية في ٢٢/٤/١٩٥٦)

الفصل الثاني

القصد الخاص في جريمة إحرار المخدرات

١ - إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة المخدرات مما قاله « وقد دلت كمية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزئاً إلى أجزاء عديدة وضبط المطواة التي أخرجها الضابط من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلاً عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت إليه عنه كل ذلك يدل على أن إحرار الحشيش كان للاتجار ولم يقيم أى دليل على أنه للتماطى أو للاستعمال الشخصى » فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائناً سليماً في المنطق والقانون .

(نقض ٦٠٦ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٦/٧)

٢ - إن الاتجار في الجواهر الخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها .

(نقض ١١٥٦ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٥/١/٢٤)

٣ - إذا كان الحكم قد تقرر للقصد من الإحرار فقال أن التهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بإحراره لقطعة الأفيون التي ضبطت معه وأنه يحوزها بقصد التماطى وأن السكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد التهم وهو يوزع أى مخدر على أحد رواد محله الذى كان به وجده فإن هذا الاستدلال معقول وكان لمل النتيجة التى انتهى إليها الحكم من أن التهم كان يحوز المخدر لتماطيه .

(نقض رقم ٧٤ سنة ٢٦ قضائية في ١٩٥٦/٤/٢)

٤ — ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور النسبية تقع في تقدير المحكمة .

(نقض رقم ٧٤ سنة ٢٦ قضائية في ٢ / ٤ / ١٩٥٦)

٥ — متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاحراز وقالت انه بقصد الاتجار استنادا إلى أقوال شهود الحادث وسوابق التهم وحججهم قطعة الافيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت إليها وكيف استدلّت منها على قصد التهم خصوصا مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ٩ و ١ جراما فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا مميها في التسبيب .

(نقض رقم ٦٨٨ سنة ٢٦ قضائية في ٢٦ / ١ / ١٩٥٦)

٦ — ليس لازما أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من احراز المادة المخدرة مصدره الدليل الذي يقدمه التهم المحرز بنفسه بل يكفي في ذلك أن تستقى المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتاجه .

(نقض رقم ١٩٣ سنة ٢٦ قضائية في ١٦ / ٤ / ١٩٥٦)

٧ — إذا كان الحكم قد دال على ثبوت قصد التعاطي لدى التهم في قوله ترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجع أن التهم كان يحزره لاستعماله الشخصي إذا أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فانه لو كان يتاجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبط معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كطبواة وميزان الأمر المنتفي في الدعوى — فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي للتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه .

(نقض رقم ٣١٨ سنة ٢٦ قضائية في ٢٣ / ٤ / ١٩٥٦)

الباب الثالث

العقوبة

١ - إن نص المادة ٢٦ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص يرخص له بجسارة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيّد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فاولاً في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدفتر قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به وكل ذلك لا يدع أي شك في أن هذا الدفتر يجب أن يكون رسمياً وأن الرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتر الرسمي يحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٣٥ فقره أربعة من القانون المذكور .
(نقض ٤١ / ١ / ٩ في ٢٧ / ٣ / ١٩٣٩)

٢ - الظاهر من مقارنة عبارة نصوص مواد قانون المخدرات ومن المناقشات التي تمت بشأنه في مجلس الشيوخ والنواب أن الشارع أراد أن يجعل مجرد الإحراز مستوجباً أصلاً للعقوبة المنغلظة الواردة بالمادة ٣٥ مالم يثبت التهم - لينتفع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ - أن الإحراز لم يكن إلا قصد التعميط أو الاستعمال الشخصي فعبء الإثبات الذي يتخصص به القصد من الإحراز واقع دائماً على عاتق التهم .

(نقض ٤١ / ٦ / ١٢ في ١١ / ١٢ / ١٩٣٩)

٣ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاصة بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها لا تشترط في العود سوى أن يكون التهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون المذكور ثم بعد ذلك عاد فبخالف أحكامه في أي نص

من نصوصه فيعتبر عائداً من سبق الحكم لإحرازه لمادة مخدرة بقصد التعاطي ثم ضبط يتجر في تلك المادة .

(نقض ٤١ / ١٠ / ٢٠٥ في ١٨ / ٣ / ١٩٤٠)

٤ — إن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الاحراز بقصد الاتجار بل أنها تعاقب على مجرد الاحراز مادام ذلك لم يكن بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فإذا أدانت المحكمة المتهم على احرازه للمواد المخدرة بالمادة ٣٥ فقرة ب دون أن تذكر أن القصد من الاحراز هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(نقض ٤٢ / ٥ / ١٣٤ في ١٦ / ١٢ / ١٩٤٠)

٥ — إن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الاحراز المعاقب عليه بموجبه مقصوداً به الاتجار فمجرد الاحراز يكفي ما لم يكن للتعاطي أو للاستعمال الشخصي وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المتهم لكي ينتفع بالمعاقب المخففة الوارد بالمادة ٣٦ أن يثبت أن الاحراز لم يكن الا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي واذن فمع الاثبات الذي يتخصص به القصد من الاحراز يقع دائماً على عاتق المتهم .

(نقض ٤٥ / ١ / ١٦ في ١٢ / ٦ / ١٩٤٤)

٦ — إن نص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات إنما أراد أن يوقع المقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ على كل صيدلي لم يمسك الدفاتر الخاص ويقيده به أولاً وأولاً الواردة والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ لأن إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذي يتطلبه القانون — أما القول باعتبار عدم مسك الدفاتر جنحة واعتبار إهمال القيد عند مسكها مخالفة فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالمخدرات

أو بحيازتها ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور .

(تقضى ٨/٤٥ ، ١٠٠/١٠ في ١٥/١٢/١٩٤٤)

٧ - متى كان الاتجار من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى والتي يفصل فيها قاضى الموضوع وكان يكفي تطبيق النص الذى عوقب الطاعن بمقتضاه مجرد إحراز المخدر مادام لم يثبت أنه كان الاستعمال الشخصى أو لأى غرض آخر يرى فلا يجدى الطاعن قوله بأنه أحرز الحشيش لاستعماله الشخصى أو أنه تمسك بطلب إرسال الميزان الذى ضبط بمنزله إلى المعمل للتحليل مادام فيما أثبتته الحكم ما يتضمن الرد على هذا الدفاع بأن المحكمة لم تكن فى حاجة إلى إرسال الميزان المضبوط للتحليل لأنها إقتنعت من مجرد وجوده بمنزله مع الحشيش بأنه معد لاستعمال فى وزنه وأن عدم وجود أثر المخدر به لا يغير من هذا النظر .

(تقضى ١٨/٤٧ ، ١٥/٢ في ٢٦/١١/١٩٤٥)

٨ - الأصل هو توقيع العقوبة الواردة فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على كل من يحرز جوهرًا مخدرًا وأما المادة ٣٦ فقد جاءت على سبيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة من حالات الإحراز وهي التى يثبت فيها أن القصد منه هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فإذا ثبت أن المتهم قد أحرز المخدر بقصد وضعه فى منزل شخص آخر للإيقاع به وكان هذا بالبداية غير التعاطى أو الاستعمال الذى يكون المحرر فيه تحت عامل نفسى رأى الشارع عدمه من موجبات تخفيف العقوبة وكان الاستثناء لا يصح التوسع فيه فإن المادة ٣٥ تكون واجبة التطبيق فى هذه الحالة .

(تقضى ٩/٤٧ ، ٢٠٢/١٠ في ١٠/٦/١٩٤٦)

٩ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازتها أو إحرازها ولا محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص

عليها في المادة ٣٤ إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(نقض ٩٧٩ سنة ٢٤ ق في ١٠/٥/١٩٥٤ وفي هذا المعنى أيضا

نقض ١١١١ سنة ٢٤ ق في ٢٢/١١/١٩٥٤

ونقض ١٠٢٦ سنة ٢٤ ق في ١٩/١٠/١٩٥٤

نقض ٢٢ سنة ٢٥ ق في ٢١/٣/١٩٥٥)

١٠ — إذا قدم متهم الأفيون لآخر للتعاطي فإن هذه الواقعة تتحقق بها إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهي حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة بغض النظر عن قصد مقدم المادة من حيازتها أو إحرازها إذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي .
(نقض رقم ٢٦١ سنة ٢٥ ق في ٥/١٢/١٩٥٥)

١١ — لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت أتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها وليس ثمت محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
(نقض ٤٥٧ سنة ٢٥ ق في ١٣/٦/١٩٥٥)

١٢ — لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل الغلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك الغلبة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعاً وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش .
(نقض رقم ١٣٧٦ سنة ٢٥ قضائية في ٢٧/٢/١٩٥٦)

١٣ — أوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر

مالم يثبت التهم أنه إنما أحزر المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإذن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على نقي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركناً من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الإحراز فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(نقض رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٥ قضائية في ١٩/٣/١٩٥٦) .

١٤ — متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكانت المحكمة قد استظهرت أن الإحراز بقصد التعاطي ففبرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى التهم فإنها لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه .

(نقض رقم ٧٦٤ سنة ٢٦ ق في ٨ / ١٠ / ١٩٥٦)

القسم الثاني

جرائم السلاح

الركن المادى — الركن المعنوى — العقوبة

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة وذخائرها : —

الباب الأول

فى إحراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه حيازة أو إحراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٤ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة فى الجدول رقم ١ المرافق .

ولا يجوز بحال الترخيص فى الأسلحة المبينة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ .

ولو وزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالإضافة أو الحذف عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ فلا يكون التعديل فيها إلا بالإضافة :

مادة ٢ — يكون الترخيص صالحاً من تاريخ طبدوره وينتهى فى آخر شهر ديسمبر من السنة التى منحه فيها .

ويجوز تجديده ويكون التجديد لمدة سنة تبدأ من أول شهر يناير لتمام رسم يؤديه طالب التجديد لا يجاوز سنة .

مادة ٣ — الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقاً للمادة الأولى .

مادة ٤ — لوزير الداخلية أو من ينوبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه .

وله سحب الترخيص مؤقتاً أو إلغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغاؤه مسبباً .

وعلى المرخص له في خالتي السحب والإلغاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامته — والمرخص له التصرف في السلاح المسلم بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته .

فإذا لم يتيسر التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس اعتبر ذلك تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض .

مادة ٥ — يعنى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى .

١ — الوزراء الحاليون والسابقون .

٢ — موظفو الحكومة العاملون المميّنون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .

٣ — موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام فأعلى .

٤ — مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون ومفتشو إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية ومفتشو الضبط ومأمورو المراكز ومعاونو الإدارة .

٥ — أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب بشرط الماملة بالمثل .

وعلى هؤلاء جميعاً أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة هيئاً بعمدها وأوصافها إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامتهم وتسلم

إلى كل من قدّم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

مادة ٦ — لا يجوز حيازة أو احراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصاً له في حيازة السلاح أو احرازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ — لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى :

(أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ح) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(د) من حكم عليه بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ح) و ٩٨ (د) و ١٧٤ من قانون العقوبات .

(هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها إذا كان حمله يعتبر ظرفاً مشدداً فيها .

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوايس .

(ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .

مادة ٨ — لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح و احرازه و حيازته على أسلحة الحكومة المسلحة إلى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقاً لنصوصها .

وكذلك لا تسرى على العمدة ومشايخ البلاد وعمدة ومشايخ قبائل العربات والفرق بشرط أن يقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجداولين ١ ، ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة .

مادة ٩ — لا يجوز الترخيص للشخص في حيازة أو احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبينة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣. ويسرى هذا القيد على فئات المعفيين من الترخيص طبقاً للمادة الخامسة .

• ويجوز بقرار من وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على المقرر في الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد في حيازته أسلحة تزيد على المسموح به أن يقدم طلباً خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إلى وزير الداخلية للترخيص له في كل زيادة فإذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو يبعثها وجب عليه أن يسلمها إلى مقر البوليس التابع له محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ اعلانه برفض الطلب . يكتب موصى عليه . مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة .

مادة ١٠ — يعتبر الترخيص ملغى في الأحوال الآتية :

- (أ) فقد السلاح .
- (ب) تسليمه إلى شخص آخر .
- (ج) إذا لم يقدم طلب تجديده في الميعاد .
- (د) الوفاة .

مادة ١١ — على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ أن يقدمه لمقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون .

وعلى وزارة الداخلية أن تؤدي تعويضاً مناسباً عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للبوليس إذ كان من قدمه مرخصاً له به أو معفى من هذا الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

الباب الثاني

في استيراد الأسلحة وذخائرها

والإتجار بها وصنعها وإصلاحها:

مادة ١٢ — لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والإتجار بها أو صنعها أو إصلاحها ويبين في الترخيص مكان سريانه ولا يجوز النزول عنه.

ولو وزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض إعطائه كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لصحة الأمن العام وله سحبها في أي وقت أو إلغاؤه على أن يكون قراره في حالتها السحب والألغاء مسبباً.

مادة ١٣ — لا يجوز التصريح بالإتجار في الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو إصلاحها بجميع أنواعها في غير المدن والبنادر.

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تمنح لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل.

مادة ١٤ — على المرخص له الإتجار في الأسلحة وذخائرها أن يمسك دفترين. لسجل من الأسلحة والذخائر الآتية يقيدها في أحدهما. الأول منها. وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات:

(أ) الأسلحة النارية غير المششخنة.

(ب) الأسلحة النارية المششخنة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول

(ح) ذخيرة الأسلحة النارية غير المششخنة

(د) ذخيرة الأسلحة المششخنة والأتوماتيكية بما فيها المسدسات

(هـ) أجزاء الأسلحة .

مادة ١٥ — يشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو في ذخائرها المنصوص عليها في المادة الأولى أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بإشهار افلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر مخدرة .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها المحل مبلغ مائة جنيه بصفة تأمين نقداً أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد .

مادة ١٦ — تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها سنوياً للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

مادة ١٧ — يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى ويصدر إدارياً كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية .

مادة ١٨ — لا يجوز منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٩ — يشترط فيمن يرخص له في إصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة ما يأتي :

(أ) أن يكون محمود السيرة .

(ب) أن يجتاز بنجاح إمتحانا تعين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تتولاه بقرار من وزير الداخلية .

(ح) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ ٥٠ جنيتها بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين .

مادة ٢٠ — يحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصاحي الأسلحة (التوفىجية) الذين يسمح لهم بالترخيص في كل محافظة أو مديرية .

مادة ٢١ — على المرخص له في اصلاح الأسلحة أن يحسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل مايرد من الأسلحة أو أجزائها للاصلاح والثاني للصادر يقيد فيه مايسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

مادة ٢٢ — لايجوز الترخيص في إدارة مصنع للأسلحة أو الذخائر إلا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية أو من ينيبه كل منهما .

مادة ٢٣ — تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومراقبة بأرقام متسلسلة ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية

مادة ٢٤ — لايجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة أو الذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقول اليها واسم كل من الراسل والمرسل اليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام .

وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر إدارياً ..

الباب الثالث

العقوبات واحكام عامة

مادة ٢٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من وجد حائزاً أو محرزاً بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ .

مادة ٢٦ — يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب)، (ح)، (د)، (هـ)، (و) من المادة السابعة .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيتها كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢، ٣ . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب)، (ح)، (د)، (هـ)، (و) من المادة السابعة .

« ممددة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ » .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المادة الخامسة .

مادة ٢٨ — يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيهه كل من أبحر بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبحر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحياة أو الإحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ . وتكون العقوبة السجن إذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) القسم الأول من الجدول رقم ٣ وبالقسم الثاني منه .

مادة ٢٩ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠ — يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣١ — يعفى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها إلى مقر البوليس الذي يتبعه محل إقامتهم أو بتقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يعفون من العقوبات المقررة لاية جنحة تكون وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

مادة ٣٢ — يكون لوظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والإقرارات التي تصدر تنفيذاً له . ولهم ولسائر مأموري الضبط القضائي حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو إصلاحها أو الاتجار بها لفحص الدفائر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون وإجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

مادة ٣٣ — يفرض رسم ترخيص قدره مائة قرش عن السلاح الواحد فإذا تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره خمسون قرشاً عن كل سلاح آخر .

ويفرض رسم تجديد قدره خمسون قرشا عن السلاح وخمسة وعشرين قرشا عن كل سلاح آخر .

مادة ٣٤ — يفرض رسم قدره خمسين جنيها عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد كل سنة برسم قدره خمسة جنيها .

كما يفرض رسم ترخيص لاصلاح الأسلحة قدره خمسة جنيها ويجدد سنويا برسم قدره جنية .

مادة ٣٥ — على الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها أن يحطروا المحافظ أو المدير بكتاب موصى عليه بعلم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وبجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها تعطى لهم رخص طبقا لهذا القانون فإذا لم يقدم الإخطار في اليعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

مادة ٣٦ — يلغى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والادوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصرى ولائحة البوليس مختصة بالاتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة و ذخائرها .

مادة ٣٧ — على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذهم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ . (٨ يوليه سنة ١٩٥٤) .

ونشر بالوقائع الرسمية بالعدد ٥٣ مكرر « غير اعتيادى » في ٨ يوليه .

سنة ١٩٥٤ .

جدول رقم (١) بيان الأسلحة البيضاء

١. — السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبارزة)
٢. — السونكات.
٣. — الخنجر.
٤. — الرماح.
٥. — السكاكين ذات الحدين والحد ونصف.
٦. — نصال الرماح.
٧. — النبال وانصالها.
٨. — عصا الشيش.
٩. — الخشب أو القضبان المديية أو المصقولة التي تثبت بالمعصى والدبوس.
١٠. — الباط والسكاكين التي لا يسوغ احرارها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية.
١١. — الملكة الحديدية (البونية).

جدول رقم (٢) الأسلحة النارية غير المششخنة الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل

- ### جدول رقم (٣) الأسلحة المششخنة
- القسم الأول (أ) المسدسات بجميع أنواعها.
 - (ب) البنادق المششخنة من أى نوع.
 - القسم الثانى — المدافع والمدافع الرشاشة.

قانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤

بشأن الأسلحة والذخائر

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر النص الآتي .

مادة ٢٦ — يعاقب بالسجن وبغرامه لا يتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدية إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) ، (و) من المادة السابعة

ويعاقب بالسجن وبغرامه لا يتجاوز خمسين جنيهاً كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابعة

مادة ٢ — تضاف مواد جديدة برقم ٣١ (أ) و ٣١ (ب) و ٣١ (ج) و ٣٥ مكرراً إلى القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر نصها الآتي .

مادة ٣١ (أ) — يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحوز به غير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر إلى مكتب البوليس في محل إقامته خلال مدة تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة تلك الأسلحة والذخائر أو على إخفاء تلك الأشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الإعفاء على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرز الأسلحة نارية أو ذخائر غير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون .

مادة ٣١ (ب) — يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذ الأحكام المادة السابقة بغرامة قدرها أربعون جنيهاً إذا ثبت عليه وجودها ولم يبلغ عنها وتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة

مادة ٣١ (ج) — تصرف بالطريقة الإدارية مكافأة مالية قدرها عشرون جنيهاً لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقاً لأحكام المادة ٣١ (أ) متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالادانة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون

مادة ٣٥ مكرراً — تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والمعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقصر الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نشر بالوقائع المصرية عدد ٨٦ مكرر (غير اعتيادى) في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

الباب الأول

الركن المادى

فى جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص

الأحكام

١ - الاعتماد فى اثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود لاختلافه فى ذلك للقانون ولا يمنع من المساءلة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضى قد اقتنع من الأدلة التى أوردها أن المتهم كان يحوز السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون .

(نقض ١٦١١ سنة ٢١ ق فى ١٤/١/١٩٥٢)

٢ - إن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظّر بغير ترخيص إحراز الأسلحة النارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو صناعتها أو استيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من بينها النص على الكيفية التى تجدد بها الرخصة ثم نص فى الفقرة الثانية من المادة ١١ منه على أنه لو زير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر الوزير قراره فى هذا الشأن بتاريخ ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٤ ويبين من أحكام نصوص هذا القرار أنه نظم الوسائل التى تجدد بها الرخصة ولكنه لم يتعرض هو ولا القانون للجزاء على عدم التجديد فى ذاته أو التأخر عن تقديم الطلب فى الميعاد الذى حدده القرار بل أن القرار على العكس من ذلك قد أباح للمدير أو المحافظ التجاوز عن التأخر فى طلب التجديد إذا قدم الطالب اعتذارا يقبلها كما أوجب إخطار الطالب برفض طلبه وأعطاه مهلة شهر يتصرف فيه فى السلاح وهذا مما يقصر مجال البحث فى أحوال عدم تجديد

الترخيص على توافر عناصر جريمة إحراز السلاح دون ترخيص وهو ما لا يمكن اسناده إلا بعد انقضاء الترخيص .

(نقض ٢٦٨ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٥/٤)

٣ — إذا كان الحكم الطعون فيه قد بين واقعة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها بما تتوافر به أركانها واستظهر ركن الإحراز من أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في شأن اختلاط الأسلحة المضبوطة بعضها ببض لا جدوى منه ما دام الحكم قد أثبت استنادا إلى تقرير الطبيب الشرعي أن البنادق التي ضبطت مع جميع المتهمين ومن بينهم الطاعن كلها من البنادق المشخنة التي تطلق الرصاص وصالحة للاستعمال وكان الطاعن محرزا لواحدة منها .

(نقض ٥٥٤ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/٥/١٧)

٤ — يقصد بالإحراز في جريمة سلاح بدون ترخيص مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض .

(نقض ١٠٦٦ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/١١/١)

٥ — إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها وقد نصت المادة الثانية على أنه يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ أبريل سنة ١٩٥٠ الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المقيد بها ويبين من ذلك أن الشارح قصد ألا يحرز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من تاريخ منحه وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

(نقض ١١٣١ سنة ٢٤ ق في ١٩٥٤/١١/٢٣)

(وفي هذا المعنى أيضا نقض ٤٧٠ سنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/٦/١٠)

٦ - إن جريمة إحراز السلاح بدون رخصة تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(نقض ١٠٨ سنة ٢٥ ق في ١٩٥٥/٤/٤)

٧ - إذا دفع المتهم بأن البندقية التي اتهم بإحرازها بغير ترخيص مرخصة وقدم شهادة بذلك فأدانت المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(نقض رقم ٨١٦ سنة ٢٥ قضائية في ١٩٥٦/١/١٢)

٨ - يكفي لتوفر جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث على الحيازة ولو كان لأمر عارض .

(نقض رقم ٨٠١ سنة ٢٦ ق في ١٩٥٦/١٠/١٥)

٩ - تتم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعدم ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(نقض رقم ٨٣ سنة ٢٦ ق في ١٩٥٦/١٠/٢٢)

١٠ - التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين إتمام إجراءات الترخيص هو في الواقع تصريح مؤقت يجد بالبداهة حده الطبيعي بعد مضي سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

(نقض رقم ١١٥٣ سنة ٢٦ ق في ١٩٥٦/١٢/٢٤)

الباب الثاني

الركن المعنوي

في جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص

إنَّ جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .
(نقض ٩٦٨ سنة ٢٢ ق في ٢٤/١١/١٩٥٢)

الباب الثالث

العقوبة

١- إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقباً على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ .

وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ فقرة ألف التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بدون ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون وهو نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية .

(نقض ١١٤٩ سنة ٢٤ ق ١٥/١٢/١٩٥٤)

وفي هذا المعنى أيضاً نقض ٤٠٨ سنة ٢٥ ق في ٣٠/٥/١٩٥٥

ونقض ٣٠٢ سنة ٢٥ ق في ١٦/٥/١٩٥٥

ونقض ٣٠٣ سنة ٢٥ ق في ١٦/٥/١٩٥٥

ونقض ٢٤٨١ سنة ٢٤ ق في ١٧/٥/١٩٥٥

ونقض ٤٧٣ سنة ٢٥ ق في ٢٠/٦/١٩٥٥

٣- مصادرة السلاح واجبة ولو لم يكن مملوكاً لهم .

(نقض ٢١٣٣ سنة ٢٣ ق في ٢٤/٣/١٩٥٤)

٣ — متى كانت عقوبة جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم هي السجن طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات. ونزلت بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد — فإنها تكون قد تجاوزت الحد الأدنى المقرر قانوناً بهذه المادة والتي لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور . .
(نقض رقم ٧٣٣ سنة ٢٦ ق في ١٠/٢/١٩٥٦)

٤ — متى كانت جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ — فإن الحكم إذ قضى بمقاب المتهم طبقاً لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتبار القانون الأصح يكون سليماً وعمائى عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .
(نقض رقم ٤٠١ سنة ٢٦ ق في ٢٩/١٠/١٩٥٦)

ملحق

بالتكابين الأول والثاني

أهم تعليمات النيابة العامة والمنشورات
مؤالكتب الدورية المتعلقة بالتفتيش وبجرائم
المخدرات والسلاح..

أولاً — تعليمات النيابة العامة

والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة بالتفتيش عموماً

— نصت المادة ٣١ من تعليمات النيابة العامة في شأن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية « على أنه يجب على عضو النيابة إذا أخطر بجناية مما يستدعي الانتقال طبقاً للمادة ١٦ من التعليمات العامة للنيابات أن ينتقل فوراً ومعه أحد الكتبة المعيّنين للتحقيق إلى محل الواقعة ونصت المادة ٣٥ من التعليمات سالفه الذكر على أن النيابة العامة تباشر التحقيق في الجرح طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق »

— ونصت المادة ٣١ من التعليمات على أنه « يجب على عضو النيابة أن يبقى معه من رافقه إلى محل الواقعة من مأموري الضبطية القضائية أو من يكون سبقه منهم إلى هناك لضبط الواقعة وذلك لكي يمهّد إليه بعمل التحريات التي يرى لزومها أثناء التحقيق وإذا دعى الحال إلى عمل تفتيش فيجب ألا يكلف به سوى أحد مأموري الضبطية القضائية ويراعى في انتخاب من يكلف بهذا العمل أهمية نتيجة التفتيش في سير التحقيق فلا يكلف شيخ الخفراء مثلاً بتفتيش من يشتبه لأسباب وجيهة أن السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة خبيء عنده بل يمهّد بذلك إلى المأمور وإن لم يتيسر فالمعاون . وهذا لا يحمل عن الأعضاء واجب القيام بهذا العمل في أي حالة من الأحوال بل أنه يجب عليهم إجراء التفتيش بأنفسهم إذا بلغت أهميته الحد الأكبر ولم يكن ثم من ضرر إذا أوقف التحقيق ريثما يتم » .

— ونصت المادة ٣٢ من التعليمات على أنه « يجب أن يكون التفتيش من بؤادر أعمال التحقيق فيسرع به عند الوصول إلى محل الواقعة ويبدأ بتفتيش المنازل وامتعة المتهمين ثم المشتبه فيهم وتراعى في ذلك النصوص القانونية فإذا وجدت دلائل على وجود شيء يساعد على كشف الستار عن الجريمة في مكان شخص غير متهم فيجب الحصول على إذن القضاء قبل عمل التفتيش إلا إذا رخص

صاحب المكان وفي حالة عدم الرضاء تتخذ الإجراءات الكافية لمنع تهريب الشيء المشتبّه في وجوده .

— قضى الكتاب الدورى رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ على نذب الضباط القضائيين في محطات السكك الحديدية لتحقيق أو تفتيش منازل المتهمين من هذه المصاحبة .

— قضى المنشور رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه

« لوحظ من الاطلاع على بعض القضايا أن أعضاء النيابة لم يستمعوا معهم كاتباً من كتاب النيابة لتحرير محاضر التحقيق الذى أجرى فيها وندبوا رجال البوايس المرافقين لهم بالقيام بأعمال هذا الكاتب دون أن يبينوا في محاضرهم علة ذلك وقد كانت المادة ٣٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى توجب حضور كاتب مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق ليحرر محضراً بشهادة الشهود تحت ملاحظته ولم تشترط أن يكون هذا الكاتب من كتاب المحكمة ثم جاءت المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية فأوجبت على قاضى التحقيق أن يستمع صاحب معة في جميع إجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة وهذه المادة يسرى حكمها على التحقيق الذى تباشره النيابة العامة عملاً بالمادة ١٩٩ من هذا القانون . ويعتبر كتبه النيابة العامة من كتاب المحكمة في حكم المادة سالفة الذكر . ووجود الكاتب ضرورى لإثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه في محضر يكون حجة على الكافه و يعامل الآمرون والمؤتمرون بمقتضاء ويعتبر أساساً صالحاً لما ينبى عليه من النتائج هذا فضلاً عما يحققه حضور الكاتب من تفرغ المحقق لعمله الفنى وفرض رقابة عليه قد يكون لها أثرها في استقامة التحقيق . والتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بغير حضور كاتب من كتابها يكون باطلاً وإن يكن هذا البطلان نسبياً بمعنى أن حق المتهم في الدفع به يسقط إذا لم يبيده أمام محكمة أول درجة أو كان له محام حضر التحقيق ولم يعترض على إجراءاته بغير حضور الكاتب على أن هذا الدفع لا يكون له محل إذا تعذر حضور أحد من كتاب النيابة في التحقيق بسبب مرضهم أو غيابهم عن مقر عملهم أو لآى سبب آخر أو كان قد رؤى لمصلحة التحقيق وكفالة سرية

الاستعانة بأحد من غير كتاب النيابة لدى مباشرة إجراء أو أكثر من ضمن إجراءات التحقيق .

لذلك — ندعو أعضاء النيابة إلى أن يستحصبوا معهم في جميع إجراءات التحقيق كاتباً من كتاب النيابة وملاحظة إقامتهم جميعاً في البلد الذي به مقر عملهم حتى إذا طرأ على الكاتب المعين أصلاً للتحقيق عذر تيسر ندب غيره من زملائه للقيام بعمله ويجوز لهم عند الضرورة القصوى أن يندبوا أحداً من رجال البوليس المرافقين أو من غيرهم للقيام بأعمال كاتب التحقيق مع الإشارة إلى هذه الضرورة في محضر التحقيق لتكون تحت نظر المحكمة ومحل تقديرها وحتى لا تستهدف التحقيقات التي يجرونها للبطلان » .

— يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات (المادة ٢١ إجراءات جنائية) — ويجب إثبات جميع الاجراءات التي يقومون بها في محضر يوقع عليه منهم ويرسل للنيابة مع الأوراق والأشياء المضبوطة (المادة ٢٤ / ٢ إجراءات جنائية) فحاضر جمع الاستدلالات يجب أن تتم بمعرفة مأموري الضبط المذكورين بالمادة ٢٣ إجراءات جنائية . ولا يجوز لغيرهم القيام بها . ولا يجوز قانوناً تكليف عساكر البوليس أو غيرهم ممن لا تنطبق عليهم صفة الضبطية القضائية بتحرير محاضر جمع الاستدلالات (كتاب دورى رقم ٢ سنة ١٩٥٣) .

— قضى الكتابان ٢ ، ١١٠ دورى سنة ١٩٢٨ بأنه يجب أن يكون أمر النيابة لضابط البوليس بتفتيش المنازل مصحوباً بأوامر كتابية لينسنى للمراد تفتيش منزله الأطلاع عليه .

— نصت المادة ٣٦ من التعليقات سالفة الذكر على أنه .
« لا يجوز للنيابة تفتيش منزل إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب الجريمة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعاق بالجريمة » م ٩١ اجراءات .

— نصت المادة ٣٧ من تعليمات النيابة العامة على أنه « يكون التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إذا أمكن ذلك وللنيابة أن تفتش أيضاً شخص المتهم ويراعى أنه إذا كان المتهم أنثى يجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى ينتدبها المحقق م ٤٦ إجراءات » .

— نصت المادة ٣٨ من تعليمات النيابة العامة في شأن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز للنيابة أن تجرى تفتيش غير متهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل والتلغرافات أو مراقبة المحادثات التليفونية إلا بناء على إذن من قاضى التحقيق » المادتان ٩٥ ، ٢٠٦ إجراءات^(١) .

— ينبغى أن يتم تفتيش السفن الحربية على صورة لا تتنافى مع ما يجب أن تحاط به هذه السفن من سرية . وعندئذ يخطر رئيس إدارة البحرية إدارة نائب الأحكام بخطاب سرى ليندب أحد ضباطه لحضور التفتيش متى كان ذلك بميناء الاسكندرية . أما في أى ميناء آخر فيخطر أقدم قائد بحرى فى الميناء أو قائد السفينة المراد تفتيشها إن لم يوجد فى الميناء قيادة بحرية ليندب من يراه لحضور التفتيش (كتاب دورى رقم ٤٨ سنة ١٩٥٤) :

— من أهم عناصر التفتيش معرفة مدى نشاط وكفاءة الموظفين ومعرفة أسماء من وقعت منهم تقصيرات أو أخطاء بالتحديد .
(كتاب دورى رقم ١٤ سنة ١٩٥٥) .

— نصت المادة ٣٣ من التعليمات العامة فى شأن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا ضبط شئ أثناء التفتيش فيجب ذكر أوصافه تفصيلاً فى المحضر الذى يعمل عن إجراءات التفتيش إذا أفرد لذلك محضر خصيص أو فى التحقيق إذا دوت هذه الإجراءات فيه ويجب أن تذكر أيضاً طريقة العثور عليها بتفصيل واف .

(١) المادة ١٢٠٦ . ج عدلت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وأصبح الإذن من القاضى الجزئى بموجب هذا التمديل .

ونصت المادة ٤٠ من التعليمات ساقفة الذكر على أنه يطلع المحقق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم هذا إن أمكن بحضور المتهم والحائز لها ويدون ملاحظات كل منهما عليها .

— ترسل المضبوطات للتحليل يوم ضبطها أو في بكرة اليوم التالي . ويعنى بتغليفها وختمها بالجمع الأحمر وكتابة البيانات المفصلة لها مع ذكر عدد وأوصاف الأختام على كل حرز منها . ويجب أن تكون بصمة الختم ظاهرة . ولا تختم بنير خاتم عضو النيابة . فلا يجوز ختمها بخاتم النيابة أبداً . (المادة ١٣٧ من تعليمات النيابة العامة والكتاب الدوري رقم ٥٣ سنة ١٩٤٣) .

— يختم بالختم الأحمر الجيد على الحرز أولاً ثم يربط ببطاقته ويختم عليها أيضاً ثم يوضع الحرز والبطاقة في ظرف أو غلاف ويختم عليه عدة أختام بحيث لا يستطيع العبث بها إلا بكسرها . وتوضع أوصاف الاحراز الداخلة في الغلاف وأختامها على ظاهره .

وتراعى الدقة في ذكر محتويات الاحراز ووصف الأوعية والأواني والأدوات وألوان الأغلفة . ويقتصر في وصف المواد على القوام واللون كأن يقال « مسحوق أبيض مبلور أو محلول عديم اللون أو معجون أسمر » ما لم يكن نوع المادة واضحاً . فيذكر نوعها وتوزن الاحراز بعد تغليفها بموازين دقيقة وتوضع أوزانها على أغلفتها (كتاب دوري رقم ٦٠ سنة ١٩٣٢) .

— كما يجب وصف الأشياء المراد تحليلها وصفاً دقيقاً مميزاً لها وبالأخص الملابس . ولا توضع ملابس عدة في حرز واحد وإنما يفرد حرز للملابس كل كل شخص كما يعنى بوضع الأختام على الاحراز بحيث تكون ظاهرة لا يمكن أن تلتبس على الفحص ولا يسهل تزعمها وتغلف الاحراز بإحكام ويراعى الدقة في ذكر البيانات عليها مع ضرورة إثبات اسم النيابة ورقم القضية واسم المتهم والتهمة واسم صاحب الحرز وماهيته إن كان متهماً أو مجنياً عليه كما يعنى بتحرير

المذكرات عن الحوادث ولا يجوز إرسال المضيوبات في البريد . (الكتاب الدوري رقم ٦٤ سنة ١٩٥٢) .

— لا ترسل المضيوبات إلى مصلحة الطب الشرعى للتخيل في أيام العطلات أو بعد مواعيد العمل نظراً لأهميتها البالغة وضرورة استلامها بمعرفة موظف خاص مسئول وعرضها على العامل فور صدورها وحفظها في مخازن تكفل سريتها وسلامتها من أى تلف أو عبث وكى لا يضطر إلى إعادتها إلى الجهات الواردة منها أو إبقائها بغير محافظة إلى اليوم التالى وتعرضها للعبث نتيجة تداولها ونقلها فضلاً عما يترتب على ذلك من تأخير عودة المكلفين بنقلها أو اضطرارهم للمبيت وتحميل الخزانة مصاريف سفرهم (كتاب دورى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٥٤) .

ثانياً — تعليمات النيابة العامة

والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة بجرائم المخدرات

— الوصف القانونى لتهمة احراز المواد المخدرة .

اعتاد بعض حضرات الاعضاء أن يضيفوا الى وصف التهمة في بعض القضايا الخاصة بجرائم احراز المواد المخدرة التى تطبق فيها المادة ٣٥ / ٦ — ب. من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ عبارة مؤداها أن حيازة المواد المخدرة أو إحرازها بقصد الاتجار فيها الأمر الذى يشعر بأن هذا القيد ركن من أركان الجريمة المذكورة أو أن القانون يشترط قصداً خاصاً يجب أن يتوافر فيها والواقع أن القانون لا يتطلب شيئاً من ذلك والقصد الجنائى فى جريمة الحيازة أو الاحراز يتحقق بمجرد علم المحرز أو الحائز بأن الجوهر مخدر بصرف النظر عن الباعث إن كان للاتجار فيه أو لحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريد أو تسليمه لمن أراد أو إخفاؤه عن عين الرقيب أو السعى فى اتلافه حتى لا يضبط أو غير ذلك. وعليه فلا داعى لأضافة العبارة المشار إليها وأن يكتفى بالصيغة التى وردت فى.

القانون وهي مجرد الاحراز والحيازة . أما اذا ثبت أن الاحراز أو الحيازة كما يقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فيبين هذا المقصد فى الوصف وتكون المادة ٣٦ من القانون المتقدم ذكره هى المنطبقة وذلك تطبيقاً للمنشور رقم ٧٩ سنة ١٩٣١ .

— عدم تقديم قضايا المواد المخدرة قبل ورود نتيجة التحليل وصحيفة السوابق .

(أ) قضايا المواد المخدرة لا تقدم للجلسة حتى ترد نتائج التحليل فيها . (كتاب دورى ٦٤ لسنة ١٩٢٦ و ٧٤ لسنة ١٩٢٨) .

(ب) لا تقدم قضية المواد المخدرة للجلسات قبل ورود صحيفة السوابق . (الكتاب الدورى رقم ٨٧ سنة ١٩٢٨) .

— حالة الاشتباه فى تعاطى مخدرات .

قضى المنشور رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بإرسال البول والبراز مع غسيل المعدة للتحليل فى حالة الاشتباه فى تعاطى مخدرات .

— ما يتبع عند إرسال شجيرات الخشيش .

قضى فى الكتابين ١٣٩ دورى سنة ١٩٢١ و ٨٣ سنة ١٩١٤ بمراعاة إرسال الثلث العلوى من عدد قليل من شجيرات الخشيش لمعامل الطب الشرعى لفحصها بعد وضعها فى علبة من الورق القوى أو الخشب أو الصفيح أو أى وعاء آخر يحفظها من التسكير من جراء ضغط أو تصادم من الخارج بدلا من وضعها فى جوال من الخيش ويلاحظ إرسال هذه العينات على وجه السرعة منعا للتلف .

— يكون فحص النباتات المضبوطة بمعرفة المجموعة بمتحف فؤاد الزراعى (كتاب دورى رقم ١٣٦ سنة ١٩٥٣) .

— عدم ارسال أشياء للتحليل بالبريد ..

نص الكتاب الدورى ١٣٧ سنة ١٩٣٩ بعدم إرسال الأحراز المراد تحليلها عن طريق البريد بل يجب إرسالها مع أحد رجال البوليس حتى تصل الأختام سليمة .

— الاستعانة بالمعلومات الفنية من مكتب المخبرات العامة للمواد المخدرة في قضايا تعاطى الأطباء أو الصيادلة المخدرات :-

لما كان للقضايا التي يتهم فيها الأطباء أو الصيادلة بتسهيل تعاطى المواد المخدرة من الأهمية بحضورات الأعضاء أن يولوها عنايتهم وحسن التفاتهم ولما كان لرجال مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة ولرجال مصلحة الصحة من الدراية الفنية ما قد يجد محضرات المحققين فيها عوناً كبيراً على تفهم الناحية الفنية من الأدلة المطروحة أمامهم فيراعى الاستعانة بتلك المعلومات الفنية كلما دعت الحاجة إليها في مثل هذه القضايا لطلب مندوب من مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة أو مصلحة الصحة أو من كليهما (كتاب دورى رقم ٧ سنة ١٩٣٦) .

— عدم نشر تفاصيل ضبط المتهمين في قضايا المخدرات :-

نص الكتاب الدورى ١٢٢ سنة ١٩٣٨ بأنه ليس من الصالح نشر تفاصيل حوادث ضبط المتهمين في قضايا المخدرات وإيضاح الطرق والوسائل التي يستعملها الضابط في ضبط المتهمين إذ أن هذا يجعل المتهمين على حذر تام فيتمكنون من الإفلات من مستقبل من يد البوليس بعد أن وقفوا على طريقة ضبط غيرهم .

— مصادرة المواد المخدرة :

نص الكتاب الدورى ٢٧ سنة ١٩٣٦ بأن الجواهر المخدرة كالسكواكين والأفيون وغيرها التي يحكم بمصادرتها ترسل إلى تفتيش الصحة ليبحث بها إلى وزارة الصحة لإعدامها .

— تطلب مصادرة المخدرات والأدوات التي استعملت لها وفي نقلها ولا
يُنظر في ذلك إلى مالِكها لأنه يجب المصادرة بثبوت التهمة سواء كان مالِك
الأشياء شريكا في الجريمة أم لا (المادة ٤٥٥ من تعليمات النيابة العامة) .

— مصادرة الحشيش :

طبقاً للمادة ٥٣ من الفصل الثالث من الباب الرابع من قانون البوليس تكون
مصادرة الحشيش بمعرفة المحافظات والمديريات وخفر السواحل .

— مصادرة باقى المواد المخدرة .

نص المنشور ٢٦ سنة ١٩٢٧ بأن باقى المواد المخدرة كالورفين والهورابين
فإن مصادرتها تكون بمعرفة تفتيش الصيدليات بوزارة الصحة لما في ذلك من
التوفير في ميزانية الحكومة لترسل عند مصادرتها الصالح منها إلى مخازن أدويتها
للاستعماله طبيا والصرف منه على مستشفيات الحكومة — أما الحشيش الجارى
ضبطه بالقطر المصرى فلا يصلح للاستعمال طبيا مطلقا ونص الكتاب الدورى
١٠٦ سنة ١٩٢٨ باخطار مصلحة السواحل عند الحكم نهائيا في قضايا المخدرات
التي تكون محفوظة بها للتصرف في الأشياء المضبوطة .

— يتخذ ما يمكن للاسراع للفصل في قضايا المخدرات ومخطر مصلحة خفر
السواحل عقب صدور الأحكام النهائية للتصرف في المضبوطات (كتاب دورى
رقم ٧ سنة ١٩٣١) .

— نسبة المواد المخدرة في بعض الأمزجة المضبوطة والافرازات : —

يطلب أحيانا تقرير نسبة المخدرات التي تحتويها المضبوطات من المركبات
كالمزول وما أشبه . ولما كان الغرض من تحديد هذه النسبة هو تقدير مكافأة
على أسامها فإن العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى يقوم بتقدير النسبة في
القضايا التي تكون الكميات المضبوطة فيها ٥٠ جرام فأكثر . واقترح أن

تصرف المكافآت عن الكميات الأقل من هذا المقدار باعتبارها تحتوى ٥٠ ٪ من نوع المخدر الذى يظهره التحليل . (منشور رقم ١ سنة ١٩٣١) .

— أحوال تطبيق المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .
باعتبار المتهم عائداً طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات (١) .

تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجارة بالمواد المخدرة واستعمالها على أنه (فى حالة العود بعد سبق الحكم بقتضى هذا القانون على العائدين أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة) فيجب لتطبيق هذه المادة أن يكون المتهم عائداً طبقاً للفقرة الثانية أو الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات يكون الحكم السابق صدر طبقاً لأحكام قانون المخدرات المذكورة .

ولما كان تصرف النيابة ينبغى أن يجرى على وتيرة واحدة فترى أن التأويل الذى يجب أن تسير عليه النيابة ريثما يستبين رأى المحكمة النقض والابرام يجمع كلمة القضاء — هو أن الجرائم العاقب عليها بالمادتين ٣٥ ، ٣٦ هى نوع واحد وطبيعة واحدة وأن الجريمة التى نص عليها فى المادة ٣٦ ما هى إلا صورة لما نص عليه فى المادة ٣٥/٦ — ب ومن ثم فالتمائل الذى تستلزمه الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات قائم ولا يؤثر على ذلك كون العقوبة التى فرضت بالمادة ٣٦ أقل مما نص عليه فى المادة ٣٥ فما كان هذا إلا لحالة تيسيرية لمن يتهم بإحراز مخدر بقصد الاستعمال الشخصى وهى حالة قررها المشرع مراعاة لمثل المتهم ولأنه أقل إجراماً ممن يحرز المخدرات أو يحوزها لغير هذا القصد .

يتضح ذلك بجلاء من الاطلاع على الأعمال التحضيرية لهذا القانون والمناقشات البرلمانية فى نصوصه فهى إذن لا تغير من طبيعة الجريمة وإنما تخفف العقوبة فقط تخفيفاً لا يجوز بأية حال أن يمتد إلى إهدار صفة التماثل التى سبق بيانها .

(١) تراجع المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٣ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

فيراعى طلب تطبيق المادة ٣٩ من القانون السالف الذكر في مثل هذه الحالة واستئناف ما يصدر من الأحكام على خلاف هذا رأى . وأن يرسل لسماعة النائب العمومى بالقضايا التى يحكم فيها استئنافياً بالرأى المخالف وذلك تطبيقاً للمنشور رقم ١ سنة ١٩٣٤ ، وأن لا يكون مضى على السابقة المدة القانونية المسقطه لها طبقاً لأحكام المادة ٤٩ عقوبات وذلك طبقاً للمنشور ٤٨ سنة ١٩٣٧ .

— أحوال تطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ (١) .
تنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على أنه علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣٧ يحكم على الجانى بالإيقاف عن حق تعاطى مهنته أو صناعته إذا كان يتعاطى مهنة أو صناعة أو تجارة تستوجب الحصول على إذن أو رخصة وفى حالة الود يجوز الحكم بسحب الإذن أو الرخصة نهائياً .
ولتطبيق هذا النص يستلزم أن يشمل التحقيق إيضاح مهنة الجانى أو صناعته أو تجارته إيضاحاً تاماً إذا كان تعاطيها يستوجب الحصول على إذن أو رخصة وذلك ليتسنى إعلانه بالمادة المذكورة وطلب معاقبته بها عند توفر شرائطها تحقيقاً للرغبة التى قصدها الشارع فى هذا القانون ليكون الجزاء الذى يوقع عليه أبلغ أثراً (الكتاب الدورى رقم ٣٩ سنة ١٩٣١ و ٧١ لسنة ١٩٤٠) .

— الأفيون هو العصير المجفف الذى يسيل عند تشريط الخشخاش وهو أخضر على شجره . أما الخشخاش الجاف فلا يمكن الحصول منه على أى عصير عند تشريطه ، وكذلك لا يمكن الحصول منه على الأفيون وإن كان قد يحتوى على كمية ضئيلة تستخرج بالغليان .

والأفيون الذى يحدث عادة أو كيفاً هو العصير المجفف وهو الذى يطبق عليه قانون المخدرات .

أما الخشخاش فى حد ذاته فليس بأفيون . ولكن تطبق عليه مواد زراعته (الكتاب الدورى رقم ٣٣ سنة ١٩٣٦) .

(١) راجع المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

— الكميات الضئيلة من المادة القمالة التي تبقى في الأوراق الجافة من شجر الحشيش لا يمكن أن يكون لها أى أثر في إحداث عادة أو كيف فلا يجوز عندئذ تطبيق مواد إحراز الحشيش وإنما تطبق مواد زراعة الحشيش (كتاب دورى رقم ٣٣ سنة ١٩٣٦) .

— إذا نمت زراعة الحشيش ونضجت كيزانها فهي إحراز مخدرات وإلا «فزراعة أفيون» (الكتاب الدورى رقم ٦٥ سنة ١٩٥٢ والكتاب الدورى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٥٦) .

— محرر محضر واحد لتهمة إحراز الحشيش وتقديمه للزبائن بالقهاوى (كتاب دورى رقم ٤٨ سنة ١٩٢٨) .

— تعنى النيابة العامة بجرائم المواد المخدرة والجواهر السامة ولا تنهون في مباشرتها أمام المحاكم وشرح ظروفها وتبيين الأدلة المثبتة لها وتطالب تشديد العقاب والحكم بوقف التهم عن حق تماطي مهنته أو تجارته أو صناعته وإغلاق الصيداية أو الحمل وسحب رخصة السيارة في الأحوال التى تتطلب ذلك (كتاب دورى رقم ٩١ سنة ١٩٢٨ وكتاب دورى رقم ١١٤ سنة ١٩٣٠) .

— متى قرر التهمون في قضايا المخدرات أنهم حصلوا عليها من بعض الأجانب ترسل صورة من هذه الشهادة إلى مكتب المخدرات العام مباشرة ليتخذ ما يراه من الإجراءات بشأنها (كتاب دورى رقم ٦٠ سنة ١٩٣٠) .

— إيضاح حالة الاحراز في المادتين ٣٥، ٣٦ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

قضى المنشور الدورى رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٩ و ٣٩ سنة ١٩٣٠ على أنه يجب التفريق بين حالة الاحراز الواردة بالمادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة والتي عقوبتها كحالة الاتجار وبين حالة الاحراز المنصوص عنه بالمادة ٣٦ من قانون المواد (م — ١٣ قضاء النقض)

المخدرة التي لوحظ فيها الاستعمال الشخصى فقط مع ما فيها من فارق عظيم في العقوبة .

— تنفيذ غرامات المواد المخدرة .

المنشورات ١٠٨ سنة ١٩٢٩ و ٧٠ سنة ١٩٣٠ ، ١٢٣ سنة ١٩٣١ .

— تميز التهمة بنموذج تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات إن كانت للتجار أو الإحراز والتعاطى (الكتاب الدورى رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٩ والكتاب الدورى رقم ١٩١ سنة ١٩٥٣) .

ثالثاً — تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية .
المتعلقة بجرائم السلاح

— إجراء فحص الأسلحة

نصت المادة ٨٩ من تعليمات النيابة العامة بأنه يجب التثبت أثناء التحقيق من أن الأسلحة المضبوطة في القضايا صالحة للاستعمال .

— فحص الآلات النارية بأقسام الطب الشرعى في الأقاليم .

قضى الكتاب الدورى ١٣٠ سنة ١٩٣٤ بأن ترسل جميع الآلات النارية التى تضبط في القضايا والمرغوب في فحصها إلى الأقسام الطبية الشرعية الموجودة في دائرتها بدلا من إرسالها للمعمل في مصر .

— تعليمات الطب الشرعى بشأن الأسلحة المطلوب فحصها

نص الكتاب الدورى رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ و ١٣٢ سنة ١٩٢٧ والمنشور رقم ١٤ لسنة ١٩٤٨ على ما يأتى

أولا — تسد فوهات الأسلحة سداً محكماً بفلّ أو ما يقوم مقامه ويمنع طرفه .

السلاح والقوهة بالقماش أو بالورق ويختم عليها بالشمع الأحمر بحيث لا يمكن فتح القوهة إلا بكسر الختم .

ثانياً — ترسل الأسلحة المطلوب فحصها لقسم الطب الشرعى مع البيانات اللازمة بأسرع ما يمكن عقب ضبطها بحيث لا تتجاوز المدة ٤٨ ساعة من تاريخ الضبط .

ثالثاً — لا يجوز أبداً خلال المبحث بالأسلحة قبل إرسالها ولا مسح المواشير ضمن الداخل . بل يجب أن يترك ذلك للطبيب الشرعى .
رابعاً — لا يندب فى مثل هذه الأحوال غير الطبيب الشرعى .

— القواعد التى تتبع عند العثور على مفرقات .
الكتاب الدورى ٨٤ لسنة ١٩٣٤ .

— الطريقة التى تتبع فى نقل الذخائر .
الكتاب الدورى ١٠١ لسنة ١٩٤٥ .

— تمتع مشايخ البلاد والمزب بإحراز وحمل السلاح .
المنشور الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٠ .

— مصادرة الأسلحة .

زاعى عدم إرسال أسلحة مضبوطة للمصادرة إلا بعد صدور الأحكام النهائية بمصادرتها أو عند زوال الأسباب التى تدعو إلى حفظ الأسلحة بمخازن المضبوطات بصفة نهائية طبقاً لنص الكتاب الدورى ٥٣ سنة ١٩٤١ والمنشور ١٠٠٠ سنة ١٩٤٢ والمزاد ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ من تعليمات النيابة العامة .

الفهرس

صفحة

الكتاب الأول

التفتيش

مبرراته — إجراءاته — من يقوم به — أحكام بطلانه

القسم الأول

مبررات التفتيش

الإذن به — قيام حالة التلبس بالجريمة — القبض القانوني — الرضاء

٣

بالتفتيش

الباب الأول

التفتيش بناء على إذن به

٣ الفصل الأول — من يأذن بالتفتيش ونطاق اختصاصه بالإذن

٣

النصوص القانونية

٣

الأحكام

٦

الفرع الأول — من يأذن بالتفتيش

٧

الفرع الثاني — نطاق اختصاص الأذن بالتفتيش

١١

الفصل الثاني — متى يعطى الإذن بالتفتيش

١١

بناء على استدلالات — بناء على تحقيق مفتوح

١١

النصوص القانونية

١١

الأحكام

١٢

الفرع الأول — التحقيق وكاتبه ومكانه وبطلانه

١٢

النصوص القانونية

صفحة-

١٣

الأحكام

١٦

الفرع الثاني — التحريات والاستدلالات وتقدير جديتها وكفايتها

٢٣

الفرع الثالث — التحقيق المفتوح

٢٣

أولاً : بالنسبة إلى الأشخاص

٢٤

ثانياً . بالنسبة إلى المنازل

٢٨

الفصل الثالث — نطاق إذن التفتيش

٢٨

بالنسبة إلى الأشخاص والموضوع والمكان والزمان

٢٨

المصوص القانونية

الأحكام

٢٩

الفرع الأول — نطاق الإذن بالنسبة إلى الأشخاص

٣١

الفرع الثاني — نطاق الإذن بالنسبة إلى الموضوع

٣٢

الفرع الثالث — نطاق الإذن بالنسبة إلى المكان

٣٣

الفرع الرابع — نطاق الإذن بالنسبة إلى الزمان

٣٣

أولاً : احتساب مدة الإذن

٣٤

ثانياً : امتداد أجل الإذن

٣٦

الفصل الرابع — إثبات إذن التفتيش

الأحكام

٣٦

الفرع الأول — ضرورة كون الإذن مكتوباً أو له أصل مكتوب

٣٧

الفرع الثاني — الخطأ المادي في إذن التفتيش

٣٨

الفرع الثالث — ضياع إذن التفتيش

٣٨

الفرع الرابع — الخطأ في اسم الشخص المراد تفتيشه

الباب الثاني

٤١

التفتيش بناء على قيام حالة تلبس بالجريمة

٤١

المدرس القانونية .

الأحكام .

صفحة

- ٤٢ الفصل الأول — صلة التلبس بالجريمة
- ٤٤ الفصل الثاني — صور من قيام حالة التلبس بالجريمة
- الفرع الأول — قيام حالة التلبس بناء على مظاهر خارجية تنبئ بذاتها
٤٤ عن قيام تلك الحالة
- الفرع الثاني — قيام حالة التلبس عقب تخلي الجاني عما في حوزته اختياراً
٤٨
- الفرع الثالث — قيام حالة التلبس عقب استيقاف شخص للتحري عنه
٥٣
- الفرع الرابع — قيام حالة التلبس عرضاً أثناء تفتيش قانوني أو دخول
٥٥ مأمور الضبط القضائي إلى مكان ما بمقتضى سلطته
- الفصل الثالث — ما يترتب على قيام حالة التلبس بالجريمة من قبض
٥٨ وتفتيس ونطاقهما .

الباب الثالث

- ٦٣ التفتيش بناء على قبض قانوني
- ٦٣ النصوص القانونية
- الأحكام
- ٦٦ الفصل الأول — القبض القانوني
- ٧١ الفصل الثاني — ما يترتب على القبض القانوني من حق في التفتيش

الباب الرابع

- ٧٣ التفتيش بناء على الرضاء به
- الأحكام
- ٧٣ الفصل الأول — شروط الرضاء بالتفتيش
- ٧٤ الفصل الثاني — ما يترتب على الرضاء من تفتيش
- ٧٥ الفصل الثالث — إثبات الرضاء بالتفتيش

القسم الثاني

٧٦

إجراءات التفتيش.

إجراءاته بالنسبة إلى المنازل — إجراءاته بالنسبة إلى الأشخاص

٧٦

الإجراءات المكتملة له

٧٦

النصوص القانونية

الباب الأول

٧٨

إجراءات التفتيش بالنسبة إلى المنازل

الباب الثاني

٨٠

إجراءات التفتيش بالنسبة إلى الأشخاص

٨٠

النصوص القانونية

٨٠

الأحكام

الباب الثالث

٨٢

الإجراءات المكتملة للتفتيش

٨٢

النصوص القانونية

الأحكام

٨٣

الفصل الأول — تحرير محضر بإجراءات التفتيش

٨٤

الفصل الثاني — إجراءات تحرير المضبوطات وما يتعلق بها

القسم الثالث

٨٦

من يقوم بالتفتيش

من يقوم به أصلاً — من يقوم به إذناً أو انتداباً — مأمور الضبط

٨٦

القضائي

٨٦

النصوص القانونية

الأحكام.

الباب الأول

من يقوم بالتفتيش أصلا

٨٨

الفصل الأول — سلطة التحقيق

٨٩

الفصل الثاني — مأمور الضبط القضائي

الباب الثاني

٩٢

من يقوم بالتفتيش إذنا أو انتدابا

الباب الثالث

مأمور الضبطية القضائية

٩٦

النصوص القانونية

٩٨

الأحكام

القسم الرابع

١٠٢

أحكام بطلان التفتيش

من له الحق في الدفع ببطلانه — متى يجب إبداء الدفع به — ما يترتب

١٠٢

عل الدفع به — عبء إثباته — آثار بطلانه — ما يشتبه بالتفتيش

١٠٢

النصوص القانونية

١٠٤

الأحكام

الباب الأول

١٠٤

من له الحق في الدفع ببطلان التفتيش

الباب الثاني

١٠٧

متى يجب إبداء الدفع ببطلان التفتيش

الباب الثالث

١١١

ما يترتب على الدفع ببطلان التفتيش

مذكرة

الباب الرابع

١١٢

عبء إثبات بطلان التفتيش

الباب الخامس

١١٣

آثار بطلان التفتيش

١١٣

الفصل الأول — آثار بطلان التفتيش

١١٥

الفصل الثاني — إقرار المتهم وصلته ببطلان التفتيش

الباب السادس

١٢٣

صورة تشبه بالتفتيش ولا تعد كذلك

الكتاب الثاني

تطبيقات عملية

في جرائم المخدرات والأسلحة

القسم الأول

جرائم المخدرات

١٢٥

الركن المادي — الركن المعنوي — العقوبة

١٢٥

المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

الباب الأول

١٤٥

الركن المادي لجريمة إحراز المخدرات

الباب الثاني

١٥٦

الركن المعنوي لجريمة إحراز المخدرات

١٥١

الفصل الأول — القصد العام لجريمة إحراز المخدرات

١٥٥

الفصل الثاني — القصد الخاص في جريمة إحراز المخدرات

الباب الثالث

١٥٧

المقوبة

القسم الثاني

جرائم السلاح

١٦٢

الركن المادى - الركن المعنوى - المقوبة

١٦٢

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون

١٧٣

رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

الباب الأول

١٧٥

الركن المادى لجريمة إحراز السلاح بدون ترخيص

الباب الثانى

١٧٨

الركن المعنوى لجريمة إحراز السلاح بدون ترخيص

الباب الثالث

١٧٩

المقوبة

ملحق

بالكتابين الأول والثانى

أهم تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة

١٨١

بالتفتيش وجرائم المخدرات والسلاح

أولاً : تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة

١٨٢

بالتفتيش عموماً

ثانياً : تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة


١٨٧

بجرائم المخدرات

ثالثاً : تعليمات النيابة العامة والمنشورات والكتب الدورية المتعلقة

١٩٤

بجرائم السلاح

 Bibliotheca Alexandrina



1523405